الأفخاخ

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثاني

فخ الصراع

ثمة صراع في كل المجتمعات؛ إنه متأصل في صلب السياسة. المشكلة المختلفة جداً في بلدان المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر هي ليست متعلقة بالصراع السياسي، بل بالأسلوب الذي يتخذه. بعضها يتخذ أسلوب تحديات داخلية عنيفة تتعرض لها الحكومة. أحياناً، يطول أمد أعمال العنف، حرب أهلية؛ أحياناً ينتهي كل شيء بسرعة، وعلى نحو مفاجئ بانقلاب يطيح بالحكم. هذان النموذجان من الصراع السياسي مكلفان، وقابلان للتجدد، وقادران على إسقاط البلاد في فخ الفقر.

الحرب الأهلية:

73% من شعوب مجتمعات بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر خَبروا منذ عهد قريب حرباً أهلية، وبعضهم ما زال يعيش فصولاً منها. كثير من البلاد الأخرى خاضت حروباً أهلية في وقت من الأوقات. الولايات المتحدة كابدت حرباً من هذا القبيل في القرن التاسع عشر. روسية عانت حرباً مماثلة مطلع القرن العشرين. وبريطانية عاشت فصول حرب أهلية في القرن السابع عشر. ولكن كما تبين هذه الأمثلة لم تكن الحروب

obeikandl.com

فخاخاً بالضرورة. فالحروب الأهلية البريطانية، والروسية، والأمريكية كانت مروعة وشنيعة، بيد أنها انطفأت بسرعة نسبياً، ولم تُعِد نشاطها، إلا أن فرص تحول الحروب الأهلية في البلاد ذات الدخل المنخفض إلى فخاخ هي أكبر كثيراً. اكتشفت هذا الأمر وأنا أعمل مع آنكي هويفلر، الشابة التي كنت مشرفاً على أبحاثها التي أعدتها لنيل درجة الدكتوراه، وهي الآن زميلة لي. إن الأطروحة التي نالت آنكي لأجلها درجة الدكتوراه كانت عن موارد النمو؛ الموضوع الدارج حينذاك في مضمار الدراسات الاقتصادية. أحد العوامل المعروفة التي تعيق النمو، وتعترض سبيله هو الحرب. بينما كنت أفكر ملياً في عمل آنكي تملكني الدهَش حين وجدت أن من الماتع عكس اتجاه المسألة: فبدلاً من تفسير هل كان ممكناً لبلد ما أن ينمو بوتيرة أسرع، أو أبطأ تبعاً لكونه في حالة حرب، أو في وضع سلمي، نستطيع أن نبحث هل إذا كان الميل للحرب قابلاً للتفسير استناداً إلى الاختلافات في النمو.

أسباب الحرب الأهلية:

إذاً، ما الذي يسبب نشوب حرب أهلية؟ الحركات المتمردة، والثورية نفسها تبرر أفعالها بالاستناد إلى قائمة من المظالم: القمع، والإقصاء، والتهميش، والاستغلال. الأكاديميون الذين تحركهم دوافع سياسية يمارسون هواياتهم التي يحاولون توفير الدعم اللازم لها، والمتمثلة بإلباس المتمردين أثواب الأبطال. أنا أرتاب في منطق المَظْلَمة، وأعتقد أنها تخبئ خلفها مصالح ذاتية. يعد تحديد أسباب الحرب الأهلية مسألة صعبة: لا يستطيع المؤرخون أن يتفقوا على الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى. لكل حرب كثير من طبقات السببية التعليلية: شخصيات،

وأحقاد، وأخطاء. مقاربتنا تهدف إلى محاولة تفسير الحرب الأهلية بأسلوب إحصائي بالنظر إلى سلسلة من الأسباب المحتملة: الاجتماعية منها، والسياسية، والجغرافية، والاقتصادية.

الخطوة الأولى، والأكثر قدرة على الحسم في أي بحث إحصائي تتمثل بالحصول على قاعدة بيانات مُرْضِيةٍ. وجدنا ضالتنا المنشودة، والمتمثلة بقائمة من أسماء الحروب الأهلية في جامعة ميتشغان. ظلت هذه الجامعة المركز الرائد في العالم الذي يقدم بيانات، وقواعد معلومات عن قضايا سياسية من هذا القبيل. إن تعريف جامعة ميتشغان للحرب الأهلية هو: صراع داخلي ينتج عنه سقوط ألف ضحية على الأقل، تمثل فيها نسبة الضحايا لكل فريق من فريقي الصراع 5% على الأقل من مجموع عدد الضحايا (إحدى ميزات استخدام معيار مستنبط من قبل باحث آخر هي أن النتائج التي تتوصل إليها لا يمكن أن تكون مَشُوبَةً بإغراء تطويع التعريفات بحيث تؤدي بك إلى الحصول على النتائج التي ترجوها). بينما يعد الرقم 1000 الذي يمثل عدد الضحايا في حرب أهلية عدداً اعتباطياً، فإن المسألة المتمثلة برسم خط هي أنه يوجد فارق كبير بين أعمال العنف العرقية والطائفية ذات المستوى المنخفض التي يقتل فيها، لنقل، خمسون شخصاً، وبين حرب يقتل فيها الآلاف. بعد ذلك قمنا بعقد مقاربة عن طريق الربط بين هذه القائمة من أسماء الحروب الأهلية، وبين كم هائل من قاعدة بيانات معلومات متعلقة بالاقتصاد الاجتماعي، بلداً بلداً، وسنةً سنةً بهدف تحديد العوامل التي تؤثر في احتمال نشوب حرب أهلية في بلد معين في السنوات الخمس القادمة.

أثبت عملنا أن هذه المسائل مثيرة للجدل والخلاف؛ من جهة لأن المهتمين بدراسة الصراع دراسة أكاديمية يميلون إلى الانطلاق من دوافع سياسية، ومن موقع التعاطف مع المظالم القاسية التي تعلن عنها حركات التمرد المختلفة التي تتبنى مقاييس متطرفة في معارضة الحكومات التي يمكن أن تكون فعلاً كريهة، ومتردية أخلاقياً. فيما يتعلق بأكاديميين من هذا القبيل، تعد فكرة البحث والاستقصاء الإحصائيين التي تسعى لتبيان هل ثمة علاقة بين المقاييس الموضوعية، وبين النزوع إلى التمرد كونه ضرباً من الشتيمة والإسفاف إلى حد ما؛ لأنهم يعرفون أنه يوجد علاقة بين الأمرين. اعتدنا على تأجيج اللهب كلما اقتضى الأمر: فقد جعلنا «الجشع والمظلمة» عنواناً لإحدى أوراق العمل التي أعددناها و «الاستفادة من الحرب» عنواناً لأخرى، وفي هذا إشارة إلى أن دوافع التمرد ليست أكثر نبلاً من دوافع الحكومات التي يستهدفها؛ وهذا أمر يمكن تصوُّره بسهولة. لدى ذوي الاحتراف الأكاديمي الذي يهدف إلى الوصول إلى نتائج أقل تسييساً، أُخذ عملنا مأخذ الجد، ونُشِرَ على نطاق واسع، وجرت الإشارة إليه. لقد وصلنا إلى عالم السياسة؛ إذ دعيت إلى إلقاء كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأذيعت الكلمة عبر وسائل الإعلام، ولاقت اهتماماً مميزاً.

طُلب إلينا أيضاً أن نستخدم نموذجنا الذي أعددناه للتنبؤ بإمكانية وقوع الحروب الأهلية القادمة. لقد كان واضحاً أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أبدت اهتماماً بالموضوع. بيد أننا لم ننحدر إلى ذاك الدَرْك من الغباء، والسذاجة؛ إذ من المحتمل أن تستخدم تنبؤاتنا كوسائل بغية تدمير البلاد التي أرجو أن أقدم لها يد العون. يمكن أن تصبح تنبؤاتنا، أيضاً،

ذاتية الإنجاز. لا يمكن أساساً استخدام النموذج الذي أعددناه من أجل التنبؤ. يمكنه أن يخبرك بطريقة نموذجية عن العوامل البنيوية التي تمثِّل القاعدة الأساسية للنزوع نحو حرب أهلية، وما يكون أحياناً أكثر إمتاعاً هو ما يبدو أنه ليس شديد الأهمية. من هذا المنطلق، تستطيع أن تحدد نوعية البلدان المرشحة أكثر من غيرها لدخول دائرة الخطر. لكن ليس باستطاعة نموذجنا أن يخبرك هل ستشهد سيراليون حرباً أهلية أخرى في العام القادم. فالأمر يعتمد على كم هائل من الأحداث التي يمكن أن تقع على المدى القريب.

إن الرابطة الأولى التي استطعنا رصدها كانت بين خطر نشوب الحرب وبين مستوى الدخل الأولي. إن خطر نشوب حرب أهلية إنما يكون عالياً جداً في البلدان ذات الدخل المنخفض. إن جعلت الدخل الأولي لبلد ما ينخفض إلى النصف، فأنت تضاعف خطر نشوب حرب أهلية. قد يسأل سائل: هل خلطنا الأوراق بين الأسباب ومسبِّباتها؟ هل الحرب هي التي تؤدي إلى إفقار بلد بعينه، أم أن الفقر هو الذي يؤدي به إلى النزوع نحو الحرب؟ في الواقع، كلا الأمرين متزامنان، ويؤدي أحدهما إلى الآخر. فبينما تؤدي الحرب إلى تدهور الدخل، فإن انخفاض الدخل يزيد في الحقيقة من خطر اندلاع حرب أهلية. إن أوضح دليل على ذلك يمكن استبيانه عبر التأمل فيما حدث إبَّان الحقبة الاستعمارية حيث عاش كثير من البلدان عقوداً من السلام المفروض بالقوة. التزامن الوثيق، والكبير لزوال الاستعمار عن كثير من البلاد ذات مستويات الدخل المختلفة جداً، والمتباينة يوفر اختباراً طبيعياً لتأثير الدخل في الحرب الأهلية.

العلاقة بين الدخل المنخفض والحرب الأهلية يمكن أن تبدو جليةً، فإن كنت تقرأ الصحف ستجد أن البلاد التي تشهد صراعات هي أكثر البلاد التي يحتمل أن تكون فقيرة. لكن لم يَبْنِ كل مُنظري الحرب الأهلية نظرياتهم استناداً إلى معلومات ناتجة عن تجارب علمية. إن معظم علماء الاجتماع وأخص بالذكر منهم أكثرهم انطلاقاً من دوافع سياسية يعرفون ما يريدون أن يروه في حرب أهلية معينة، ويرونه كما يريدون على نحو وافٍ.

ما الأمر الآخر الذي يجعل بلداً معيناً يجنح إلى إشعال فتيل حرب أهلية؟ حسناً، النمو البطيء، أو ما هو أسوأ من ذلك، الركود الاقتصادي، أو تدهور الاقتصاد. إن بلداً يعاني انخفاض دخل قياسياً يواجه نشوب حرب أهلية كل خمس سنوات بنسبة 14% على وجه التقريب. وكل نقطة مئوية واحدة تضاف إلى نسبة النمو تقلل من احتمال نشوب حرب أهلية بنسبة 1%. لذلك، إذا بلغ النمو السنوي في بلد ما نسبة 3% فإن خطر نشوب الحرب الأهلية فيه ينخفض من 14% إلى 11%، فإذا تراجع النمو الاقتصادي فيه بنسبة 3% فإن احتمال نشوب الحرب الأهلية يصعد إلى 16%. فيما يتعلق بهذه النقطة، قد يسأل سائل، أيضاً، هل قلبنا مبدأ السببية رأساً على عقب: ألا يمكن أن تكون الحرب الأهلية هي السبب في تدهور الاقتصاد؟ عندما تلوح في الأفق نذر حرب أهلية يفر المستثمرون، ويتدهور الاقتصاد. تبدو الأمور وكأن الحرب هي التي تؤدي إلى تدهور الاقتصاد. يمكن التعامل مع هذا الاعتراض عبر النظر إلى عامل يؤثر في النمو، لكن ليس له صلة مباشرة بالحرب الأهلية، ورؤية هل النتائج

obeikandl.com

المترتبة عليه تقلل من احتمالات نشوب حرب أهلية، أو تعززها. في البلاد ذات الدخل المنخفض، نجد أن الصدمات الناتجة عن هطل الأمطار (الهطل الغزير أو الهطل الشحيح) تؤثر في النمو الاقتصادي، ولكن لا تؤثر على نحو مباشر في خطر نشوب حرب أهلية؛ أي إن المتمردين المحتملين لا يقولون: «السماء تمطر؛ فلنوقف التمرد». إن تأثيرات صدمات هطل المطر لا يكتنفها أي غموض: فهي لا تؤثر على نحو مباشر في نشوب حرب أهلية، إنما تزيدإلى حد بعيد احتمال نشوبها.

إن كان الدخل المنخفض، والنمو البطيء يجعلان بلداً بعينه نزَّاعاً إلى إشعال فتيل حرب أهلية، فإن المنطق يدفعنا إلى الرغبة في معرفة السبب. ثمة تفسيرات كثيرة محتملة في هذا المضمار. أنا أعتقد أن جزءاً من السبب على الأقل يكمن في أن الدخل المنخفض يؤدي إلى الفقر، والنمو المنخفض يعني اليأس. الشباب الذين يعدون المدد يعزز جيوش المتمردين، يمنحهم التمرد فرصة ضئيلة كي يتحولوا من فقراء إلى أغنياء. في العام 2002، خططت عصابة صغيرة العدد من المتمردين لاختطاف بعض السائحين الأجانب في الفيليبين. كان بين المختطفين امرأة فرنسية شرحت بعد تحررها كيفية تدوينها مطالبهم بغية عرضها على السلطات. سألتهم: «ماذا تريدون مني أن أكتب؟» ما أرادوه هو: «مليون دولار أمريكي مقابل إطلاق سراح كل سائح». دوّنت طلبهم، ثم سألتهم: «هل من شيء آخر؟» ساد صمت طويل تمخض بفكرة سياسية: «صرف عمدة جولو من الخدمة». والمطلب الأخير: «ساعتا يد لسائقين». تلكم كانت قائمة المظالم «المبرّرة كلياً» من تلك المجموعة الخاصة من

obeikandi.com

المتحررين. إن اختطاف السائحين كان مجرد ضرورة مؤسفة، ومشؤومة لتحقيق عدالة اجتماعية. على أي حال، رفضت الولايات المتحدة دفع فدية لقاء تحرير الرهينة الأمريكية، بيد أن الحكومات الأوروبية دفعت. وقد كان معمر القذافي الرئيس الليبي وسيطاً في عملية إطلاق سراح المخطوفين. تدفقت على الحال موجة كبيرة من الشباب الذين أعلنوا عن رغباتهم في الانضمام إلى المتمردين. هذا النوع من تجنيد المتطوعين والتحاقهم بمجموعة متمردة يشبه إلى حد ما التحاق المجندين بعصابات المخدرات في الولايات المتحدة. ثمة دراسة حديثة مشهورة أُجريت على عصابة مخدرات من شيكاغو توصلت إلى أن الشباب كانوا منجذبين إلى العصابة، والعمل معها دون مقابل عملياً لأنه يوجد لديهم فرصة ضئيلة للحصول على أموال طائلة إن هم خططوا لاعتلاء سلم العصابة الهرمي بطريقة تدريجية.

فوق كل ذلك، إذا كان الاقتصاد ضعيفاً، فمن المرجح أن تكون الدولة ضعيفة أيضاً. وعليه، لا يكون التمردأمراً صعباً. ثمة قائد تمرد يدعى لورنت كابيلا، كان يمشي بين قواته عبر زائير عازماً على الاستيلاء على مقاليد الحكم في تلك الدولة. أخبر صحفياً أن التمرد في زائير أمر سهل: كل ما تحتاجه لذلك هو مبلغ عشرة آلاف دولار أمريكي وهاتف يعمل عبر الأقمار الصناعية. في حين أنه لا يخفى على أحد ما في هذا الكلام من مبالغة شعرية خيالية، استمر الرجل في تفسير الحالة: إن جميع الناس في زائير فقراء إلى درجة أنك تستطيع أن تستأجر لنفسك جيشاً صغير العدد لقاء مبلغ عشرة آلاف دولار أمريكي.

وماذا عن هاتف الأقمار الصناعية؟ حسناً، هذا يأخذنا إلى عامل المخاطرة النهائي، والثالث في الحرب الأهلية: إلى منابع الثروات الطبيعية.

التعويل على صادرات المواد الخام من نفط، وماس، وما إلى ذلك يزيد فعلياً من خطر نشوب حرب أهلية. لهذا السبب كان كابيلا بحاجة إلى هاتف يعمل بواسطة الأقمار الصناعية: كي يعقد صفقات مع شركات استخراج الثروات من مكامنها. أفادت التقارير أنه بمجرد وصوله إلى كنشاسا، أبرم صفقات بقيمة 500 مليون دولار أمريكي. ثمة حالات عديدة دفعت فيها شركات عالمية أموالاً طائلةً مقدماً لتمويل حركات تمرد لقاء حصولها على امتيازات، وحقوق في الثروات الطبيعية في حال نجاح التمرد، وانتصاره. بتلك الطريقة استولى دنيس ساسو - نعوسو الرئيس الحالي لجمهورية الكونغو على السلطة (يجب عدم الخلط بين هذه الجمهورية وبين جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ زائير سابقاً). فالثروات الطبيعية تساعد، في تمويل الصراع، وفي بعض الأحيان تساعد في تحفيزه. أحد الأمثلة على ذلك هو «ماسات الصراع». تعرِّف الأمم المتحدة ماسات الصراع بأنها «الماسات الموجودة في مناطق خاضعة لسيطرة قوات، وأفرقاء مناوئين لحكومات شرعية، ومعترف بها دولياً، وبأنها تستخدم لتمويل الأعمال العسكرية المناوئة لتلك الحكومات». إن تسليط الضوء على المشكلة من قبل منظمة عالمية غير حكومية قد آتى أُكلَه، فبعد سنوات من إنكار وجود مشكلة، أحدث دوبيرز أكبر منتج للماس في العالم تغييرات مذهلة قطعت شوطاً بعيداً في توجيه المشكلة، وحولت الشركة إلى مؤسسة ذات هدف مشترك.

إذاً، الدخل المنخفض، والنمو البطيء، والتعويل على الثروات الطبيعية؛ كل ذلك يجعل بلداً بذاته نَزَّاعاً إلى إشعال فتيل حرب أهلية. لكن هل هذه الأمور هي الأسباب الحقيقية الكامنة خلف إشعال الحرب الأهلية؟ أسمع كثيراً عبارة «القضايا المتجذِّرة». تذاع هذه العبارة في كثير من المؤتمرات التي تعقد لمناقشة موضوع الصراع، وأكون مدعواً لحضورها. المدهش في الأمر أن القضية المتجذرة الافتراضية تصبح قضية يمكن التنبؤ بها إن أنت عرفت الموضوع الذي يستميل المتحدث، ويستهويه. فإن كان أحدهم معنياً بقضايا انعدام التكافؤ فإنه يتخيل أن هذا الأمر هو ما يحرّك المتمردين، وهو ما يعنيهم. وإن كان آخر مهتماً في بقضايا الحقوق السياسية بقوة فلسوف تجده يفترض أن هدف المتمردين هو تحقيق الديمقراطية. أما إن كان أجداد شخص ثالث قد فروا من بلادهم هاربين من نظام حكم استبدادي فإن ذاك الشخص يتخيل أن أحفاد أولئك الذين لم يهاجروا من بلادهم ما زالوا يعانون القمع، والاستبداد بالطريقة ذاتها التي كانت قد حدثت ذات مرة كما نما إلى علمهم عبر قصص الذاكرة الشعبية. في معرض الاستجابة الجزئية، تدرج المجموعات المتمردة مقالات تضمنها مظالم تغذي اهتماماتها. ويعد هذا بمنزلة دعوة إلى زملائهم المسافرين ليتخيلوا أنفسهم وقد لبسوا أحزمة مليئة بالرصاص، وكمنوا وراء حواجز، ومتاريس. إنك لسوء الحظ لا تستطيع ببساطة أن تثق بمقالاتهم المدبجة التي تحكي عن همهم في تحقيق العدالة الاجتماعية: ماذا تتوقع منهم أن يقولوا غير ذلك؟

إن التبرعات التي تجمع من أبناء تجمعات الشتات تعد موارد التمويل الرئيسة لحركات التمرد. لقد تعلم المتمردون كيف يديرون شؤون علاقاتهم

obeikandl.com

العامة. لقد استقطب الجيش الجمهوري الإيرلندي أموال الأمريكيين من أصل إيرلندي. ليس هذا فحسب، بل من الواضح أن بعض البنادق التي يستخدمها الجيش الجمهوري الإيرلندي قد حصل عليها من إدارة شرطة ولاية بوسطن (إلا أن هجمات 11 أيلول قد أوقفت تدفق الأسلحة تلك إلى إيرلندة عندما أدرك الأمريكيون المعنى الحقيقي للإرهاب). نمور التاميل حصلوا على أموال من أبناء جلدتهم الذين يعيشون في كندة. إن القنبلة التي قتلت أو جرحت أكثر من 1400 إنسان في كولمبو؛ عاصمة سيريلنكة العام 1996، تم تحويل ثمنها من حساب في مصرف كندي. لقد مول الألبان عبر الاتحاد الأوروبي جيش تحرير كوسوفو؛ وهو جماعة اعتقد بعض الساسة الأوروبيين خطأً أنها حركة سياسية محترمة إلى أن أتيحت لتلك المجموعة الفرصة لارتكاب جرائم. أفضل حركات الشتات تنظيماً بين كل الحركات هي جبهة التحرير الشعبية الإريتيرية. لقد مولت حركة الشتات الحرب على مدى ثلاثين عاماً إلى أن تحقق لهم النصر العام 1992. إريتيرية الآن بلد مستقل. لكن هل حققت الحرب الحرية للشعب الإريتيري حقاً؟ في شهر أيلول من العام 2001، وبعد خوض غمار حرب لا ضرورة لها مع إثيوبية، كتب نصف أعضاء الحكومة الإريتيرية رسالة وجّهوها إلى الرئيس إسایاس أفوركي طالبوه فيها أن يعيد النظر في أسلوب الحكومة الأوتوقراطي الذي يستند إلى حكم الفرد المستبد المطلق. لقد فكر في الموضوع، فزج بهم جميعاً في السجن. ثم أسس، بعد ذلك، نظام التجنيد الإلزامي للشباب الإريتيري. لقد سرحت إثيوبية جيشها، بيد أن إريتيرية لم تفعل. يمكن أن تستمر خدمة الشباب الإريتيري في الجيش ما اقتضى الأمر حماية الرئيس من معارضيه، تماماً كما يقتضي الأمر

obeikandl.com

حماية وطنهم من إثيوبية. غادر كثير من الإريتيريين الشباب بلدهم. وأنا أكتب هذه السطور، تعد الحكومة الإريتيرية العدة لطرد مراقبي السلام الدوليين مما يعزز فرضية استعدادها لمعاودة شن الحرب من جديد. هل يستحق هذا التحرير قضاء ثلاثين عاماً في حرب أهلية حقاً؟ أحد المفاعيل الجانبية لهذه الحرب أنها حالت بين إثيوبية وبين وصولها إلى البحر (انتظر إلى الفصل الرابع كي تعرف ما هو تأثير ذلك).

قد تكون على استعداد لتقبل فكرة أن حركات التمرد تبلي بلاءً حسناً على صعيد العلاقات العامة، وفي حقل استخدام المظالم بوصفها سلاحاً. لكنك تعتقد، بالتأكيد، أنه يجب أن تبنى مظالمهم على أساس جيد، ومتين. أحياناً، يكون الأمر على هذا المنوال لأن الحكومات تكون رهيبة، وفظيعة حقاً. لكن هل يؤجج تأسيس المظالم تأسيساً متيناً، بوجه عام، نار التمرد حقاً؟ الدليل على ذلك أضعف جداً مما تعتقد. دعونا نتحدث عن قمع الحقوق السياسية. لقد درس علماء السياسة هذا النوع من السلوك دراسة تعتمد على القياس، سنة سنة، وحكومة فأخرى. لا يوجد علاقة جوهرية بين القمع السياسي، وخطر نشوب حرب أهلية. لنأخذ التمييز السياسي، أو الاقتصادي الممارس على أقلية عرقية. لقد أجرى كل من جيم فيرون، وديفد لاتين، وهما اثنان من علماء السياسة من جامعة ستانفورد، دراسة تعتمد على المقاييس لأكثر من مئتي أقلية عرقية حول العالم. فتوصلا إلى أنه ليس ثمة علاقة بين أن تكون جماعة بعينها مقموعة سياسياً، وبين خطر نشوب حرب أهلية. فمن المحتمل أن تتمرد الأقليات العرقية سواء أَمُورِسَ التمييز عليها أم لم يمارس. ثم إنهما لم يرصدا احتمال وجود خطر نشوب حرب أهلية بسبب الكراهية التي تنشأ بين الجماعات

المختلطة. بحثت مع آنكي في تأثيرات تفاوت الدخل، ففوجئنا بعدم وجود علاقة على هذا الصعيد.كما بحثنا في التاريخ الاستعماري لكل بلد، فلم نستطع أن نجد رابطة بين الخطر الناجم عن حرب أهلية، وبين البلد التي كانت تمثّل القوة الاستعمارية فيه، أو بين ذاك الخطر، وبين المدة التي قضاها ذاك البلد بعد أن تخلص من الاستعمار. لقد بدأت أشك في الحقيقة التي يبدو أنها لا تقبل الجدل، والمتمثلة بأن للصراعات الحالية جذوراً تاريخية. طبعاً، حيث تجد صراعاً اليوم فلك أن تقرر أن ثمة صراعاً كان قد نشب في ذاك المكان في الماضي السحيق؛ وأن للمسهمين فيه اليوم باعاً طويلاً في تأجيج ناره، وأن القائد المتمرد قد يواجه متاعب غالباً بسبب احتكامه إلى الماضي. هذا لا يعني أن الصراع الناشب اليوم هو نتيجة لصراع الماضي، ولا يعني على أي حال أن التاريخ جعلنا حبيسي الصراع. إن معظم الأماكن التي تنعم بالسلام اليوم سبق لها أن خاضت حروباً أهلية في وقت من الأوقات. لقد خدمت بعض الظروف الاقتصادية حثالة من السياسيين الذين بنوا نجاحاتهم على الكراهية.

لا أريد أن أذهب بعيداً جداً في هذا الاتجاه، ثم إنني لست راغباً، بالتأكيد، في الصفح عن الحكومات التي مارست أنماطاً من التمييز، أو القمع. ينبغي إعادة تقويم المظالم لمعرفة هل تحرض على التمرد أم لا؛ الأمر الذي لم يتحقق إلى الآن. بيد أن الأمر المحزن فيما يبدو هو أن المظالم كثيرة الشيوع. يتوافر للمتمردين عادة أمر ما يشتكون منه. فإن لم يكن هذا الأمر متاحاً لهم فسوف يخترعونه. المحرومون من حقوقهم حقاً لا يكون في معظم الأحوال في موقع يمكّنهم من التمرد. إنهم يعانون بصمت؛ وهذا كل ما يفعلونه. إن أسوأ حالة تمييز عرقي يمكن أن أفكر

obeikandl.com

فيها بسبب تقليب صفحات التاريخ هي تلك التي أعقبت الغزو النورماندي لإنكلترة. النورمانديون هم عصابة صغيرة من الفايكينغ القراصنة الناطقين بالفرنسية، قتلت النخبةَ الإنكليزية، واستولت على كل الأرض، وأخضعت 98% من السكان الأصليين لعبودية دامت قرنين من الزمن. في تلك الحقبة نشبت حروب أهلية كثيرة. لم تكن واحدة منها تمرداً من قبل العبيد الإنكليز على أسيادهم النورمانديين. كل الحروب الأهلية كانت تخوضها مجموعات من البارونات النورمانديين بعضها ضد بعض سعياً وراء انتزاع موارد إضافية.

إن المظلمة الفظيعة لمجموعة متمردة هي تلك المتعلقة بالعمل، والتجارة. بيد أننا نستطيع بين حين وآخر أن ندرس تمرداً بعينه دراسة تحليلية كي تتضح الصورة. في فيجي، على سبيل المثال، غيرت الهجرة الهندية إليها معادلة التوازن السكاني. وشيئاً فشيئاً أضحى الهنود، الأكثر غنى، والأفضل ثقافةً وتعلماً، أغلبية صغيرة؛ فانتخبوا العام 1999 هندياً عرقياً يدعى ماهندرا تشودري ليصبح رئيساً للوزراء – فيجي هي البلد الرئيس الأول المصدِّر لأخشاب الماهوغاني على مستوى العالم. بعد استلام حكومة تشودري زمام السلطة بوقت قصير، قررت وضع مزارع الماهوغاني التابعة للدولة تحت إشراف إدارة دولية. كان بين مقدمي عروض الإشراف على المزارع: مؤسسة تنمية الكومنولث؛ وهي منظمة دولية بريطانية غير ربحية ولها خبرة عظيمة بالعمل في البلدان النامية، وشركة أمريكية خاصة. ومن الطبيعي أن يستعين كل من العارضين بخدمات رجال أعمال محليين لدعم عرضيهما. وفي جو من المنافسة الشديدة، منحت الحكومة العقد لمؤسسة

تنمية الكومنولث. بعد مضي شهر على ذلك، بدأ جورج سبيت -وهو قائد متمرد من سكان فيجي الأصليين- كفاحاً مسلَّحاً ضد الحكومة الجديدة تحت شعار «فيجي للفيجيين»؛ ذاك الشعار الذي كان صرخة عاطفية مدوّية حشدت الجماهير خلفه. جورج سبيت هذا هو رجل الأعمال الفيجي ذاته الذي سبق له أن عمل مستشاراً للشركة الأمريكية. تُرى هل كانت العدالة الاجتماعية هي الباعث الوحيد الذي جعل جورج سبيت يتبنى العمل المسلح؟ أظن لو أنه رفع شعار «امنحوا الماهوغاني للأمريكيين» لأفقده ذلك كثيراً من الدفع في كفاحه نيابة عن المضطهدين.

ما قولكم في سيراليون؟ إنه بلد فقير، وبائس، ومثير للشفقة يحتل المرتبة الدنيا على مؤشر التنمية البشرية (وهو مؤشر مزيج من متوسط الأعمار المتوقعة، والأمية، والدخل)، ولدى سكانه بكل تأكيدكثير من أسباب التظلّم. القائد المتمرد فوديه سانكوه أضحى قاب قوسين أو أدنى من السيطرة على الكنز المتمثل بالاستيلاء على السلطة. كانت قواته شديدة القوة قياساً بالقوات الحكومية؛ لذلك عرض عليه عرض سخي جداً لدرجة مدهشة لتسوية الصراع مع الحكومة يتضمن تعيينه نائباً للرئيس. الجدير بالملاحظة أن سانكوه رفض العرض؛ فليس ما يريده هو أن يشغل ثاني أكثر المناصب أهمية في حكومة البلد. لقد أعلن عن مطلبه بوضوح كامل: إنه يريد أن يكون المفوض المسؤول عن إدارة شؤون منح حقوق الامتياز لاستخراج الماس؛ الأمر الذي يدرّ أموالاً طائلةً. إن تمرد سانكوه لم يكن ذاك النوع من الكفاح المسلح البطولي. إن الجنود

المفضلين لديه هم مدمنو المخدرات من المراهقين الذين يسهل قيادهم؛ أولئك الذين لا يعرفون رادعاً أخلاقياً. كانت إستراتيجيتهم المفضَّلة إرهاب السكان المدنيين، وترويعهم؛ ومن ذلك قطع أيدي القرويين، وأقدامهم؛ حتى الأطفال منهم.

لننتقل إلى وهم آخر: إن كل الحرب العرقية تستند إلى صراع عرقي. يمكن أن يبدو هذا الكلام ذاتي الدليل إن كنت تعتمد في حكمك على روايات الصحف. لقد انتهيت إلى التشكيك في هذا المنطق. معظم مجتمعات الأرض التي تعيش حالة من السلام والوئام الآن يعيش فيها أكثر من مجموعة عرقية واحدة، وأحد البلاد القليلة ذات الدخل المتدني، التي لا يوجد فيها أكثر من عرق، بل فيها نقاء عرقي هو الصومال. لقد شهد هذا البلد حرباً أهلية دامية؛ تبعها انهيار حكومي شامل، ودائم. إحصائياً، لا يوجد دليل يُعْتَدُّ به على أن ثمة علاقة قائمة بين الاختلاف العرقي، والنزوع نحو الحرب الأهلية. لقد رصدنا بعض التأثير: للمجتمعات التي تتوافر فيها مجموعة كبيرة بما يكفي لتأليف أغلبية سكانية، لكن في الوقت ذاته المجموعات الأخرى لها أهميتها أيضاً، ما ندعوه «الهيمنة العرقية» يكون احتمال الخطر فيها في الواقع أكبر. ثمة مثالان على ذلك: رواندا وبوروندي، اللتان عملتا على إطالة أمد صراع دموي شامل، وضخم بين قبائل الهوتو والتوتسي، هنالك العراق أيضاً، حيث البلد مقسَّمة بين سنة، وشيعة، وأكراد. ربما تلقي المجموعة التي تمثّل أغلبية في مناطق كتلك بثقلها حولها، أو ربما تدرك المجموعات التي تمثّل أقليات أنها لا تستطيع

أن تثق بحكم الأكثرية، ولا أن تعول عليه في تأمين الحماية لها، لذلك نجدها تحاول تحقيق شيء من الهيمنة كي تُحجِّم سيطرة الأغلبية. لكن هذا التأثير ليس ضخماً، ومعظم المجتمعات التي تصنف ضمن مجتمعات المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر الشديدة الاختلاف، والتنوع متى تعلق الأمر بهيمنة مجموعة واحدة على المجتمع. قد لا يحب الناس المنحدرون من مجموعات عرقية مختلفة بعضهم بعضاً، وقد يثور بينهم صخب، وضجيج مشوب باتهامات متبادلة. لكنّ ثمة بون شاسع بين انعدام الحب بين الأعراق المختلطة، وبين الحرب الأهلية.

ما هو الأمر الآخر الذي يجعل بلداً بذاته يميل إلى خوض غمار حرب أهلية؟ قد تكون الجغرافية على جانب من الأهمية المحدودة. فالبلد الشاسع الممتد، الذي يتناثر سكانه في أطرافه مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية (التي كان اسمها سابقاً زائير) قد يكون مهيأً لذلك. أو البلد الذي تكثر فيه التضاريس الجبلية، وتتنوع مثل نيبال هو أكثر قرباً من خطر نشوب حرب أهلية من بلد منبسط، حيث الأماكن الصغيرة المأهولة بالسكان على نحو كثيف، ربما يعود السبب إلى أن جيوش المتمردين يجدون في مثل تلك الأماكن مجالات مناسبة لتكوين الجيوش، وللاختباء.

لماذا تدوم الحروب الأهلية طويلاً؟

إن الأمر يتعلق إلى حد كبير بأسباب نشوب الحرب الأهلية. ماذا يحدث فور اندلاع القتال في الحرب الأهلية؟ قد يبدو أن السؤال الأكثر أهمية: ما الذي يقرر زمن توقف الصراع؟ ليس سهلاً دوماً حسم الأمور،

وإيقاف القتال؛ غالباً ما يتوقف هذا النوع من الصراعات توقفاً مؤقتاً ثم يعاود نشاطه من جديد لاحقاً. هل يجب علينا في مثل هذه الحال أن ننظر إلى الأمر على أننا إزاء حرب أهلية واحدة مستمرة، أم أننا إزاء حربين يتوسطهما سلام هش لا يقوى على الصمود؟ لا يوجد إجابة صحيحة. إنها مسألة إطلاق حكم. وهذه الأحكام ستؤثر في النتائج. استخدمنا من جديد معيار الآخرين كي نطلق أحكامنا وذلك لكي نجنب المعلومات، والنتائج التي نتوصل إليها التأثر بانحيازنا إلى أفكارنا نحن.

مرة أخرى، للدخل المنخفض دوره المهم. فكلما كان دخل بلد بعينه متدنياً في مستهل اندلاع الصراع، كان ذلك أدعى إلى إطالة أمد الصراع. تميل الحروب إلى الاستمرار مدةً أطول إن زادت قيمة منتجات البلد القابلة للتصدير؛ ربما يصبح في مثل هذه الحالات أمر تمويل الحرب أسهل منالاً. الحرب التي اعتمدت في تمويلها على الثروات الطبيعية بطريقة مطلقة كانت تلك التي شهدتها أنغولا. فمجموعة التمرد المسماة: الاتحاد الوطني من أجل استقلال أنغولا الكامل مولت الحرب من الماس، في حين أن الجانب الحكومي: «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا» كان قد مول الحرب من النفط. كان مسار الحرب يتأثر على نحو واسع بسعر النفط نسبة إلى سعر الماس. قائد الاتحاد الوطني من أجل استقلال أنغولا الكامل كثَّف الضغط على خصومه، وجعله أكثر حدة عندما ارتفعت أسعار الماس فزاد دخله منها، في حين كانت أسعار النفط منخفضة. لقد بدأ يسوء أداؤه، ويحبط عمله عندما ارتفعت أسعار النفط ارتفاعاً كبيراً

وبدأ جهد دولي يضيِّق الخناق عليه عبر سد المنافذ بينه وبين أسواق الماس العالمية. ولكن قصة الجهد العالمي يجب أن تنتظر إلى أن يحين وقت الحديث عنها في الجزء الرابع من هذا الكتاب.

الحروب الأهلية تدوم أزمنة طويلة. إن متوسط استمرار حرب دولية قذرة جداً هو ستة أشهر تقريباً. بإمكانك أن تخلف دماراً هائلاً في ستة أشهر. بيد أن متوسط أمد الحرب الأهلية يساوي عشرة أضعاف متوسط زمن الحرب الدولية على الأقل. أما إن كانت البلد فقيرة وقت اندلاع الحرب الأهلية فإن أمدها يطول أكثر. جزء من سبب استمرار الصراعات يكمن في أنها تغدو أمراً عادياً. تتطور مصالح طرفي الصراع بحيث تنحصر في معرفة كيفية الإثراء منه في أثناء نشوبه. بالنظر إلى نفقات الحرب الهائلة، قد يكون ممكناً التوصل إلى صفقة يفيد منها الجميع، لكن عادة ما يقرر المتمردون الاستمرار في الصراع، بدلاً من أن يعرضوا أنفسهم لخطر الوقوع في شرك اتفاق سلام مع حكومة تخلف وعدها أخيراً وتنكث عهدَها، وتتنصل من التزاماتها.

حيث إننا قد ألقينا نظرة على أسباب نشوب الحروب الأهلية، وعن ديمومتها، ثم عرضنا ما يحدث عندما تضع الحروب أوزارها. فحريٌّ بنا القول، كما لاحظنا سابقاً: إن نهاية الحرب لا تعني في معظم الأحوال نهاية الصراع؛ مرة أخرى، ثمة احتمال لمعاودة الصراع على نحو ينذر بالخطر. أكثر من ذلك، الانخراط في حرب أهلية يضاعف خطر نشوب صراع آخر. نصف البلاد التي انتهت فيها الصراعا ت تقريباً نجحت عبر عقد من الزمن في منع حدوث انتكاسة تتمثل بالعودة إلى وضع

الحرب. إن البلاد ذات الدخل المنخفض تواجه مستويات عالية من خطر الانتكاسة، ومعاودة القتال على نحو غير متجانس.

الحكومات في مجتمعات ما بعد الصراع تدرك جيداً أنها تعيش في دائرة الخطر.

نموذجياً، تتمثل ردة فعلهم على هذا الخطر بالإبقاء على الإنفاق العسكري عند مستويات مرتفعة على نحو غير سوي. الحالة العسكرية في حقبة ما بعد الصراع تبدو شبيهة جداً بتلك التي كانت عليها زمن الحرب، وليس بحالة بلد تعيش في ظل السلام.

لأضعك في صورة فداحة الموقف أقول: إن الحرب الأهلية بصورة قياسية تؤدي إلى مضاعفة ميزانية الإنفاق العسكري. والإنفاق العسكري عبر العقد الذي يلي انتهاء الصراع ينخفض بنسبة العشر تقريباً فقط عما كان عليه. لا تكاد تقوى على إلقاء اللائمة على الحكومات التي تواجه هذا القدر من الخطر الشديد المتمثل باحتمال نشوب مزيد من الصراع لإبقائها الإنفاق العسكري عند مستوىً عالٍ جداً. لكن هل هذا يجدي نفعاً؟ سوف أعود إلى هذا الموضوع في الجزء الرابع الذي يعرض حلولاً محتملة، وفي الجزء التاسع خاصةً الذي يتناول بالمناقشة الإستراتيجيات العسكرية من أجل حفظ السلام.

تكاليف الحرب:

أخيراً، تفحَّصنا بعناية ما يمكن أن تفكر فيه بوصفه بياناً لميزانية الحرب الأهلية: التكاليف، والتبعات. الحرب الأهلية هي تنمية وتطور

obeikandl.com

يسيران في بعكس الاتجاه الطبيعي. إنها تدمر البلد نفسه، والبلاد المجاورة له. فلنبدأ بالبلد ذاته. تنزع الحرب الأهلية نحو جعل الاقتصاد ينخفض بنسبة 2،3% سنوياً؛ أي إن حرباً قياسية تستمر سبع سنوات تخلف البلد أكثر فقراً مما كانت عليه بنسبة 15% تقريباً. طبعاً، الحرب هي أكثر سوءاً من ذلك؛ إذ إن أضرارها لا تقتصر على تدهور اقتصادي طويل الأمد؛ بل هي تقتل الناس. الغالبية الساحقة من الناس الذين يموتون لا يقتلون في ساحات المعارك، بل يموتون بفعل الأمراض. إن الحروب تخلف لاجئين. وتنقلات السكان بأعداد كبيرة في سياق انهيار أنظمة الصحة العامة تؤدي إلى انتشار الأوبئة. ثمة باحثة إسبانية شابة تدعى مارتاكورول تناولت بالتحليل حرباً أهلية، وحركات الهجرة المترتبة عليها، وتفشي وباء الملاريا، وخلصت إلى النتيجة المروعة الآتية: إن الهجرة التي تحدث نتيجة لحرب أهلية تزيد نسبة تفشي الأمراض السارية زيادة حادة، وتنشرها بين سكان الأماكن التي يأوي إليها اللاجئون. ما يحدث، فيما يبدو، هو أن هجرة اللاجئين الجماعية عبر البلاد تجعلهم عرضة للإصابة بالجراثيم عبر احتكاكهم بأشخاص ناقلين لها، وهم ضعيفو المقاومة لها. الجراثيم التي يصابون بها تنتقل معهم إلى أمكنة لجوئهم، وهم يقومون بدورهم بنقل العدوى إلى الناس الذين يعيشون في المناطق التي لجؤوا إليها.

إن للخسارات الاقتصادية، وتفشي الأمراض صفة الديمومة، والاستمرار. فكلا الأمرين لا ينتهيان بتوقف القتال. كثير من تكاليف الحرب الأهلية أو ربما نصفها تترتب بعد أن تضع الحرب أوزارها. طبعاً،

يستحق التمرد، أحياناً، دفع تلك التكاليف، عندما يبشر انتصار التمرد بدخول عهد العدالة الاجتماعية، لكن هذا الأمر لا يحدث غالباً. عادة ما يكون الوضع السياسي من السوء بمكان؛ مثله في ذلك مثل التركة الاقتصادية (إجهاز على الحقوق السياسية). التمرد أسلوب لا يُعَوَّلُ عليه في إحداث تغيير إيجابي. قادة التمرد الذين يدَّعون أنهم انخرطوا في حرب أهلية من أجل خير بلادهم يخدعون أنفسهم عادة، أو يكذبون على الآخرين، أو يغشّون أنفسهم، ويضلّلون الآخرين في آن معاً. ففي بدايات تسعينيات القرن العشرين، على سبيل المثال، جمع جوناس سافيمبي ثروة هائلة تقدر قيمتها بأربعة مليارات دولار أمريكي عبر سيطرة الاتحاد الوطني من أجل استقلال أنغولا الكامل على الماس الأنغولي. بعد خسارته الانتخابات الرئاسية أنفق هذه الأموال على معاودة إشعال فتيل الحرب الأهلية بدلاً من أن يعيش نمط حياة أصحاب المليارات.

أتباع قادة التمرد من الجنود لا خيار لهم عادة في الانضمام إلى حركة التمرد. لقد أشرت في موضع سابق من هذا الكتاب إلى أن فوديه سانكوه يفضل تجنيد المراهقين من مدمني المخدرات. في أوغندة، الهدف المعلن لجيش الرب للمقاومة هو تأليف حكومة تبعاً للوصايا العشر. يجندون عناصر في جيشهم عبر تطويق مدرسة واقعة في منطقة نائية بمجموعة من قواتهم، ثم يضرمون النار فيها. التلاميذ الفارون من المدرسة المحترقة يخيّرون بين الموت رمياً بالرصاص، وبين الالتحاق بجيش المقاومة. يطلب إلى الذين يلتحقون بجيش المقاومة أن يرتكبوا أعمالاً فظيعة، ووحشية في أماكن سكناهم كاغتصاب امرأة عجوز أو سلبها ممتلكاتها مما يجعل

من عودتهم إلى بلداتهم أمراً بالغ الصعوبة. قد تعتقد أن هذا النمط من التجنيد ربما يكون استثنائياً، بيد أنه قلما يكون كذلك. عندما تتحرك المجموعة الماوية المتمردة في نيبال عبر إحدى المقاطعات تجد الشباب يفرون منها بدلاً من أن ينضموا إليها. إنهم فيما يبدو يخافون من التجنيد الإجباري. بالعودة إلى الوراء، بات من المؤكد الآن أن التجنيد، الذي تم لمصلحة مسيرة الثورة الصينية الطويلة؛ تلك التي كانت المادة الأسطورية الثورية لجيلين متعاقبين من أجيال الرومانسيين الغربيين، قد تحقق بفعل التهديد باستخدام السلاح. إن الجنود لم يكونوا عَقَدِيّاً ثوريين ملتزمين، بل مزارعين خائفين. وفي أثناء الثورة الروسية انهارت الحكومة بسرعة مُخلِّفَةً كلا الجيشين الأحمر، والأبيض بوصفه يرمز إلى المتمردين خارج الميدان. لقد خذلوا الجيشين، وتخلوا عنهما، وهرب أربعة ملايين منهم بالرغم المعاملة القاسية، والسيئة التي كان يلقاها من يلقى القبض عليه في أثناء محاولته الفرار. الماتع في الأمر أن نسب الفرار كانت متنوعة: فكانت مرتفعة جداً في الصيف بالرغم من الشتاء الروسي القاسي. لماذا؟ لأن المجندين كانوا مزارعين ريفيين؛ وعليه فإن القتال في فصل الصيف (وقت الحصاد) كان مكلفاً جداً لهم. في حين أن الأمر في الشتاء لا يهمهم كثيراً.

الباحثون عاكفون الآن على دراسة عملية التجنيد عند حركات التمرد على نحو أكثر دقة، وذلك عبر عمل ميداني وسط المتمردين. جرمي واينشتاين، أستاذ جامعي شاب يعمل في جامعة ستانفورد، كان يجري أبحاثه على مجموعة سبق لها أن تمردت وهي حركة المقاومة الوطنية

الموزمبيقية، وعلى حركة أخرى تدعى: الجبهة المتحدة الثورية؛ وهي مجموعة تنتهج العنف على نحو واضح في سيراليون. إحدى النتائج التي توصل إليها جرمي مهمة من جهة، وتوقع الحزن والكآبة في النفس الإنسانية من جهة أخرى: إنها تتعلق بالتعرية التدريجية للبواعث المبدئية، وتأكّلها بين أعضاء المجموعة المتمردة. تخيل أنك قائد متمرد عازم على تأليفه حركة من أجل القتال في سبيل تحقيق عدالة اجتماعية، وأنك اشتريت بندقيات لهذه الغاية، أو حصلت عليها كهدية من حكومة أجنبية صديقة راغبة في إثارة القلاقل.

وبتّ بعد ذلك بحاجة إلى مجندين. وبدأ الشباب يتدفقون إلى مركز القيادة التابع لك الذي أنشأته في منطقة أدغال من أجل التطوع. هل يتعين عليك قبولهم؟ بعض هؤلاء المتطوعين هم على شاكلتك: محاربون محتملون يسعون إلى تحقيق عدالة اجتماعية. أما بعضهم الآخر. لسوء الحظ - فقد شدَّهم إليك الرغبة في إيجاد فرصة تمكنهم من أن يحصلوا على بندقيات كي يحملوها، ويمشوا بين الناس مختالين. تبعاً لعلماء النفس، نحو 3% من السكان أياً كان وصفهم يعانون ميولاً عدوانية ناتجة عن إصابتهم بنوع من الاضطراب العقلي الذي يتسم بنشاط معادٍ للمجتمع. لذلك، لك أن تتوثق أن بعض المنخرطين في سلك التجنيد يعانون بسبب إصابتهم بهذا النوع من الاضطراب. أما الآخرون فيحدوهم الأمل بالحصول على القوة، والجاه، والثروة. على أي حال، إن كان واقع الحياة مؤلماً فلا ينبغي أن تكون فرص النجاح كبيرة جداً كي تكون مغرية. حتى

obeikandi.com

الفرصة الضئيلة التي يحتمل أن توفر للمرء، بوصفه متمرداً، حياةً جيدة يجب اغتنامها، وعدم تضييعها؛ بالرغم من ارتفاع مستوى الخطر الذي قد يؤدي بالمرء إلى الموت؛ لأن منزلة الموت ليست أسوأ مكانة من منزلة الحياة في براثن الفقر. الفكرة المركزية في بحث اينشتاين تفضي إلى أنه مع توافر الموارد الطبيعية من ثروات، ونفط، وماس، أو مخدرات يوجد إمكانيات كبيرة للإثراء، بحيث نجد أن دوافع بعض الشبان للانخراط في صفوف حركات التمرد مرتبطة بهذه الإمكانيات، وليس بالرغبة في تحقيق العدالة الاجتماعية. يجد القائد المتمرد المثالي صعوبة بالغة في رفض انضمام هؤلاء الناس إلى حركته. إنه يستطيع أن يرفض من لا يدركون فحوى الشعارات الحقيقية. لكن سرعان ما يتعلم من هم حوله جميعاً ترديد الشعارات كما تفعل الببغاوات. شيئاً فشيئاً، ينتقل المزيج الذي يمثّل قوام المجموعة المتمردة من الحالة المثالية إلى الحال التي يتحول معها أعضاء المجموعة المتمردة إلى انتهازيين، وساديين.

حدث تمرد أولي مهم في منطقة الدلتا من نيجيرية حيث توجد منابع النفط.أديرو يوأويفوسي طالب دكتوراه نيجيري أجرى منذ عهد قريب مسحاً شمل 1500 إنسان من أهالي تلك المنطقة للكشف عن ماهية المشاركين في التمرد. تعد منطقة الدلتا بيئة خصبة قادرة على إنضاج بذور أسطورة التمرد وذلك لتوافر أربع مكونات مهمة فيها، وهي: شركات النفط (الجشع، والطمع) وتفسخ بيئتي وانحلال (سرقات، وانتهاك حرمات)، وتدخل عسكري حكومي (اضطهاد، واستبداد)، وبطل ميت؛ الناشط -كن سارو - ويوا الذي أعدمته الحكومة النيجيرية العام 1995 شنقاً حتى الموت (قضية

obeikandi.com

لها قداستها). رغب أديرويو في معرفة هل السكان المحليون الذين التحقوا بالمجموعات التي تتوسل العنف هم الذين كانوا على دراية كبيرة بالمظالم أنفسهم. وكانت وسيلته لقياس ذلك سؤال الناس إذا ما كانوا قد شعروا بشيء من التظلّم، وكان يصنفهم تبعاً لذلك. المثير للدّهَش توصله إلى أن الناس الذين يشعرون بالتظلم لا يزيد احتمال مشاركتهم في اعتراض يتخذ من العنف وسيلة عن أولئك الذين لا يشعرون بالتظلم، والاضطهاد.

إذاً، ما هي الخصائص التي تجعل احتمالات انخراط الناس في أعمال العنف السياسي أوفر حظاً؟ حسناً، إن أكثر الخصائص الثلاث تأثيراً هي: كون المشاركين في أعمال العنف من فئة الشباب، وغير متعلمين، وكونهم يفتقرون إلى ما يعتمدون عليه في معاشهم، وحياتهم. إنه من الصعب التوفيق بين هذه الخصائص الثلاث المؤهلة للتجنيد في جيوش المتمردين وبين أن يغدو المجندون طليعة من طلائع المقاتلين من أجل العدالة الاجتماعية.

وما هي المناطق المرشحة أكثر من غيرها لتكون مراكز لتأليف مجموعات العنف؟ قد يعتقد أحدهم أنها الأماكن المحرومة من أسباب الراحة، والمتعة، والرخاء الاجتماعي. إذ يغلب الظن أن هذا كل ما في الأمرحيث تسرق شركات النفط، والحكومة الفدرالية ثروات النفط بدلاً من استخدامها لمصلحة المجموعات المحلية من السكان. بيد أن أديرو وجد نتيجة للمسح الذي أجراه على الناس الذين يبلغ عديدهم 1500 نسمة ألّا علاقة بين أسباب الراحة الاجتماعية التي تتوافر في منطقة معينة وبين ميلها إلى العنف السياسي. وبدلاً من ذلك، وجد أن العنف يحدث في الأماكن التي

توجد فيها آبار النفط. يقودنا الاستدلال، والاستنتاج الطبيعيان إلى أن من ينبغي توجيه اللوم له بسبب كل التدمير البيئي الذي يحدث هي شركات النفط. لكن إن كان هذا هو التفسير حقاً، فسوف نجد أنفسنا إزاء لغز محير آخر؛ لأنه بالرغم من أن خطر العنف يتصاعد على نحو حاد في حال وجود بئر نفط واحدعلى الأقل في مكان معين، فإن ذاك الخطر يبدأ بالانخفاض في حال وجود بئرين اثنين. وفي حال وجود عشرين بئراً فإن خطر العنف يستمر في التراجع. إن هذا الأمر شاذ وغريب، لأن الخطر البيئي تتناسب زيادته طرداً مع ازدياد عدد آبار النفط (وهذا الأمر يعد من المسلَّمات). يبدو هذا الأمر، فيما أعتقد، أشبه بقصة تهدف لابتزاز المال بحجة الحماية أكثر منها كونها موضوعاً متعلقاً بهجمات تنتهك حرمة القانون بدافع من الغيظ الذي تولده الأضرار التي تصيب البيئة.

في ظل انعدام وجود بئر نفط ينتفي وجود مجال يدور حوله الاعتداء؛ وعليه لن يكون ثمة اعتراض يتخذ من العنف وسيلة له. أما مع وجود بئر نفط فتنشط تجارة الابتزاز بحجة توفير الحماية. ولكن كلما ازدادت آبار النفط في منطقة بعينها ازداد الحافز لدى شركة النفط كي تدفع أكثر مقابل السلام.

لا أريد أن أحمل هذه النتائج على محمل المبالغة، حيث إن النزاعات في منطقة الدلتا بدأت بوصفها اعتراضات مبررة على الأضرار التي لحقت بالبيئة؛ وقد وردت الاعتراضات من الناس الذين يعيشون في منطقة ترزح تحت وطأة الضرر الكبير الذي لحق بالبيئة دون أن يستفيد أبناء تلك المنطقة من شيء من عائدات النفط. لكن الموقف تطور مع مرور الوقت.

obeikandi.com

فالحكومة النيجيرية الاتحادية تضخ هذه الأيام أموالاً طائلةً في منطقة الدلتا، وشركات النفط توزع أموالاً كثيرة طلباً للحماية؛ فدفع فدية لتحرير عمال مختطفين أضحى حدثاً يومياً تقريباً. يحارب الساسة في قلب تلك المنطقة طمعاً بالسيطرة على كل هذا المال، وقد أصبح الاعتراض المشوب بالعنف جزءاً منسقاً من البحث عن انشقاق، وتمرد سياسيين. تطورت الْمَظْلَمَةُ عبر عقد من الزمن، فتحولت إلى طمع، وجشع.

لنعد إلى تكاليف الصراع. كثير من التكاليف تدفعها الدول المجاورة. فالأوبئة لا تحترم الحدود، ولا تقيم وزناً لها، والانهيار الاقتصادي يستشري أيضاً. وحيث إن معظم البلاد محوطة ببلاد أخرى، فالتكاليف التي تقوم الدول المجاورة تفوق بتحمل أعبائها تلك التي يخسرها البلد الذي ينشأ فيه الصراع. ولا تقتصر التكاليف على المناطق القريبة جغرافياً من منطقة الصراع. 95% من الإنتاج العالمي من المخدرات، على سبيل المثال، تأتي من البلاد التي تشهد صراعات. ثمة تفسير دقيق لهذه الظاهرة: إن الصراع يخلف منطقة خارجة عن سيطرة الحكومة المعترف بها؛ وهذا الوضع يناسبك تماماً إن كان نشاطك غير مشروع.

أسامة بن لادن اختار أفغانستان مستقراً له للسبب ذاته. لذلك نجد أن للبلاد المتورطة في حروب أهلية ما يمكن أن يسمى فائدة نسبية في الجريمة، والإرهاب العالميين. من المحتمل أن يكون مرض متلازمة عوز المناعة المكتسبة (الإيدز) قد انتشر في العالم عبر حرب أهلية إفريقية. إن المزيج المكون من الاغتصاب الجماعي، والهجرة الجماعية يوفر شروطاً مثالية لتفشي الأمراض التي تنتقل عبر الاتصال الجنسي. وعليه، فإن

الحروب التي تشهدها بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر تعد مشكلة لنا كما هي مشكلة عند أصحابها.

إن كلفة أي حرب أهلية قياسية عموماً للبلد الذي تنشأ فيه، وللدول المجاورة له تقدر بنحو 64 مليار دولار. في العقود الأخيرة، كانت تنشب حربان أهليتان جديدتان سنوياً تقريباً. هذا يعني أن الكلفة العالمية للحروب الأهلية قد تجاوزت مئة مليار دولار سنوياً، أو ما يقدر بنحو ضعف ميزانية المساعدات الدولية تقريباً. وهذا رقم تقريبي فقط كما هو واضح. هذا النوع من تقدير الكلفة قد يكون مفيداً. إذ إنه يعد خطوة حاسمة في تقدير فوائد التدخلات، كما سترى في الجزء الرابع. يوجد سلسلة من التدخلات التي يمكن أن تقطع الطريق على خطر نشوب حرب أهلية. إنه لمن المستحيل تقدير الفوائد المترتبة على التدخلات عبر استعراض مثال واحد. على كل حال، عبر استعمال أشكال مختلفة من نموذجنا، يمكن التوصل إلى حساب نسبة تقليل الخطر التي يحققها تدخل من نوع خاص في حالة بعينها؛ وكذلك نسبة تقليل الخطر العالمي المتعلق بحدوث حرب أهلية. عبر مزج التقليل من احتمال نشوب الحرب في تقديرنا لكلفة الحرب المحتملة، يمكننا أن نستدل استدلالاً استنتاجياً على الفوائد التي يحققها التدخل (نستطيع أن نستنتج النتيجة المجهولة من مقدمات معروفة). بمجرد مزجنا هذه الفوائد في كلفة التدخل استطعنا التوصل إلى تحليل فوائد الكلفة.

إن تحليل فوائد الكلفة هو القاعدة التي تتخذ الحكومات قراراتها على أساسها فيما يتعلق بالإنفاق العام. إن كان بوسع التدخلات أن تقلل من

حدة خطر نشوب حرب أهلية، وإن استطعنا أن ندخل هذا التوجه ضمن إطار العمل التقليدي لصنع القرار العام فإننا نستطيع أن نخلص العالم من ادعاء أن السياسة المبنية على النزوات، والأهواء المزاجية التي يختلف حولها الساسة عندما لا يسعفهم الدليل المتعقل. هذا في النهاية هو جوهر البرنامج الذي أدرجته في الجزء الرابع.

فخ الصراع:

نصل الآن إلى ملمح الحرب الأهلية؛ وهو الموضوع الحاسم بالنسبة للفرضية التي يتمحور حولها هذا الكتاب: إنه الفخ. لنفترض أن بلداً ما بدأ عهد استقلاله وهو يتصف بالخصائص الثلاث التي تجعل بلداً بعينه ميالاً لخوض غمار حرب أهلية: دخل منخفض، ونمو بطيء، واعتماد على عائد الصادرات الأساسية. إنه بذلك يلعب لعبة الروليت الروسية (يقامر). هذا التشبيه ليس مجرد استعارة تافهة، وعديمة الجدوى: فنسبة خطر سقوط أحد بلدان المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر في براثن الحرب الأهلية في أي خمس سنوات هي السدس؛ وهي نسبة الخطر نفسها التي يتعرض لها المقامر في لعبة الروليت الروسية. يمكن أن يكون البلد محظوظاً فينأى بنفسه عن منطقة الخطر قبل أن يقع في الفخ. النمو يساعد بصورة مباشرة في التقليل من نسبة الخطر، ويرفع من مستوى الدخل على نحو متصاعد؛ وهذا بدوره يخفض مستوى الخطر، وكل ذلك يؤدي إلى تنويع صادرات البلد بعيداً عن الثروات الأساسية مما يخفف من حدة الخطر أكثر فأكثر. ولكن يحتمل أن لا يكون البلد محظوظاً جداً. لنفترض أن النمو لسبب أو لآخر ظل بطيئاً. (سوف أتفحص بشيء من

obeikandl.com

العناية أسباب فشل بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر في تحقيق النمو في الفصول اللاحقة). وأن السلام لم يصمد، ولم يستمر بما يكفي من زمن لتبديد الخطر قبل أن تصل الرصاصة إلى حجرة الإطلاق، وتنزلق البلد إلى دَرْك الحرب الأهلية. هذا ما حصل بصورة أساسية: البلاد التي لم يحالفها الحظ شهدت حروباً عقب استقلالها، كما هي الحال في نيجيريا، بينما حافظت دول أخرى على السلام سنوات متعددة، ثم ما لبثت أن استسلمت، وانزلقت إلى الحرب كما فعلت ساحل العاج التي زعزع استقرارها انقلاب عسكري، ونيبال، حيث جوبه الماويون من قبل أنصار الملكية. كان الجميع يعيشون في دائرة الخطر.

عاجلاً أم آجلاً سوف يطفو على السطح خليط من الشخصيات، والأخطاء ترفد التمرد، وتزيد من حدة التوتر، والخطر. مجموعة من هذا النوع، إن ظهرت في بلد حقق نجاحات أكبر على الصعيد الاقتصادي، يمكن جمعها، وتهميشها. لك أن تسمي الشخصيات، والأخطاء بـ «الأسباب» إن كان يتعين عليك ذلك. أعتقد أن تجنب عناصر متفجرة من هذا القبيل في مجتمع هش، وضعيف هو أكثر صعوبة بصورة عامة من دفع عجلة الاقتصاد قُدُماً إلى الأمام، وتطويره. لأن المجتمع هش، وضعيف، فإن إقناع الناس بأن يعامل بعضهم بعضاً باحترام يُعَدُّ هدفاً ثميناً، بيد أن الأولى هو جعل هذه المجتمعات أقل ضعفاً، وهشاشة. وهذا يعني تطوير اقتصاداتها، ودفعها قُدُماً إلى الأمام. كيف يمكننا أن نساعد هذه البلدان على تحقيق ذلك؛ هذا ما سيتكفل بشرحه البرنامج المدرج في الجزء الرابع من هذا الكتاب.

ما إن تدق طبول الحرب حتى يجهز الضرر الذي يلحق بالاقتصاد على النمو الذي تحقق في ظل السلام. الأسوأ من ذلك، حتى بعيداً عن الضرر الاقتصادي فإن نذر خطر نشوب حرب أخرى تلوح في الأفق. إن الحرب الأهلية تخلف تركة ثقيلة من القتل المنظم الذي يصعب على الناس أن ينسوه، أو أن يغفروا جرائمه. وقد ثبت أن العنف، والاغتصاب يدرّان أرباحاً على مرتكبي الجرائم. إن القتل هو الأسلوب الوحيد الذي يعرفونه، ويمارسونه في سبيل الحصول على أقواتهم. وهل من شيء آخر يفعلونه بأسلحتهم، وبنادقهم؟ يحاول حالياً أحد خريجي الجامعة من طلابي، واسمه فيل كيليكوت، أن يجمع معلومات عن سعر بندقية الكلاشنيكوف حول العالم سنةً فسنة. فبندقية الكلاشنيكوف هي السلاح الذي يختاره أي متمرد يحترم نفسه. هذا النوع من الابتكار على صعيد جمع قواعد المعلومات، والبيانات سيكون له إسهام حقيقي في الأبحاث التي تُعَدُّ عن الصراع. ليس هذا العمل سهلاً؛ لهذا السبب لم يتصد لتنفيذه أحدٌ حتى الآن. بيد أن فيل كيليكوت رجل واسع الحيلة، والدهاء. النموذج الذي تمخض عن عمله هذا أثبت أن البنادق تغدو رخيصة الثمن في أثناء نشوب الصراع حيث يجري استيراد كثير منها عبر القنوات الرسمية، وشبه الرسمية، ويتسرَّب قسم منها إلى السوق السوداء. بعض موروث الصراع بنادق كلاشنيكوف رخيصة الثمن.

نظرت مع آنكي هوفلر فيما يحدث على صعيد مستوى الجرائم في مجتمعات ما بعد الصراع. الجريمة هي إحدى الظواهر التي يتم قياسها على نحو بالغ السوء. تختلف البلاد اختلافات كبيرة في تعريفها للجريمة،

obeikandl.com

وفي بياناتها التي تصدرها عنها، تلك التي لا ترقى إلى المستوى المطلوب من الدقة. لهذا السبب استقر رأينا على اعتماد نسبة جرائم القتل بوصفها وثيقة عن الجرائم التي تتخذ من العنف وسيلة بصفة عامة. القتل هو الجريمة الأفضل تعريفاً، التي تتخذ من العنف وسيلة لها. ثم إن التقارير التي ترد عنها هي من أفضل أنواع التقارير. وجدنا أن السلام السياسي لا يواكبه سلام اجتماعي. لا بل إن انتهاء الاقتتال السياسي يواكبه مزيد من القتل على مستوى القاعدة الاجتماعية. يمكن التسليم بأن هذا الوضع هو جزء من اصطخاب، وجيشان أوسع على صعيد الجريمة التي تتخذ من العنف وسيلة لها. أضف إلى ذلك انعدام الثقة المتبادل، والاتهامات، والاتهامات المضادة حول ضلوع الأطراف المختلفة في ارتكاب أعمال وحشية فظيعة، وبشعة. وليس ثمة ما يدعو إلى الدّهَش في أن تكون فرص بلاد ما بعد الصراع في الحالة القياسية في تحقيق سلام يصمد عبر العقد الأول الذي يعقب انتهاء الصراع لا تتعدى 50% إلا بنسبة قليلة.

في الواقع، ما يقارب نصف الحروب الأهلية جميعها تشهد انتكاسات، ومعاودة إلى حالة القتال في المدة التي تعقب انتهاء الصراع.

إن دولة مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) تحتاج إلى نحو نصف قرن من الزمن في ظل السلام كي تستطيع أن تحقق - ببساطة- نسبة النمو التي كانت تحققها في ستينيات القرن العشرين. إن فرص هذه الجمهورية في أن تعيش طوال الخمسين سنة القادمة في حالة سلام في ظل دخلها المنخفض، ونموها البطيء، واعتمادها على عائدات تصدير الثروات الأساسية، وتاريخ الصراعات التي عاشتها -

obeikandi.com

لسوء الحظ- ليست كبيرة. يغلب احتمال معاودة سقوط هذا البلد في فخ الصراع من جديد، حتى إن غيّر اسمه وسمته، مرات عديدة ما لم نفعل شيئاً ما بشأنه.

الفقر، والركود الاقتصادي، والاعتماد على الثروات الطبيعية الأساسية هل تبدو هذه السمات مألوفة؟ نعم، إنها أمراض مستوطنة في بيئة بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر. هذا لا يعني أن كل تلك البلاد واقعة في فخ الصراع. لكنها جميعاً ميالة إلى الوقوع فيه. لدينا -في الواقع- اللبنات الأساسية لبناء نظام. خطر الصراع يختلف باختلاف السمات الاقتصادية، والسمات الاقتصادية تتأثر بالصراع. لقد تضافرت جهودي مع جهود هارفارد هيفر، وهو نرويجي شاب من المشتغلين بعلم السياسة، وأعددنا نموذجاً من هذا القبيل. يصنف العالم وفق النموذج على أنه انقسم منذ ستينيات القرن العشرين إلى ثلاث مجموعات من البلاد: غنية، وواقعة تحت خط الفقر، ونامية. ثم أحصينا بعد ذلك عدد البلاد التي تورطت في صراعات. لقد استقرت التنبؤات التي تمخض بها عند مستوى الأخطار التي تولدت من التحليل الذي كنت قد أجريته مع آنكي، إضافة إلى افتراضات حول أداء النمو أمكن استنتاجها من سلسلة من التجارب المتراكمة على امتداد أربعين سنة. تصورنا حدوث صراعات متوقعة من الآن حتى العام 2020. ويمكن القول: إننا تخيلّنا وقوع صراعات تخيلاً العام 2050. إن احتمال نشوب حروب أهلية في البلاد الغنية هو احتمال ضعيف، ومنخفض حتى على المدى الطويل جداً. عدد قليل من البلاد النامية قد ينزلق إلى درك الحرب الأهلية، أما تلك البلاد التي

خرجت عن مسارها، أو أُخرجت عنه حقبة من الزمن مثل كولومبية، ولبنان؛ وهي ليست من بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر، فإن خروجها عن مسارها كان بسبب سوء الحظ. وأما الغالبية الساحقة من البلاد التي سقطت في براثن الحروب الأهلية فهي من بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر. إن تلك البلاد تعود إلى السلام على نحو صورة دوري، ثم ما تلبث أن تسقط مجدداً في دائرة الصراع.

إن النموذج الذي أعددناه عديم الفائدة على صعيد إخبارنا بأسماء البلدان التي ستقدم فرائس للحروب الأهلية، وهو وسيلة تنبؤية تفيد في خفض احتمالات حدوث حروب أهلية، وتطورها على مستوى العالم. سيكون العالم العام 2020، أكثر غنىً مما هو عليه الآن. أما في العام 2050، فسيكون العالم غنياً إلى درجة غير قابلة للتصديق. ستكون كل الدول قد نمت، وتطوّرت. أما تراجع احتمال نشوب حروب أهلية فسيكون تراجعاً بسيطاً، ومحدوداً؛ لأن معظم الحروب الأهلية تتولد في بلاد الأقلية التي تتألف من المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر، ونموهم كما هو معروف بطيء. إن نموذجنا يقيس ما ينطوي عليه فشل عملية النمو من تضمينات ضارة في بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك عبر الربط بين الفقر، والركود، والصراع.

انقلابات:

التمرد ليس هو الأسلوب الوحيد للتحدي غير المشروع الذي يجابه الحكومات في بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر. كثير

obeikandl.com

من الحكومات تعيش تحت تهديد الانقلابات أكثر مما تعيش تحت تهديد حركات التمرد. ربما تظن أن عهد الانقلابات قد ولىَّ. إن فعلت ذلك، فمن المحتمل أن تكون في ذهنك صورة الانقلابات التي شهدتها أمريكة اللاتينية بصفة عامة في حقبة الستينيات من القرن العشرين. إن تلك الصورة تنطوي على شيء من العدالة؛ إذ إن عهد الانقلابات قد ولى، وأضحى الانقلاب نادراً ما يحدث خارج نطاق بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر. لكنه ما زال في تلك البلاد. آخر انقلاب ناجح حدث في فيجي في شهر كانون أول (ديسمبر) من العام 2006. الانقلابات ليست كارثية النتائج بقدر الحروب الأهلية. ففي صحيفة ذائعة الصيت يمكن أن يكون العنوان الأبرز على الصفحة الرئيسة يدور حول هزة أرضية، في حين يشغل وقوع انقلاب حيِّزاً صغيراً على النحو الآتي: «انقلاب صغير في فيجي، عدد القتلى ليس كبيراً». بيد أن الانقلابات لا تعد أسلوباً جيداً جداً على صعيد الحكومة. فالاضطرابات السياسية، التي تتمخض بها الانقلابات، مؤذية، وضارة على صعيد التطور الاقتصادي. إذاً ما الذي يسبب الانقلابات؟

لقد اعتدنا على قاعدة معلومات أعدها عالم سياسة أمريكي التقطها، وجمعها بكد، واجتهاد من آلاف الصفحات التي تحتوي على تقارير الصحف. جمعها بمثل مشقة من يصيد السمك بصنارة كي يعد قائمة شاملة تتضمن كل المؤامرات التي حيكت لتدبير انقلابات، ومحاولات الانقلابات الفاشلة، والانقلابات الناجحة في إفريقية. ووجدنا ضمنها قاعدة معلومات تتحدث عن كل الانقلابات الناجحة في أماكن أخرى من

obeikandl.com

العالم. لقد تتبعنا بدقة دقيقة المقاربة ذاتها التي اتخذناها منهجاً لفهم الحروب الأهلية. عليَّ أن أورد توضيحاً دفعاً لسوء فهم محتمل: بينما كان عملنا في طور النشر، وكذا خاضعاً لعملية فحص، وإنعام نظر أكاديميين دقيقين، فإن عملنا الذي يدور حول الانقلابات جديد، ولم يُعْرَضْ إلا في عدد قليل من المؤتمرات فقط. على أي حال، أنا واثق بما يكفي في بالنتائج التي سأقدم لها شرحاً، وتفسيراً. إن الذي توصلنا إليه أدهشنا بالتأكيد.

ثبت في النهاية أن بلاداً معينة تجنح إلى تدبير الانقلابات لأسباب شبيهة جداً بتلك التي تجعلها تميل إلى خوض غمار حروب أهلية -عاملا الخطر الكبيران هما الدخل المنخفض، والنمو الضعيف تماماً كما هو الحال في الحرب الأهلية. في إفريقية، المجتمعات التي يتوافر في كل منها مجموعة عرقية كبيرة واحدة أو ما نسميه «هيمنة عرقية» هي أيضاً عرضة لخطر أشد وطأةً، كما هي الحال في الحرب الأهلية تماماً. مرة أخرى، أقول: إن هذه القضية تعد حاسمة فيما يخص الفرضية التي يدور حولها هذا الكتاب، ثمة فخ يتمثل بالانقلاب، تماماً كما يوجد فخ يتمثل بالحرب الأهلية. بمجرد أن يشهد بلد معين انقلاباً، فمن المرجح أنه سيشهد انقلابات أخرى. الاختلاف الكبير بين الانقلابات، والتمردات يكمن في العلاقة بموارد الثروات الطبيعية، وهو في هذه الحالة يبدو مهماً. ربما يكمن سبب ذلك في أنك كي تؤلف مجموعة متمردة أنت بحاجة إلى مورد دعم مالي من أجل الحصول على السلاح ولأجل الإنفاق على القوات. لذلك يساعد التكسب من الثروات الطبيعية في تسهيل مهمة تأليف المجموعة من حيث الحصول على التمويل اللازم. بينما لتقوم بمحاولة

تدبير انقلاب فلن تحتاج إلى أي تمويل من أي نوع؛ فقد تصدت الحكومة لمهمةالصرف على الجيش الذي ستستخدمه أنت لمواجهتها.

لأن إفريقية هي مركز النمو البطيء، والدخل المنخفض أضحت موطناً للانقلابات. لكن لا قِبَلَ لإفريقية بالسيطرة على عوامل الخطر. لا يوجد عدد أكبر من الانقلابات في إفريقية لأنها إفريقية. ويوجد فيها كثير من الانقلابات لأنها فقيرة. وهذا ينسحب أيضاً على الحرب الأهلية: تزايد نزوع إفريقية نحو الحرب الأهلية مع ازدياد سوء الأحوال الاقتصادية فيها، ولا لأنها إفريقية. منذ عدة سنوات، اتفق لي أن كان جاري في أحد المؤتمرات نائب رئيس غانة السابق. أخبرني أنه سعيد بسبب دعوته لحضور المؤتمر: فقد عجلت هذه الدعوة بإطلاق سراحه من السجن الذي زُجَّ فيه عقب انقلاب عسكري أطاح بحكومته، فتبادلت الحديث معه عن هذا الأمر. أخبرني كيف أن حكومته لم تكن مهيأة للتعامل مع الانقلاب؛ فلم يكن متوقعاً على الإطلاق. قلت له: هل أنت متثبت أنه لم يكن متوقعاً؟ علماً أن الانقلابات شائعة جداً في إفريقية. شرح لي السبب الذي حمل حكومته على الاعتقاد أنها في مأمن: «في الوقت الذي وصلنا فيه إلى السلطة لم يكن قد تبقى شيء ليُسرق».

مع ارتفاع مستويات خطر وقوع انقلاب السائدة في إفريقية، فليس ثمة ما يدعو للدهَش في خوف الحكومات من جيوشها. إن الجيش موجود من حيث المبدأ كي يحمي الحكومة، ويدافع عنها. أما على الصعيد العملي فَيُعَدُّ الجيش أكبر مصدر تهديد للحكومة. سوف أعود للحديث حول هذا الموضوع في الفصل التاسع من هذا الكتاب، عندما أعرض الموضوع العسكري.

لماذا يعد الأمر سهلاً فيما يخص سياسة مجموعة الثمانية الكبار؟

إن الحروب والانقلابات تبقي البلاد ذات الدخل المنخفض بعيدة عن النمو، وشديدة الاعتماد على عائدات الصادرات من البضائع الأساسية. لأنها تظل فقيرة، وراكدة على الصعيد الاقتصادي، ومعتمدة على تصدير الثروات الطبيعية؛ لهذه الأسباب تجنح هذه البلاد للحروب، وللانقلابات. إن الحروب، والانقلابات تغذي نفسها بنفسها بطرق مختلفة تجعل التاريخ يعيد نفسه.

إن تكاليف الحرب لا يتحملها من سعى إلى إشعال فتيلها، ولا تقتصر على البلد الذي احتدمت فيه الحرب، بل تنتشر وراء الحدود الجغرافية، والزمنية لذلك البلد. نتيجة لذلك، فإن فخ الحرب يستقطب مناطق برَّمتها، ويجعل التنمية فيها أكثر صعوبة، إضافة إلى البلاد التي خبرت الحروب، وعانت ويلاتها.

إن كان تجنب الحروب، والانقلابات ممكناً وبسرعة عبر تخطيط سياسي محلي جيد -حقوق ديمقراطية- فمسؤولية السلام إذاً هي داخلية بامتياز. هذا يحملنا على الاعتقاد منطقياً أن السلام يجب أن يتحقق عبر كفاح مواطني البلد أنفسهم، لا عن طريق اهتمامنا الفاعل بأمور من هذا القبيل. بيد أن الدليل هو ضد حلول داخلية من هذا النوع. فالحقوق الديمقراطية، بكل ما يعتريها من صعوبات يعاني ويلاتها شعب من الشعوب على طريق إرسائها، لا تخفف من حدة خطر الحرب الأهلية، ولا تحد من خطر حدوث الانقلابات. عندما تفشل عملية النمو في مجتمع منخفض الدخل، فإن ذاك المجتمع يصبح مُعَرَّضَاً لأخطار يصعب

obeikandl.com

احتواؤها. لا أريد أن أدعي أن الاقتصاد وحده قادر على إحداث الفرق، لكن من دون تحقيق نمو فإن السلام يمسي أكثر صعوبة بما لا يقاس. وفي مجتمعات المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر، الاقتصاد منهار، ودون نهوضه عقبات، وعوائق. لذلك، لا تستطيع هذه المجتمعات أن تضطلع، بمفردها، بمهام التخلص من فخي الصراعات، والانقلابات.

obeikandl.com

الفصل الثالث

فخ الموارد الطبيعية

الصراع ليس هو الفخ الوحيد. فالفخ الذي ينطوي على تناقض ظاهري كبير كان اكتشاف الثروة المتمثلة بالموارد الطبيعية في سياق الفقر. أنت تتمنى لو أن اكتشاف ثروة الموارد الطبيعية، كان حَفّازاً على تأمين الازدهار، والرخاء، وهو يلعب هذا الدور أحياناً، لكن هذه البلاد هي الاستثناء من القاعدة. أسهمت ثروة الموارد الطبيعية أحياناً في تكوين فخ الصراع. لكن حتى عندما يحافظ البلد على العيش في ظل السلام، فإنه يفشل في تحقيق النمو بطريقة نموذجية. في الحقيقة، الفائض الناتج عن تصدير الثروات الطبيعية يقلل النمو على نحو ملحوظ.

من الواضح أنه إن كان لديك ما يكفي من موارد طبيعية، فإنك تستطيع أن تتحمل نسيان النشاط الاقتصادي العادي. يستطيع أفراد المجتمع جميعهم أن يعيشوا بوصفهم أصحاب دخل غير مكتسب عن طريق بذل جهد أو عمل، بل عن طريق الدخل ناتج عن توافر الثروات الطبيعية في البلد. هذه هي حال المملكة العربية السعودية، ودول الخليج العربي مثل الكويت التي تمتلك عائدات نفط هائلة. بيد أن الدول التي

obeikandl.com

تمتلك ثروات هائلة هي نادرة. المجموعة الأكبر عدداً من البلاد الغنية بالموارد لديها ما يكفي من الدخل الذي توفره مواردها لجعل مواطنيها متوسطي الدخل، لكن ليس أكثر من ذلك. ولكي تنمو هذه البلاد كما ينبغي، يجب عليها أن تسخر ثروتها الناتجة عن مواردها الطبيعية لتحقيق النمو.

وقد تأكد أن هذا الأمر صعب، وأن النموذج العادي يتمثل بالركود أو الإخفاق؛ مثال على ذلك: كثير من دول الشرق الأوسط إضافة إلى روسية. ما يجب علي قوله عن مشكلات ثروات المصادر الطبيعية هو وثيق الصلة بمجموعة البلاد ذات الدخل المتوسط التي تعاني الركود. على كل حال، اهتمامي الأساسي منصبّ على مجموعة ثالثة من البلاد الغنية بالموارد: لكنها فقيرة مع ذلك. تبدو مصادر الثروات مضخّمة في اقتصادات تلك الدول لأن الاقتصادات ذاتها صغيرة جداً، وهي قادرة حتى على إيصال المجتمع إلى مستوى الدخل المتوسط. مجتمعات المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر تندرج ضمن هذه المجموعة الفقيرة بالرغم من من غناها بموارد الثروات الطبيعية على نحو لا تجانس فيه بين فقرها، وغناها بالموارد الطبيعية في آن معاً: نحو 29% من مجموع الناس في بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر موجودون في بلاد تهيمن فيها ثروات الموارد الطبيعية على الاقتصاد. وعليه فإن ثروة المصادر الطبيعية هي جزء مهم من قصة الفقر في بلاد المليار نسمة تلك.

إذاً، لماذا تعد ثروة الموارد الطبيعية مشكلة؟

obeikandl.com

لعنات، لعنات...

لعنة الموارد كانت معروفة في حقبة زمنية معينة. منذ ثلاثين عاماً توصلوا إلى تفسير أطلقوا عليه عبارة «اللعنة الهولندية» بعد التأثيرات التي خلفها غاز بحر الشمال على الاقتصاد الهولندي، وهي تتلخص بالآتي: أدت صادرات البلد من الثروات الطبيعية إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية قياساً بالعملات الأخرى. وقد أفقد هذا الأمر صادرات البلد الأخرى قدرتها التنافسية. مع أن الأنشطة التي تتضمن الصادرات الأخرى قد تكون أفضل ناقلات التقدم التقني. سوف يكون لنا وقفة أخرى مع المرض الهولندي عندما نصل إلى النظر في تأثير المساعدات، لذا فإن هذه القضية جديرة بأن تُفْهَمَ.

لنأخذ بلداً ليس لديه صادرات من موارد طبيعية، ولا يتلقى مساعدات، ومواطنوه يرغبون في شراء سلع مستوردة، ولا سبيل لدفع أثمانها إلا عبر الصادرات. المصدّرون يوفّرون قَطْعاً أجنبياً، وعملات صعبة، والمستوردون يشترون منهم القَطْع الأجنبي لدفع ثمن ما يستوردونه. إن الحاجة إلى دفع ثمن المواد المستوردة هي ما تعطي الصادرات قيمتها في المجتمع الذي ينتجها.

الآن يأتي في موازاة ذلك موضوع صادرات الموارد الطبيعية (أو المساعدات فيما يتعلق بتلك القضية). تعد الثروات الطبيعية موارد قطع أجنبي للمجتمع. الصادرات تفقد قيمتها محلياً. نستطيع أن نعبر عن هذه المسألة باستخدام كلمات أخرى: الموارد التي لا يمكن المتاجرة بها على

obeikandi.com

المستوى الدولي مثل الخدمات المحلية، وبعض الأطعمة تصبح أغلى ثمناً، وهكذا تنحرف الموارد عن مساراتها، وتتحول إلى حقول إنتاج تلك المواد. لنأخذ مثالاً على ذلك نيجيريا في حقبة السبعينيات من القرن العشرين. بينما كانت تنمو عائدات النفط، وتتعزز أصبحت صادرات البلد الأخرى مثل الفول السوداني، والكاكاو عديمة الربح، فانهار إنتاجها بسرعة. الخسارة التي ترتبت على ذلك على صعيد الأنشطة الزراعية أضرت بالمزارعين الذين ينتجونها. لكن من المحتمل أن لا تكون هذه القضية بذاتها قد أثرت في عملية النمو لأن الصادرات الزراعية التقليدية لم تكن بصورة عامة قطاعاً بالغ الأهمية، والحيوية مع وجود فرص للتقدم التكنولوجي، ونمو الإنتاجية. على أي حال، يستطيع المرض الهولندي أن يلحق الضرر بعملية النمو عبر زيادة أنشطة التصدير، ولولا تلك الزيادة لكان المجال متاحاً للنمو السريع.

الأنشطة الأساسية هي الخدمات، والصناعات التي تركز على الأيدي العاملة؛ تلك هي ركيزة الصادرات الصينية، والهندية في الوقت الراهن. ليس من المحتمل أن يكون أحد بلدان الدخل المنخفض التي تتوافر فيها كميات كبيرة من الثروات الطبيعية قادراً على اختراق الأسواق لأن القطع الأجنبي الناتج عن التصدير ليس له ما يكفي من القيمة داخل المجتمع.

ما يزال المرض الهولندي فكرة مهمة في علوم الاقتصاد. كما سترى لاحقاً، إنه الأساس الذي بني عليه النقد الذي وجِهَ، قريباً، إلى المساعدات المقدمة من صندوق النقد الدولي. يعتقد كبير علماء الاقتصاد العاملين في صندوق النقد الدولي أن المساعدات تقتل النمو عبر قتلها الصادرات.

في كل الأحوال، في حقبة ثمانينيات القرن العشرين، لم يكن المرض الهولندي يبدو تفسيراً كافياً لمشكلات البلاد الغنية بالموارد. لذلك أضاف إليه علماء الاقتصاد بواعث قلقهم المتعلقة بالصدمات. كانت عائدات الموارد الطبيعية سريعة، ومتقلبة مما أدى إلى حدوث أزمات سياسية، واقتصادية. هذه هي المقاربة التي سلطت الأضواء عليها أول ما بدأت عملي الأكاديمي في مجال علوم الاقتصاد. بدأت بموضوع البن الكيني بين عامي 1976 - 1979، ثم مضيت إلى البحث في صدمات تجارية أخرى حول العالم.

الدخل السريع، والمتقلب الناتج من عائدات الصادرات تصعب إدارة شؤونه. في أثناء تعاظم الأسعار، وزيادة الدخل، تستشعر وزارات الحكومة وجود المال، فتصدر أوامر شراء، ومذكرات عطاء (مزايدات ومناقصات) وذلك في سبيل إنفاق مزيد من المال. ضاعفت إحدى الوزارات في كينية ميزانيتها المقترحة ثلاث عشرة مرة، ورفضت التقيد بسلم الأولويات. ربما تكون قد اعتقدت أن وزارات أخرى ستفعل الشيء نفسه. لذلك إن هي تصرفت تصرفاً مسؤولاً، فمن المحتمل أن يضعها تصرفها هذا في مؤخر الصف. إن تصرفاً من هذا القبيل في وسط يكون فيه استثمار المال العام رشيداً كفيلٌ بإلقاء صاحبه من النافذة. ما هو أسوأ من ذلك، أن الإنفاق العام يمكن أن يزداد بسرعة كبيرة وقت اتساع الدخل، والعائدات، وتعاظمها. وبذلك يكون تقليص الإنفاق في مرحلة تراجع الدخل، وهبوط الاقتصاد أمراً بالغ الصعوبة. لا يشمل تقليص الإنفاق تلك المواد التافهة

obeikandi.com

التي كان يُنفق عليها إبان مرحلة تعاظم الدخل. بل يشمل ما هو عرضة للانتقاد بحسب الرؤية السياسية. لذلك من المحتمل أن يتعزز الإنفاق على التوظيف في قطاع الخدمة الدبلوماسية في مرحلة تعاظم الدخل، في حين يتم تقليص الإنفاق على برامج الاستثمارات الجوهرية عندما يتراجع الدخل.

الظاهرة المتمثلة باضطراب الدخل بين صعود وهبوط، ومد وجزر تجعل من الصعب على جماهير الناخبين تحديد الزمن الذي ترتكب فيه حكومتهم أخطاء. في النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين، حظيت نيجيرية بعائدات نفط ضخمة. فحولتها الحكومة إلى ورطة فاجعة عبر اقتراض مبالغ ضخمة، وصرف الأموال، وتبديدها، وإتلافها في مشروعات تؤدي إلى هدر الأموال؛ مشروعات منغمسة في الفساد. من المؤكد أن الناس العاديين يفيدون من مراحل الرخاء فوائد هزيلة. انهار السعر العالمي للنفط عام 1986، فوصل قطار الكسب غير المشروع النيجيري إلى نهاية سريعة، وعلى نحو غير متوقع. لم يقتصر الأمر على الانخفاض الحاد لعائدات النفط، بل تعداها إلى المصارف التي لم تعد راغبة في الاستمرار في تقديم القروض؛ بل انتقلت إلى مرحلة الرغبة في استرداد أموالها التي كانت أقرضتها الناس. الانتقال العنيف من حالة عائدات النفط الهائلة، والإقراض إلى حالة عائدات النفط الضئيلة جداً، واسترداد مبالغ القروض هبط بمعايير الحياة النيجيرية إلى نصف ما كانت عليه تقريباً. لاحظ الناس العاديون هذا الهبوط المفاجئ، والحاد سواء أدركوا سبب حدوثه أم لم يدركوا. عند هذا الحد، أطلقت الحكومة

obeikandl.com

حملة إصلاحات محدودة بدعم من مؤسسات مالية عالمية رافقه كثير من الإعلان المدوي.

اكتسبت هذه الإصلاحات صبغة سياسية، وأطلق عليها اسم «برنامج التعديل البنيوي». مع أن الإصلاحات كانت متواضعة، إلا أنها نجحت على نحو ملحوظ: فقد نما الناتج العام في حقبة تنفيذ الإصلاحات بسرعة أكبر من تلك التي كان ينمو فيها في مرحلة تعاظم الدخل. لكن هذه النقط المئوية القليلة التي تحققت للنمو على صعيد الناتج غير النفطي تم امتصاصها بسبب تراجع أسعار النفط، وهبوط قيمته، وبسبب الانتقال من حالة الاقتراض إلى وضعية تسديد أقساط القروض، مع ما ترتب على ذلك من تقليص في الإنفاق. النمو الناتج عن تطبيق الإصلاحات ساعد على نحو طفيف في التعويض قليلاً عن البؤس الذي خلّفه تدهور معايير المعيشة. هذا ما حصل، لكنه ليس ما اعتقد النيجيريون أنه ما حدث. ليس ثمة ما يدهش، في اعتقاد النيجيريين أن سبب تدهور أحوالهم المعيشية، وازدياد فقرهم هو تطبيق الإصلاحات التي جرى الإعلان عنها على نحو كثيف. كانت ظروف الحياة تتحسن إلى أن جاءت الإصلاحات، فبدأت تشتد حدة الفقر. كان هذا اعتقاداً راسخاً عند النيجيريين؛ وعليه، ما انفكوا يلقون السؤال الواضح الآتي: لماذا خضعنا لهذا «الإصلاح» المدمر؟ توصلوا إلى الإجابة التي لا مفر منها: لقد تآمرت علينا مؤسسات التمويل الدولية بغية تخريب نيجيرية، ودفعها نحو الإفلاس. عندما زرت نيجيريا ذات يوم مستخدماً جواز سفر صادراً عن الأمم المتحدة. قدمت جواز سفري إلى الضابط المسؤول عن جوازات السفر فقرأ عبارة «المصرف

الدولي» المكتوبة على جواز السفر، عندها تلاشت ابتسامته التي كانت قد ارتسمت على محيَّاه وقال: «لن أصافحك، فالمصرف الدولي يكره الفقراء من الناس». هذه القراءة الخاطئة التي يمكن تفهمهالحالة المد والجزر؛ والصعود والهبوط في الحالة الاقتصادية جعلت من بناء جمهور داعم للإصلاحات في نيجيرية أمراً في صعباً جداً. الناس العاديون الذين يفترض أن يكونوا أكبر المستفيدين من الإصلاح يحنون إلى أيام الإدارات الحكومية السيئة لأنها كانت أيام دخل متعاظم. لقد اعتاد الماركسيون على إطلاق تعبير مناسب على هذا النوع من سوء الإدراك الجماعي، وضعف القدرة على الفهم، وهو: الوعي المزيف.

إن كل ما يمكن أن تكون قد تعلمته عن حقبة ثمانينيات القرن العشرين هو متقلب، ومتبدل. أما في منتصف تسعينيات القرن العشرين، فقد أضحى ممكناً إيجاد دليل تهتدي به. عالم الاقتصاد جيفري ساش أعاد إحياء مشكلة الموارد الطبيعية، وعائداتها. ثم انضم إليه علماء في مجال العلوم السياسية، ورأوا أن عائدات الموارد الطبيعية تجعل الحكومات أكثر سوءاً. دون المساس بالتفسيرات الاقتصادية الأقدم عهداً، أعتقد أن الدليل يشير إلى الحكومة بإصبع الاتهام بوصفها المشكلة الرئيسة. على أي حال، أعتقد أن علماء السياسة لم يذهبوا بعيداًإلى الحد الذي ينبغي في تحليلاتهم. لقد نظروا إلى مشكلة عائدات الموارد الطبيعية عموماً بوصفها نزوعاً نحو الأوتوقراطية (حكم الفرد المطلق). النفط أغرى صدام حسين. يتوافر دليل قوي على هذا، لكن المشكلة الحقيقية هي أسوأ من ذلك.

إن قلب لعنة الموارد يتمثل بأن عائداتها تجعل الديمقراطية عاجزة عن أداء مهامها بالطريقة السوية. قد تعتقد أن الديمقراطية هي على وجه الدقة أكثر ما تحتاج إليه المجتمعات الغنية بالموارد الطبيعية. فوق كل هذا، الأمر المحتوم هو أن الدولة في مجتمعات من هذا القبيل عندها كثير من الموارد التي ينبغي تدبير أمرها، وقد تجلب الديمقراطية ضروباً من المعارف، والدراسات التي يفتقر إليها الديكتاتور. فبناءً على ذلك، قد تتوقع أن الديمقراطية مفيدة للاقتصاد عندما تكون الموارد الطبيعية متوافرة كثيراً. قد تعتقد ذلك، لكنك ستكون مخطئاً إن فعلت. إني راغب في اقتراح شريعة غاب جديدة للمنافسة الانتخابية عندما تكون الموارد الطبيعية متوافرة: البقاء للأكثر ثراءً.

لنسلط الضوء على النفط، الذي يعد المورد الطبيعي الضخم. حتى وقت متأخر، بدت «ديمقراطية النفط» كأنها جمع لفظتين متناقضتين في عبارة واحدة. الشرق الأوسط، حيث يتكثف وجود موردي النفط، كانت تتماثل أصقاعه في أن أنماط الحكم فيها أوتوقراطية، فأثر هذا في النموذج العالمي: عائدات النفط أضعفت، بقوة، احتمال كون المجتمع ديمقراطياً. الأمور تتغير. تسربت الديمقراطية إلى اقتصادات النفط، وانتشر النفط، فوصل إلى البلاد الديمقراطية ذات الدخل المنخفض. نشر الديمقراطية بين الاقتصادات النفطية هو برنامج واضح، وَبَيِّن. في الحقيقة، نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط هو برنامج أمريكي. في مناطق أخرى من العالم، حصلَ تحولُ اقتصادات النفط المهمة نحو الديمقراطية دون ممارسة ضغوطٍ واضحةٍ. مثال على ذلك: إندونيسية، والمكسيك، ونيجيرية، وفنزويلة. انتشار النفط وسط الديمقراطيات

هو أثر جانبي من آثار محاولة تمرير إمدادات النفط للولايات المتحدة الأمريكية دون الاعتماد على الشرق الأوسط. جرت اكتشافات نفطية جديدة في سلسلة من الدول الديمقراطية ذات الدخل المنخفض مثل: غامبية، وساتومي آند برينسيب، والسنغال، وتيمور الشرقية.

ثمة قليل من التنوع المؤسسي بين المجتمعات الغنية بالموارد الطبيعية، بالرغم من أن المؤسسات قد تأثرت بالثراء الناتج عن توافر الثروات الطبيعية. يكون للدول، عادةً، مؤسساتها قبل أن تكتشف ثرواتها الطبيعية، من هنا اثرّ تنوع المؤسسات العالمي، بقوة، في الدول التي تمتلك ثروات طبيعية. لذلك، يمكن إحصائياًاستبيان تفاعل المؤسسات السياسية مع ثروات الموارد الطبيعية.

بدأت مع آنكي هوفلر بتقدير العائدات (الدخل الصافي بعد طي النفقات، والتكاليف) الناتجة عن الثروات الطبيعية، بلداً فبلداً، وسنةً فسنة. تقدير عائدات البضائع الأساسية يعد خطوة مهمة على صعيد احتساب القيمة فقط. عائدات تصدير نفط بقيمة مليون دولار أمريكي هي أكبر كثيراً من عائدات تصدير بُنٍّ بقيمة مليون دولار أمريكي لأن نفقات استخراج النفط هي أقل جداً. لذلك فإن قاعدة المعلومات المتعلقة بصادرات البضائع الرئيسة التي يحتكم إليها الناس عندما يزعجون أنفسهم بالنظر إلى الأرقام ما هي إلا دليل فقير على القيمة الفعلية للموارد.

حتى صادرات النفط التي قيمتها مليون دولار أمريكي يمكن أن تحقق فائضاً أكبر إن كانت مستخرجة من موقع يسهل الاستثمار فيه، وقريب

من شواطئ التصدير، وإن كان سعر برميل النفط 60 دولاراً أمريكياً، ولا عشرة دولارات.

ثم ربطنا هذه العائدات بالمؤسسات السياسية في كل بلد. صنف علماء السياسة التدرجات المختلفة للديمقراطية عبر العالم، وعبر الزمن، وقد استخدمنا هذا التصنيف المعياري، والنموذجي. ثم حاولنا، بعد ذلك أن نقدم تفسيراً لنمو بلد بذاته في حقبة زمنية محددة تبعاً للسمات التي كانت سائدة في بداية تلك الحقبة.

لقد توصلنا إلى نموذج متماسك، ومنسجم. ما توصلنا إليه يحمل أخباراً طيبةً ليس إلى بلد كالعراق وحدها. عائدات النفط، وفوائض الثروات الطبيعية الأخرى لا تتكيف بصورة خاص مع الضغوطات التي تولدها المنافسة الانتخابية. من دون وجود عائدات من الثروات الطبيعية تتفوق الديمقراطيات على الأوتوقراطيات. (هذا بحد ذاته مظهر جذاب ومشجع من مظاهر أهمية الديمقراطية للاقتصاد: تشير التخمينات الأكاديمية الاعتيادية إلى أنه لا يوجد تأثير صاف للديمقراطية على النمو.

ونحن نعتقد أن هذا الأمر ترتب على عدم إحاطة الدراسات بالموارد الطبيعية). مع وجود مقدار من عائدات الموارد الطبيعية ينقلب الوضع فتتفوق الأوتوقراطيات على الديمقراطيات أداءً، وتكون التأثيرات كبيرة. في ظل عائدات ناتجة عن موارد طبيعية، يتفوق أداء حكومة ديمقراطية على نحو كامل على أداء حكومة أوتوقراطية استبدادية بمعدل 2% سنوياً. في الوقت الذي تكون فيه عائدات الموارد الطبيعية نحو 8% من الدخل

obeikandl.com

القومي تتلاشى أفضلية الحكم الديمقراطي على صعيد تحقيق النمو. وراء هذا النطاق، يصبح الأثر الصافي للديمقراطية غير موات. أما إذا كان بلد ما تصل عائداته من ثرواته الطبيعية إلى نسبة 20% من دخله القومي، فإن انتقاله من الأوتوقراطية إلى المنافسة الانتخابية القوية يقلل نسبة النمو 3% تقريباً.

لماذا تنسف الديمقراطية إمكانية استخدام عائدات الموارد الطبيعية، وتسخيرها لخدمة النمو؟ أحد الاحتمالات هو أن عائدات الموارد الطبيعية تغري قطاعاً عاماً ضخماً على نحو مفرط - وهو نقيض الدولة التي تتدخل بالحد الأدنى التي كانت تناسب نمط المحافظين في ثمانينيات القرن العشرين. اختبرنا ذلك عبر النظر إلى حصة الإنفاق العام في الدخل القومي. لكن هذا لا يقلل من تأثير الديمقراطية غير المناسب في استخدام عائدات الثروات الطبيعية. إن سبب تدني أداء الديمقراطية الغنية بالموارد الطبيعية ليس ببساطة إنفاق الحكومة لكثير من الأموال. ثم عكفنا على البحث في بنية الإنفاق. هل كانت المشكلة تكمن في الإنفاق على أمور غير مناسبة، وليست جديرة بالإنفاق عليها؟ الاستثمار هو ما يؤثر على نحو جوهري في النمو الاقتصادي.

عندما نحكم السيطرة على نصيب الدولة من الاستثمار، يتقلص مفعول باقي التأثيرات السلبية للديمقراطية. إن الديمقراطيات الغنية بالموارد الطبيعية لا ترقى إلى مستوى الاستثمار الجيد للأموال. في الواقع، هذا الأمر لا يدعو للاستغراب. باحثون آخرون توصلوا إلى أن الدول الديمقراطية لا تميل إلى الاهتمام بالاستثمار: الحكومات تركز

obeikandl.com

انتباهها بشدة على الفوز بالانتخابات القادمة، ولا تقيم وزناً لما يمكن أن يحدث بعد ذلك. لهذا السبب، تهمل الحكومات الاستثمارات لأنها لا تؤتي أُكُلَهَا إلا في المستقبل. إن الاستثمار مهم بوجه خاص للمجتمعات الغنية بالموارد الطبيعية. فبهذه الطريقة يمكن أن تترجم عائدات الدخل من الثروات الطبيعية إلى زيادات تدعم الدخل القومي، وعدم الاهتمام بالاستثمار هو خطأ بالغ التأثير سلبياً. على أي حال، لا تتعلق النقطة الجوهرية بنسبة الاستثمار، بل بعائداته. لا يقتصر خطأ الدول الديمقراطية الغنية بالموارد الطبيعية على عدم الاهتمام بالاستثمار، بل يتعدى ذلك إلى الاستثمار على نحو سيئ في مشروعات كثيرة جداً تتطلب إنفاقاً ضخماً، وعناية فائقة، بيد أن مردودها ضئيل.

لماذا تُفسد عائدات الموارد الطبيعية السياسات؟

كي نتبين كيف أن السياسات الديمقراطية تسلك مسلكاً خاطئاً علينا أن نحلل فكرة الديمقراطية فنعيدها إلى أجزائها المكوّنة لها. لا تنحصر الديمقراطية في الانتخابات فقط. بعض قواعد الديمقراطية تحدد، في الحقيقة، كيفية امتلاك القوة، وهنا يكمن عمل الانتخابات. لكن ثمة قواعد أخرى للديمقراطية تحدد كيفية استخدام القوة، وترسم حدودها. هذه القواعد تتعلق بدور القيود التي تمنع إساءة استعمال السلطة من قِبل الحكومة. إن عائدات الموارد الطبيعية، وغيرها تنسف كلتا المجموعتين من قواعد الديمقراطية من أساسها.

إن وفرة عائدات الموارد الطبيعية تبدل أسلوب إدارة موضوع المنافسة الانتخابية. فهي تفسح المجال لإقحام سياسات المحسوبيات بالضرورة.

المنافسة الانتخابية بالرغم من الأحزاب السياسية على تجذب أصوات الناخبين على أساس الكلفة التي تحقق أكبر قدر ممكن من الجدوى. يتحقق هذا الأمر في الظروف العادية عبر تقديم خدمات عامة أفضل من تلك التي يقدمها الخصُوم، والمنافسون السياسيون. مثال على تلك الخدمات: الاهتمام بالبنية التحتية، وموضوع الأمن. البديل المتطرف لسياسة الخدمة العامة هو سياسة المحسوبيات: حيث تُشْتَرَى أصوات الناخبين عبر رشوتهم بالمال العام. أحد أسباب الاقتراعات السرية هو منع الرشوة. لكن يوجد، في بعض المجتمعات، أساليب للتحايل على الاقتراعات السرية؛ على سبيل المثال: يطلق أحد الأحزاب إشاعة هي أن الاقتراع ليس سرياً بالفعل، أو يستطيع أن يشتري بطاقات تسجيل من ناخبين داعمين لمرشحين آخرين بحيث يمنعهم من التصويت لهم. تكمن المأساة في أنه عندما تلاقي الرشوة قبولاً تصبح فاعلة، ومؤثرة، لأن استعمال صوتك لدعم حزب يقدم خدمات عامة بدلاً من بيعه لحزب يسلك مسالك المحسوبيات، والرشوة لا يصب في مصلحتك الشخصية بوصفك فرداً. ما الذي يمنع من أن تبيع صوتك أنت، وتترك للآخرين مهمة التصويت من منطلق ما يحقق المصالح القومية؟ تتطلع المحسوبية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من جدوى الكلفة لمصلحة حزب معين، ولذلك تعمد إلى شراء الأصوات بالجملة عبر رشوة مجموعة قليلة من قادة الرأي المؤثرين انطلاقاً من أن المصلحة الذاتية يجب أن تطغى على مصالح كل الآخرين.

فيما يخص هذا النوع من الأحزاب السياسية، تبدو المصلحة العامة الشاملة التي تتحقق عبر تقديم خدمات عامة مدمرة لمصالحهم الشخصية.

ثم إنه من المنطق أن تركز الشركات جهودها التسويقية على قادة الرأي. كذلك يقتضي المنطق من حزب سياسي ينوي شراء أصوات الناخبين عبر المحسوبيات أن يستخدم أمواله في شراء قادة المجتمع. التصويت جملةً تنفيذاً لأوامر مثل أولئك القادة، وتوصياتهم هو كثير الاحتمال حيث يكون ولاء الناخب للمجتمعات العرقية قوياً، وحيث تكون المعلومات الموضوعية المتوافرة للناخب شحيحة، وضعيفة. تلك لسوء الحظ الحالة النموذجية، والقياسية السائدة في مجتمعات المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر. لقد تبين لنا أنه كلما تعددت أعراق مجتمع بذاته ساءَ أداءُ الديمقراطية الغنية بالموارد.

لنفترض جدلاً أننا قبلنا بالمنطق الذي يقول: إن إنفاق الأموال العامة على شراء أصوات الناخبين أكثر جدوى من اعتماد مبدأ تقديم الخدمات العامة بوصفها إستراتيجية لكسب الانتخابات في المجتمعات العرقية التي تتفشى فيها المحسوبيات، وفي ظل غياب حرية الصحافة. هذا يبقي السؤال معروضاً: لماذا تختلف هذه المشكلة باختلاف البلاد الغنية بالموارد؟ فبالرغم من كل شيء، ثمة كثير من المجتمعات متعددة الأعراق، وتعاني محدودية حرية الصحافة.

في كثير من المجتمعات التي تقوم فيها السياسة على أساس المحسوبيات، يكون فيها استخدام المال العام في جذب أصوات الناخبين أكثر جدوى من توفير الخدمات العامة، بيد أن جعل هذه المنهجية مناسبة مكلف جداً. كي تصبح هذه الإستراتيجية مناسبة، يتطلب الأمر من الحزب السياسي الحاكم أن يفسد المال العام، ويتلفه. من الواضح أن الاختلاف الأساسي

بين استخدام عائدات الموارد في تقديم خدمات عامة واستخدامها لتأمين ولاءات خاصة هو أن الولاءات الخاصة والمحسوبيات تكسر كل القواعد المتعلقة بالطريقة التي ينبغي أن تتحكم بإدارة الموارد العامة. حتى تتمكن الحكومة من الإنفاق على المحسوبيات، والولاءات يتعين عليها أولاً أن تختلس المال من صناديق المال العام، وتكدّسه في صناديق ملطخة، وملوَّثة. إن كانت الأبواب موصدة في وجه الاختلاس، والقيود شديدة الإحكام عليه، عندها تصبح سياسة المحسوبيات مكلفة جداً. نعتقد أن عائدات الموارد تلعب في هذا المجال دوراً مدمراً. في حال وجود قيود فاعلة على السلطة يسلم المجتمع من سياسة المحسوبيات حيث تصبح الأحزاب السياسية مضطرة للاحتكام إلى قواعد لعبة المنافسة الانتخابية. من حسن حظ المجتمعات التي يتوافر فيها ضبط لسلوك السلطة أن الانتخابات تأتي إلى السلطة بأولئك المفعمين بروح خدمة المصلحة العامة.

حيث لا تكون سياسة المحسوبيات مناسبة يكون الناس منجذبين إلى السياسات التي يغلب احتمال تقديمها خدمات عامة لمصلحة المجتمع برمته. طبعاً، في المجتمعات التي تكون فيها المحسوبيات ممكنة تنقلب الأوضاع: حيث تميل السياسات الديمقراطية إلى اجتذاب اللصوص، والمحتالين بدلاً من الغيريين (الذين يقدمون مصلحة الآخرين على المصالح الذاتية). يعتقد علماء الاقتصاد، عموماً، أن المنافسة تجعل البقاء للأصلح، والأكثر مناسبة. لكن حين تكون سياسة المحسوبيات ممكنة فإن صناديق الاقتراع تجعل الفوز من نصيب الفاسدين. وهنا نصل إلى شريعة الغاب على صعيد السياسة حيث يصبح البقاء للأكثر مالاً، وثراءً.

obeikandl.com

دعاني ذات يوم رئيس مصلحة الضرائب النيجيري لتناول طعام العشاء. في الحقيقة، كان رئيساً سابقاً لمصلحة الضرائب، فقد استقال أخيراً من منصبه ليعود من حيث أتى: إلى القطاع الخاص. أخبرني في أثناء تناول طعام العشاء عن السبب الذي جعله لا يطيق الاستمرار في عمله. سعى، على مدى عامين كاملين، لاستصدار تشريع ضريبي بسيط من الهيئة التشريعية. لم يكن مطلبه مثيراً للنزاع، بل كان مجرد عملية تنظيم تقني، ويجب أن يمر عبر رئيس اللجنة المختصة الذي قال له: «كم تدفعون؟» هذا يعني أن رئيس اللجنة المختصة توقع من مصلحة الضرائب أن تقدم له رشوة. لا تشريع من دون الحصول على رشوة. لماذا؟ لأن الوضع الطبيعي هو ذا؛ هكذا تسير الأمور. سياسة المحسوبيات تجتذب اللصوص، والمحتالين على نحو تصاعدي.

لماذا تضعف عائدات الموارد الضخمة القيود السياسية؟ أحد الأسباب شديد الوضوح: لأنها تقلص على نحو جوهري الحاجة إلى الضرائب؛ لأن الدول الغنية بالموارد لا تحتاج إلى الضرائب، وهي بذلك لا تحث مواطنيها على التدقيق خدمة للمصلحة العامة في كيفية إنفاق أموال الضرائب. في حين أن قدرة هذا النهج – في إطاره العام على نسف قواعد المسؤولية من أساسها ظلت مفهومة رَدَحاً طويلاً من الزمن، فقد كان ينظر إليه عادة بوصفه تفسيراً لازدياد احتمال كون المجتمعات الغنية بالموارد أوتوقراطيةً. إن الفكرة الأساسية هي أن نسف قواعد المسؤولية فيما يخص الحكومات الديمقراطية؛ وفقاً لمعيار المنافسة الانتخابية على الأقل. ليس ما يتم

نفسه هو عملية المنافسة الانتخابية، بل القيود السياسية التي تحدد أُطُرَ استخدام السلطة، وكيفيتها.

لقد خلصنا إلى استنتاج: إن عائدات الموارد تؤدي إلى تأكّل القيود المفروضة على السلطة. وهذا يؤدي إلى انفلات المنافسة الانتخابية من القيود التي تقتضي العملية الانتخابية وجودها. وهكذا تصبح الأحزاب السياسية طليقة للتنافس في الأصوات عن طريق المحسوبيات إن هي اختارت هذا السبيل. في بيئة الولاءات العرقية،وفي ظل غياب حرية الصحافة تصبح هذه الطريقة هي أكثر الطرق جدوى في اجتذاب أصوات الناخبين. في مثل هذه البيئة، الأحزاب التي تنتهج طريقة خدمة المصلحة العامة لاستمالة أصوات الناخبين تخسر في الانتخابات ببساطة.

لقد طوَّر علماء السياسة مقياساً يعتمد على الكم فيما يتعلق بالقيود المفروضة على السلطة. مثل كل نظام يعتمد على القياس، تعتري هذا النظام بعض النواقص والعيوب: إنه يحدد سبعة عشر قيداً يجب أن تفرض على السلطة، ويحسب عدد القيود التي يلتزم بها نظام سياسي معين؛ من هذه القيود: القضاء المستقل، والصحافة الحرة المستقلة، وما شابه ذلك. هذا المقياس ليس مثالياً، لكنه أفضل من لا شيء. بعض الدول الديمقراطية خبرت المنافسة الانتخابية منذ عهد طويل، لكنها حديثة العهد بفرض القيود عليها. بينما نجد أن الوضع مقلوب عند بعضها الآخر، تتوافر الحالتان معاً لدى الدول النامية الناضجة ديمقراطياً. عندما ندمج كلا المقياسين في تفسيرنا للنمو نجد أنهما يتفاعلان مع عائدات الموارد على نحو معاكس تماماً. بينما تجعل المنافسة الانتخابية

تجعل إسهام عائدات الموارد في النمو أسوأ حالاً وعلى نحو جوهري فإن فرض القيود يعزز النمو على نحو جوهري.

عندما تكون القيود المفروضة قوية بما يكفي، فإن الدولة الديمقراطية الغنية بالموارد تحقق اقتصاداً ناجحاً. ماذا تعني عبارة «بما يكفي عملياً؟».

لنعد إلى مثال البلد الذي تسهم عائدات الموارد فيه بنسبة 20% من دخله القومي، التي تكون المنافسة الانتخابية فيه قوية. يجب أن نتذكر أنه في ظل غياب القيود المفروضة على الانتخابات يفقد المجتمع ثلاث نقاط مئوية تقريباً سنوياً على صعيد النمو مقارنة بالمجتمع الأوتوقراطي. تبعاً لمعيار القيود المفروضة الذي استخدمناه، يحتاج المجتمع إلى تطبيق أربعة قيود لا تعد كماً كبيراً جداً. لكن لسوء الحظ يعد هذا الرقم ضعف رقم القيود التي تطبقها المجتمعات الغنية بالموارد بطريقة قياسية. إن البلاد الغنية بالموارد تحتاج إلى هذه القيود أكثر مما تحتاج إليها البلاد الأخرى، لكن واقع الحال هو نقيض ذلك.

هل يكفي مجتمعاً ما تطبيق أربعة قيود مختارة بطريقة عشوائية من القيود السبعة عشر كي يحقق نتيجة؟ الاحتمال الغالب أن ذلك غير كافٍ. فالمؤشر الكمي هو مقاربة تقريبية غير متقنة، ولا برنامج عمل. إنه لا يحدد لنا القيود الأكثر أهمية، ولا كيفية تفاعلها، ولا كيفية تأثرها بالبيئة الثقافية. لقد توصلنا إلى النقطة الأكثر أهمية التي ينطوي عليها بحث القيود الذي يعتمد على الكم، بل استطعنا سبر غور المسألة وصولاً إلى بُعْدٍ أعمق قليلاً. إن كان ثمة قيد مهمٌ فإنه ذاك الذي يتولد عن حرية

الصحافة. يوجد منظمة تدعى بيت الحرية وضعت نظاماً حراً، ونتائجه تقريبية. استخدمنا هذا النظام لمعرفة هل الصحافة الحرة تحقق اختلافاً واضحاً في المجتمعات الغنية بالموارد. توصلنا إلى أن الصحافة الحرة عموماً مرتبطة بتحقيق نسبة نمو أكبر، بيد أن حرية الصحافة إذا ما توافرت في بيئة غنية بالموارد الطبيعية فإنها تحقق نتائج أكبر على نحو جوهري.

أخيراً، حاولنا اقتفاء أثر السياسات التي ارتقى أداؤها بسبب تطبيق القيود عليها فوجدنا أن الأمر يعود إلى قرار تثمير الأموال. إن القيود تزيد من عائدات الاستثمار. أحد التفسيرات العملية للطريقة التي تعمل بها القيود المفروضة على السلطة على زيادة عائدات الاستثمار يمكن استخلاصه من نيجيرية؛ أكثر البلاد الإفريقية الغنية بالنفط أهميةً. قبل العام 1979، ظلت نيجيرية خاضعة لحكم ديكتاتوري دام أكثر من عشر سنوات، حيث تعاقب على حكمها في تلك الحقبة عدد من الحكام العسكريين الديكتاتوريين. عادت نيجيرية في ذلك العام إلى مظلة الحكم المدني الديمقراطي مما سبَّب ارتياحاً عاماً، وقد انتخب شيهو شفاري رئيساً للدولة. لسوء الحظ، ثبت أن نظام حكمه تبنى النموذج التقليدي للمنافسات الانتخابية الذي يعتمد على المحسوبيات، ولا يخضع لأي قيود انتخابية. أحد أول الأعمال التي قامت بها الحكومة كان إعادة طرح مناقصة لبناء سد ضخم كانت الحكومة العسكرية السابقة قد عهدت به إلى إحدى المؤسسات لتنفيذه. لكن قيمة العقد ارتفعت من 120 مليون دولار أمريكي إلى رقم مذهل وهو 600 مليون دولار أمريكي. لقد دفع السياسيون أموالاً طائلةً لشراء أصوات الناخبين الذين انتخبوهم، وباتوا

obeikandl.com

بأمسّ الحاجة لاستعادة الأموال التي دفعوها، وللتعويض عن خسارتهم المنبنية على شراء الأصوات الانتخابية. إن وسيلتهم لتحقيق ذلك هو جني أرباح من مشروع بناء السد.

مثال آخر من نيجيرية أيضاً، وهو أحدث عهداً من سابقه. خاضت نيجيرية من جديد في وحل حكم الديكتاتورية العسكرية على نحو غير متوقع العام 1983، ثم عادت من جديد إلى الحكم الديمقراطي المدني العام 1998. العام 2003، دخل أولوسيفن أوبسانيو عهده الانتخابي الثاني بوصفه رئيساً (فقد كان رئيساً للدولة في ظل الحكم العسكري بين عامي 1976 ـ 1979). كان عهده الانتخابي الأول على شاكلة نظام حكم شفاري؛ تحولاً من الحكم العسكري إلى الديمقراطية. لقد كان حكمه آنذاك في الحقيقة عرضاً ثانياً لوقائع حكم شفاري. كانت المنافسة الانتخابية قوية: فقد هزم في انتخابات 2003 ثمانون بالمئة من السناتورات أصحاب المناصب. لم يكن حينذاك ثمة قيود مفروضة على العملية الانتخابية من الناحية الفعلية: إذ لم يكن الوقت متاحاً لوضعها موضع التنفيذ الفعلي، وكانت كل المصالح المحلية، والإقليمية القوية معارضة لوجودها. لقد أبدى أوبسانيو في بداية عهده الرئاسي الثاني شجاعة مهمة، فقد استهله بفرض قيود لم يكن لها وجود سابق. أحد هذه القيود التي فرضت في البداية تثير الدّهَش لأنها كانت غائبة قبل ذلك التاريخ، وليس لأي سبب آخر؛ كان أمره أن تعرض المشروعات الاستثمارية العامة للمناقصات التنافسية. عندما صدر هذا الأمر أول مرة كان ذا مفعول رجعي طفيف. بعض المشروعات

obeikandl.com

التي تم التصديق عليها سابقاً أعيد عرضها عبر مناقصات جديدة. فانخفضت كلفتها نتيجة لاستدراج عروض تنافسية بنسبة 40%.

هذان المثالان النيجيريان: الزيادة الرهيبة في كلفة السد التي نتجت عن غياب الضوابط والقيود على المنافسة الانتخابية، والانخفاض الكبير للكلفة الناتج عن وضع القيود والضوابط يفسران الأخطار الكبيرة، والمطلقة التي تواجه الدول الديمقراطية الغنية بالموارد.

إذاً، هل هي عودة إلى الأوتوقراطية (نظام حكم الفرد المطلق)؟

قد يبدو أن المثلين اللذين أوردناهما يقترحان على المجتمعات الغنية بالموارد أن تبقى خاضعة للحكم الأوتوقراطي. بئس الاستنتاج هذا، فالديمقراطية مطلوبة لأسباب قوية غير مرتبطة بتأثيرها في الاقتصاد. في كل الأحوال، الأوتوقراطية تعد خطأً من منظور اقتصادي ما دام الأمر يتعلق بمعظم مجتمعات المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر. ثمة سبب قوي يمنع الحكم الأوتوقراطي في بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر من أن يبلي بلاءً حسناً: إنه الاختلاف العرقي.

لقد استعرضت الاختلاف العرقي في سياق الحديث عن فخ الصراع. حيث كنت قادراً على التفاؤل: يوجد علاقة صغيرة بين الاختلاف العرقي وخطر الصراع المتزايد. لكن آثاره الواسعة في عملية النمو الاقتصادي هي أقل ارتفاعاً. يبدو أن الحكم الأوتوقراطي يحسن صنعاً على الصعيد الاقتصادي فقط في المجتمعات التي يوجد فيها اختلافات عرقية. النجاح الصيني المذهل يتوهج مثل المنارة لبعض الحكومات الأوتوقراطية التي

obeikandl.com

تتولى زمام السلطة في مجتمعات المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر. بيد أن هذه المقارنة هي مقارنة تضليلية على نحو جوهري. فالصين هي مثال على الأوتوقراطية المتجانسة ذات الطبيعة الواحدة، والتكوين الواحد، في حين أن كثيراً من مجتمعات المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر تتصف بأنها أوتوقراطيات فيها اختلافات عرقية. عالمياً، الحكم الأوتوقراطي في مجتمعات الاختلافات العرقية يقلص النمو، أما السبب الأكثر احتمالاً أيضاً هو أن الاختلاف العرقي ينزع نحو تضييق قاعدة الدعم للحاكم الأوتوقراطي. قياسياً، يستمد الحكام المستبدون في مجتمعات الاختلافات العرقية الدعم من المجموعات العرقية التي ينتسبون إليها: مثال على ذلك صدام حسين الذي كان مسلماً سُنياً، وكان حزب البعث التابع له يتألف أساساً من أعضاء مسلمين من السُّنَةِ كي يلحقوا الأذى بالعراقيين الأكراد، والشيعة. كلما تعددت الأعراق المختلفة في المجتمع، أصبحت مجموعة الحاكم الأوتوقراطي العرقية أصغر حجماً، وأقل عدداً، وهذا يؤدي بدوره إلى تغيير الحوافز لدى الحاكم المستبد. كلما ضاقت قاعدة الدعم الاجتماعي، تتعززعلى صعيد السياسة الاقتصاديةعملية التضحية بالنمو في سبيل إعادة توزيع الدخل على مجموعة الحاكم المستبد.

لهذا السبب فشل الحكم الاستبدادي في بيئة الاختلافات العرقية مثل نيجيريا، والعراق في توليد الشروط، والظروف الموصلة للنمو. وعودة المستبدين إلى الحكم لا تحمل وعداً بتحسين الأوضاع. النقطة التي لا تبعث على الارتياح هي أن المنافسة الانتخابية ليست كافية لفك الحصار

obeikandl.com

الذي ضربه الحكم الاستبدادي على النمو، حيث إنها تبدل نمط الحصار المضروب على الاقتصاد فتجعله أكثر تبديداً للموارد عبر إنفاق عائداتها على المحسوبيات. في بيئة تستحكم فيها الاختلافات العرقية، وتتوافر لها عائدات الموارد تصبح المنافسة الانتخابية ضرورية، إلا أنها غير كافية.

تحتاج المجتمعات الغنية بالموارد، التي تضم أعراقاً مختلفة إلى ديمقراطية تتميز بتركيزها القوي على القيود، والضوابط السياسية المتعلقة بالمنافسة الانتخابية. نادراً ما نجد مجتمعاً يتمتع بهذه المزايا، لكنه موجود، ومثال عليه بوستوانة، ذلك البلد الغني بالماس. كانت بوستوانة ديمقراطية منذ أن استقلت، وما زالت كذلك حتى الآن. لم ينتج عن أيٍّ من انتخاباتها تغيير فعلي في الحكومة؛ ولا يمكن وصف التنافس الانتخابي فيها بالقوي. لكنها على كل حال تصرفت دائماً على أساس الالتزام بالعملية الانتخابية، وبما يجب أداؤه على صعيد العمل الحكومي. أحد الملامح الجديرة بالملاحظةعلى هذا الصعيد هو أن كل المشروعات الاستثمارية العامة فيها يجب أن تحقق الحد الأدنى من العائدات المطلوبة. الدليل الواضح على الالتزام بهذه القضية هو أنها تحتفظ بالقدر الأكبر من فائض مواردها المالية بالقطع الأجنبي، وبأصول مالية أجنبية. ديمقراطية بوستوانة وديمقراطية نيجيرية تقفان على طرفي نقيض. قواعد المنافسية الانتخابية، وضوابطها المنافسة الانتخابية في البلدين تختلف اختلافاً جذرياً، ثم إن ناتج النمو يختلف جوهرياً في أحد هذين البلدين عن الآخر. استطاعت بوستوانة أن ترقى بنفسها إلى مصاف الدول متوسطة الدخل. لقد تخلصت قاطعياً من المستوى المتردي الذي

تعانيه مجتمعات المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر. حققت هذه الدولة -في الواقع- نسبة نمو هي الأسرع في العالم على مدى حقبة طويلة من الزمن.

لماذا تُعد وفرة الموارد الطبيعية فخاً؟

لماذا أعد وفرة الموارد الطبيعية في مجتمعات المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر فخاً؟ كان النفط دوماً ممتازاً للترويج. لماذا هو ليس كذلك فيما يخص تشاد؟ لست راغباً في استخدام التفسيرات الاقتصادية التقليدية: السبب هو المرض الهولندي، وتقلب أسعار البضائع. فهذان العاملان يكبحان النمو حتى عندما تكون سياسة الدولة معقولة. بين هذين العاملين تأتي، أيضاً، الحيلولة دون استفادة البلد من توزيع موارد الدخل عبر تصدير الخدمات، والمواد المصنعة؛ وهي فرص كبيرة يجب ألا تهدر. وأنا أعتقد أن التفسير الذي يطرحه العلم السياسي هو مهم أيضاً: من المحتمل أن تغري عائدات الموارد الحكم الاستبدادي. يمكن أن تكون الحكومات الاستبدادية في مجتمعات الاختلافات العرقية الواقعة تحت خط الفقر مؤذية جداً للتنمية الاقتصادية، كما كانت الحال مع نظام حكم صدام حسين في العراق. ولكنني معْنيٌّ بإيضاح نقطة مهمة وهي: حتى استبدال الحكم الاستبدادي بآخر ديمقراطي هو ليس بالأمر السهل، حيث إن الحكام المستبدين عادةً ما يتشبثون بالسلطة، ويلتصقون بها، وهذا من غير المحتمل أن يكون كافياً. إن نوع الديمقراطية الذي يمكن أن تحققه المجتمعات الغنية بالموارد، التي تعيش في الوقت ذاته

تحت خط الفقر يوجد -بحد ذاتها- اختلالاً وظيفيّاً لعملية التنمية الاقتصادية. في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية تتوافر دوافع قوية لدى مختلف المجموعات كي تتنافس في الانتخابات. لكن لا تكون متوازية معها لوضع ضوابط وقيود على العملية الانتخابية. فالضوابط والقيود تصون المصلحة العامة، ولكن ليس فيها أيُّ مصلحة شخصية لأيٍّ كان.

لذلك، إن كان الغنى بالموارد بالغ السوء لوضع القيود، والضوابط، كيف إذاً، تمكنت النرويج من العمل وفقاً لها؟ حسناً، لقد تمكنت النرويج من وضع القيود، والضوابط قبل أن تحصل على النفط. النمو ليس جيداً بذاته فقط، لكنه مفيد أيضاً بتأمينه تغذية راجعة لقواعد اللعبة السياسية. إن ما يحفز على الانصياع لقواعد اللعبة السياسية هو ارتفاع مستوى دخل الفرد. التنمية الاقتصادية تغري بإحداث تغيير دستوري صحي على نحو متزايد. وهكذا تظهر المؤسسات السياسية صورة النمو الذي تحقق، ثم إنها تؤثر في النمو المستقبلي. ليس لدى النرويج نمط خاص من القيود، والضوابط، كل ما لديها هو نوع من القيود يُعَدُّ عادياً بالنسبة لمستوى التنمية الخاصة بها.

هذا هو ما يتيح إمكانية نشوء فخ التنمية السياسية. إن المجتمع الغني بالموارد، والمتدني الدخل سواء أكان مجتمع اختلافات عرقية خاضعاً لحكم استبدادي، أم مجتمعاً حديث العهد بالديمقراطية التي لا تخضع الانتخابات فيه لقيود، وضوابط من المرجح أن يسيء استخدام الفرص التي تتاح له، بحيث يجعلها سبباً في إفشال النمو. وهذا يؤدي بدوره إلى إغلاق الطريق الذي سلكته معظم المجتمعات بغية تكوين صيغة متوازية

obeikandl.com

من الديمقراطية عبر تحقيق التنمية الاقتصادية تحديداً. فخ الموارد يمكن أن يمتد ليشمل مجتمعات غير تلك التي تعيش تحت خط الفقر. كثير من المجتمعات ذات الدخل المتوسط، والغنية بالموارد يمكن أن تقع في فخ الموارد. المثال الواضح على ذلك: روسية، وفنزويلة، وبلاد شرق أوسطية. على الأقل، ليست الحالة المعيشية لمواطني تلك الدول مثيرة للشفقة كما هي الحال مع مواطني بلاد المليار نسمة الواقعة تحت خط الفقر؛ لأن تلك الدول تعاني ركوداً عند مستويات الدخل المتوسط، بيد أنها لا تعانيه عند مستويات الدخل شبه المعدوم. ما أريد قوله هو أن فخ التنمية لا يقتصر على المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر، مع أنه بالغ الأهمية لهم، وشديد التأثير فيهم.

لماذا يُعَدُّ هذا الأمر مهماً لسياسة مجموعة الثمانية الكبار؟

إن احتمال تفكير مواطني دول الثمانية الكبار في فخ الموارد أقل منه في فخ الصراع. من الواضح جداً أن الفشل في البلاد الغنية بالموارد يمسنا -نحن الآخرين- مساً وثيقاً، والعراق مثال أكيد على ذلك. إن تلك البلاد تمثل، أيضاً، حالة هدر فظيعة للأموال التي ندفعها لها نحن ثمناً لمواردها التي نشتريها منها. كما سأوضح في الفصل السابع من هذا الكتاب، تلك الأموال هي أكثر من المساعدات كثيراً جداً، مع ذلك فإنها أقل فاعليةً على صعيد تحقيق تنمية اقتصادية.

حتى إن كنتَ لا تكترث لمسألة تبديد أموالك حيث إنك تحصل على موارد طبيعية لقاء دفعها، فعليك أن تقلق بشأن «لعنة الموارد». لقد بات

obeikandi.com

أمراً معروفاً، ومألوفاً أن العالم الغني يرغب في الاستغناء عن نفط الشرق الأوسط؛ حيث توجد إفريقية، وآسية الوسطى. وبات معروفاً، ومألوفاً أن أحد أسباب الصعوبات التي يعانيها الشرق الأوسط هو وجود عائدات النفط الضخمة جداً فيه. تحولنا بالاعتماد على موارد الطاقة من الشرق الأوسط إلى مكان آخر لا يعمل ببساطة بوصفه معياراً أمنياً إذا ما انتقلت معه «لعنة الموارد» إلى المكان الآخر. أن نصبح معتمدين في حصولنا على موارد الطاقة على بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر، يعني لي «شرق أوسط 2». لحسن الحظ وعلى وجه الدقة لأننا متورطون في الصميم بفخ الموارد بوصفنا دافعي رواتب، لدينا وسائل متوافرة بين أيدينا تمكننا من كسر هذا الواقع؛ بيد أننا لم نُقْدِمْ على استخدامها. سوف أثبت بالحجة والبرهان في الفصل التاسع من هذا الكتاب أنه ليس من قبيل المصادفة البحتة غياب محاولتنا لحل المشكلة. إن لفخ الموارد نهايتين ممكنتين، بيد أننا تمسكنا بواحدة منهما فقط. إن كل بلد غني بالموارد، وجائع هو حبيس براثن معضلة التراخي، والكسل. لكن يتعين عليَّ أولاً أن أتحوَّل إلى فخ آخر.

الفصل الرابع

الاحتباس وسط جيران سيئين

ذات يوم عندما كنت مديراً لقسم الأبحاث في المصرف الدولي حضر شاب غيني لمقابلتي. كان يعمل مستشاراً اقتصادياً لرئيس وزراء جمهورية إفريقية الوسطى. ما ذكرته كافٍ لإعطائك فكرة عن جمهورية إفريقية الوسطى. فرئيس الوزراء لم يجد مواطناً من بلده ليكون مستشاراً اقتصادياً له. لا يكاد البلد يخرج أي أناس متعلمين، وكانت سنوات من الحكم السيئ كفيلة بجعل القلة المتعلمة تفر من البلد. حتى رئيس الوزراء نفسه كان عائداً من المنفى. على أي حال، كان هذا الشاب صاحب العقل الرصين قد قرأ كتابي، وجاء ليستشيرني في ما يمكن لهذا البلد أن يفعله كي يتخلص من الجمود، والركود اللذين يعانيهما. كنت قد زرت البلد منذ عهد قريب في العام 2002، فكان في استقبالي لدى وصولي إلى المطار فريق عمل من محطة التلفاز الوطني كما لو كنت شخصاً مشهوراً. هذا التصرف يخلف لديك انطباعاً بأنه لا أحد يزور جمهورية إفريقية الوسطى. عندما تبادلت النقاش مع الحكومة ألقيت على أعضائها سؤالاً لطالما كنت ألقيه لدى تقديمي النصح، والمشورة لحكومة من الحكومات

obeikandl.com

لأنه يضطر الناسَ إلى أن يكونوا محددين في عروضهم، ثم إنه يفيد في قياس مدى طموحاتهم: ما هو البلد الذي يحبون أن تكون بلدهم مثله في عشرين سنة؟ ناقش الفريق المؤلف من وزراء الحكومة موضوع السؤال فيما بينهم، ثم عادوا إليّ وفي جَعْبَتهم إجابة عن سؤالي: بوركينا فاسو. بوركينا فاسو! في الواقع، لم تكن إجابة ساذجة وفقاً لكل المعايير. فكلا البلدين يشتركان في بعض الخصائص المهمة. بوركينا فاسو كانت تحاول أن تحقق شيئاً في ظروف مشابهة لظروف جمهورية إفريقية الوسطى. بيد أنها ما تزال تعاني الفقر المدقع. ذاك هو أفق الطموح الواقعي لجمهورية إفريقية الوسطى؛ الطموح الذي ترغب في تحقيقه في عشرين عاماً مع أن بوركينا فاسو تعاني اليوم اليأس المطبق.

سوف يدور هذا الفصل حول أهمية الجغرافية فيما يخص التنمية، التي ألحقت كلاً من جمهورية إفريقية الوسطى، وبوركينا فاسو بخط السير البطيء. لقد تولد إدراك عبر العقد الماضي في وسط علماء الاقتصاد بأهمية العامل الجغرافي. ظهر خطان تحليليان رائدان على صعيد الأبحاث المتعلقة بأهمية الجغرافية. الخطان مختلفان كلياً لكن أحدهما يتمم الآخر. أحدهما ينظر إلى الاختلافات الجغرافية القائمة بين الأمكنة، والباحث الرائد في هذا المجال هو جِف ساش. الخط الثاني هو أقل ميلاً إلى الحدس، والبداهة، وهو يلقي السؤال الآتي: ماذا سيحدث إن انطلقت بلاد معينة من المستوى ذاته، ثم توافرت لبعضها فرص متنوعة قبل غيرها. لقد أشرف على هذا البحث شخصان هما: بول كروغمان، وتوني فينابلس. إن كلتا المجموعتين من هذه الأفكار مهمتان جداً لفهم

مشكلات المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر. إحداهما ستكون موضوع هذا الفصل، أما الأخرى فستحتل مكان الصدارة في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

يذهب ساش إلى القول: إن احتباس بلاد وسط جيران سيئين يجهز على 50% من نسبة نموه. الاستجابة النموذجية الممتازة لما ذهب إليه ساش كانت عبر الإشارة إلى سويسرة، أو النمسة، أو لوكسمبورغ، أو إلى بوستوانة في إفريقية؛ بوستوانة التي حققت أسرع نسبة نمو على مستوى العالم عبر حقبة طويلة من الزمن. صحيح أن احتباس بلد ما وسط جيران سيئين لا يؤدي به بالضرورةإلى الفقر، أو إلى تباطؤ النمو، لكن 38% من الناس الذين ينتمون إلى مجتمعات المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر موجودون في بلاد حبيسة وسط جيران سيئين. كما هو واضح، هذه المشكلة هي مشكلة إفريقية بامتياز. لأن مشكلات إفريقية تعزى عادة إلى سبب كونها إفريقية. أما باقي دول العالم فلا تعاني مشكلة الاحتباس وسط جيران سيئين.

ما يتعلق بالجوار

كنت محظوظاً إبان إدارتي لقسم الأبحاث في المصرف الدولي بتعيين توني فينابلس رئيساً لقسم الأبحاث المتعلقة بالتجارة، وقد شجعته على المضي قدماً في إنعام النظر في مشكلات احتباس البلدان. توجه توني إلى جمع قواعد معلومات عن كلفة شحن حاوية من موانئ الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبة إلى المدن الرئيسة حول العالم. من المؤكد أن الشحن

obeikandl.com

إلى عواصم البلاد التي تعاني الاحتباس تزداد كلفته على نحو كبير. على أي حال، ما يثير الذهول هو أن اختلاف التكاليف ليس مرتبطاً باختلاف المسافات. لقد تابع توني منذ عهد قريب بحثه في هذه المسألة. تكاليف النقل إلى بلد يعاني الاحتباس كانت تعتمد على حجم المال الذي أنفقه البلد المشترك شاطئه مع ذاك البلد على البنية التحتية للنقل. إحدى طرائق التفكير في هذا الموضوع أفضت إلى أن البلاد التي تعاني الاحتباس وسط جيران سيئين كانت رهائن في قبضات دول الجوار.

لماذا أوغندة فقيرة، في حين أن سويسرة غنية؟ يعود السبب جزئياً وفي الواقع إلى أن وصول سويسرة إلى البحر يعتمد على بنية تحتية إيطالية، وألمانية. ما هو الأفضل بحسب اعتقادك؟ إذا كانت تفصل بينك وبين الموانئ قنوات اتصال ضعيفة ومتخلّفة، ولا سيطرة لك عليها، يكون من الصعوبة بمكان اندماجك في الأسواق العالمية فيما يتعلق بأي منتج يتطلب كثيراً من النقل، عندها يجب عليك أن تنسى فكرة التصنيع الذي يعد حتى يومنا هذا أكثر محركات التنمية السريعة التي يمكن الاعتماد عليها.

لكني أتساءل: هل الجيران مهمين أيضاً بطريقة أخرى؟ من المحتمل أن تكون البلاد الحبيسة بين جيران سيئين مضطرة إلى الاعتماد على جيرانها لا بوصف بلادهم ممرات توصل إلى أسواق ما وراء البحار فقط، بل بوصفها أسواقاً لتصريف منتجاتها أيضاً بطريقة مباشرة. ربما لم تكن ألمانية وإيطالية واقعتين على طريق أسواق سويسرة. لقد كانتا سوقاً لسويسرة. لم يكن ثمة ما يحجز بين سويسرة وبين أسواقها، بل كانت محوطة

بأسواقها. لسوء الحظ بعض الجيران يعدون أفضل لجيرانهم بوصفهم أسواقاً لمنتجاتهم. لماذا يكون حال نسبة أوغندة على هذه الشاكلة. الفرق بين الحالتين هو أن سويسرة لديها ألمانية وإيطالية، وفرنسة، والنمسة. في حين أن جارة أوغندة هي كينية التي تعاني الركود على مدى ثلاثة عقود، والسودان المنهمك في حرب أهلية، ورواندة التي تعرض شعبها للإبادة الجماعية، والصومال المنهار كلياً، وجمهورية الكونغو الديمقراطية التي كان تاريخها مأساوياً بما يكفي لحملها على تغيير اسمها (زائير سابقا)، وأخيراً، تنزانية التي غزتها غزواً.

بإمكانك القول: إن سويسرة كانت على الأقل محوطة بجيرة أفضل في العقود الأخيرة. أما فيما يخص جمهورية إفريقية الوسطى، ربما تستطيع أن تلقي نظرة على الخريطة. من حيث المبدأ، ينبغي أن يكون نهر الأوبانجوي بمنزلة حبل إنقاذ لحياتها. إنه الوسيلة المجدية من حيث الكلفة لإخراج الأخشاب التي كانت المنتج الأساسي القابل للتصدير. لكن، لسوء الحظ، مجرى النهر من جمهورية إفريقية الوسطى كان اسمياً جزءاً من جمهورية الكونغو الديمقراطية (منطقة حرب أهلية)، بالنتيجة كانت منطقةً ينعدم فيها حكم القانون. وعليه لم يكن ممكناً استخدام النهر لنقل الأخشاب التي كانت تنقل براً. كانت تلك الأخشاب ضخمة الحجم؛ الأمر الذي أدى إلى مزيد من الإضرار بالطرقات بسبب وزن الخشب على محاور عجلات الناقلات. وبالنتيجة تم تدمير الطريق على هذا النحو. وقفت إلى جانب الطريق أراقب كل هذا وهو يحدث أمام ناظري.

obeikandl.com

قررت أن أتناول هذه القضية من منظور إحصائي.كيف تنمو - عالمياً البلاد التي تعاني الاحتباس، وكيف أثر جيرانها على نموها؟ كان شريكي هذه المرة ستيف أوكونيل، وهو أستاذ في جامعة سوورثمور. توصلنا إلى النتيجة الآتية: إن كان للاحتباس أي تأثير، فإن ذلك يعتمد على الفرص الأخرى المتاحة للبلد. إن كان لبلد ما عائدات موارد طبيعية ضخمة (انظر إلى الفصل الثالث) فذلك يعد عاملاً حاسماً في قدرتها على تحقيق النمو بالرغم من احتباسها. لهذا السبب أبلت بوستوانة بلاءً حسناً: لقد أدارت ثروتها الناتجة عن مواردها الطبيعية الضخمة إدارة صحيحة. كما مر معنا في الفصل السابق. إن كان لدى بلد معين كثير من الموارد الطبيعية المختلفة، فمن المرجح أن تفقد القدرة التنافسية على صعيد صادراتها الأخرى - نظرية المرض الهولندي.

أن يكون بلد ما ساحلياً لا يمنحه فرصة تصدير؛ إن كان غنياً بالموارد يفتقر إليها بلد يعاني الاحتباس، لأن هذه الفرصة أجهضت بفعل امتلاكه كماً كبيراً من الموارد المتنوعة. والبلد الغني بالموارد الطبيعية، الذي يعاني الاحتباس، لا يتضرر كثيراً على صعيد ثروته من الموارد الطبيعية، حيث إن الموارد الطبيعية غالباً ما تكون ذات ثمن مرتفع جداً مما يجعل تصديرها ممكناً بالرغم من ارتفاع تكاليف النقل انطلاقاً من كون ذلك البلد يعاني الاحتباس. في الحقيقة، إذا ما عقدنا مقارنةً بين بلدان حبيسة فقيرة بالموارد، وأخرى حبيسة غنية بها، فإننا نجد أن أمام البلاد الحبيسة الغنية بالموارد فرصاً سانحةً لتحقيق النجاح، وهذا ما فعلته بوستوانة.

obeikandl.com

في محاولة تحديد ماهية المواصفات التي تمثّل عوائق جدية في طريق تحقيق النمو. المحاكمة العقلية، والمنطقية تقتضي بوضوح إلحاق صفة احتباس البلد بالبلاد التي تعاني شح الموارد فقط، حيث إن البلاد الغنية بالموارد لا يمثّل الاحتباس عائقاً جدياً أمامها. لكن هذا يبقى 30% من المليار نسمة الذين يعيشون تحت الفقر ضمن المجموعة.

توصلنا إلى أن كل البلاد عموماً التي تعاني الاحتباس، وتلك التي لا تعانيه تستفيد من النمو الذي يحققه جيرانها: فالنمو خير يعم، وينتشر. فإن كان متوسط النمو لبلد ماوفق المقاييس العالمية و1% سنوياً، فإن البلاد المجاورة تنمو بنسبة 04% سنوياً نتيجة لنمو ذاك البلد. فإن كان النمو السريع لدول الجوار لبلد ما مفيداً للجميع، فإن على البلاد التي تعاني الاحتباس أن تبذل جهوداً خاصةً للاستفادة من النمو الذي يحققه جيرانها، إن هي فعلت فسوف تحقق نمواً سنوياً قدرهُ 07% بدلاً من 04%. لذلك نجد بلاداً مثل سويسرة قد كيفت اقتصادها بحيث يخدم أسواق البلاد المجاورة.

البلد الساحلي يستطيع أن يخدم كل العالم. البلد الحبيس يستطيع أن يقدم خدماته لجيرانه. وهذا أمر رائع إذا كان البلد الحبيس (الذي لا يطل على السواحل) مثل سويسرة، لكن هذا ليس ذا نفع كبير لبلد مثل أوغندة بوجود جيران أوفر حظاً منها من الناحية الجغرافية سواء أكان لهم إشراف على السواحل، أم كان لهم ثروات من الموارد الطبيعية،

لكنهم لسبب أو لآخر فشلوا في اغتنام فرص النمو المتاحة لهم. كي أُجْمِلَ المسألة أقول: يجب على البلاد الحبيسة، والفقيرة بالموارد أن تعتمد على الدول المجاورة لها في محاولة تحقيقها النمو (ماذا باستطاعتها أن تفعل غير ذلك؟)، لكن قابلية هذا الخيار للتطبيق تعتمد على أوضاع الدول المجاورة لها: هل تلك الدول عالقة بأحد فخاخ النمو؟

لنلق نظرة فاحصة على الدول المجاورة لأوغندة مرةً أخرى. كينية، وتنزانية عالقتان منذ سنوات بعيدة بفخ أدائهما السياسي الرديء (سوف نستعرض ذلك لاحقاً). جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، والصومال جميعها عالقة في فخ الصراع. رواندا عالقة في الفخ ذاته الذي سقطت فيه أوغندة، أما من ناحية فخ الصراع فليست على ما يرام. أوغندة؛ لا هي قادرة على الوصول إلى الأسواق العالمية، بسبب تكاليف النقل، والشحن المرتفعة نظراً لسوء أوضاع الطرق الكينية المهملة، ولا هي قادرة على الاعتماد على تكييف اقتصادها بحيث يخدم دول الجوار، حيث إن دول الجوار عالقة هي الأخرى.

إن بلداً يعاني شح الموارد الطبيعية، ومن الاحتباس، إضافة إلى كون الدول المجاورة له إما أنها تفتقر إلى الفرص، أو أن لديها فرصاً، بيد أنها لا تغتنمها؛ إن بلداً بهذه الأحوال، والمواصفات لا بد أن يكون محكوماً عليه بالالتحاق بخط السير البطيء. لكن هل هي كثيرة البلاد العالقة بأوضاع من هذا القبيل؟ خارج نطاق إفريقية، لا، ليست كثيرة. في دول العالم النامية باستثناء إفريقية ما نسبته 1% فقط من السكان يعيشون في بلاد

obeikandl.com

تعاني كلتا المشكلتين في آن معاً: الاحتباس، وشح الموارد. بكلمات أخرى: باستثناء إفريقية، المناطق الأخرى من العالم البعيدة عن السواحل، التي تنعدم فيها الموارد الطبيعية، لا تصبح بلاداً ببساطة. فمن المنطقي أن تكون مثل هذه المناطق التي تعتمد اعتماداً شديداً على أداء المناطق المجاورة لها أن تكون مدمجة في كيان الدولة المجاورة بدلاً من أن تكون مستقلة لأن مصلحتها تقتضي ذلك. إلا أن إفريقية مختلفة. 30% من سكان إفريقية يعانون الاحتباس، وشح الموارد. الحالة المنطقية تقتضي أن تكون هذه المناطق ملحقة ببلاد أخرى، لا أن تكون مستقلة بذاتها. لكن واقع الحال مختلف: فتلك المناطق هي بلاد مستقلة قائمة بذاتها وسوف تبقى كذلك.

تزداد الأمور سوءاً، لِنَعُدْ إلى المقاييس العالمية. تستطيع الدول الحبيسة، والفقيرة بالموارد أن تتغلب على جزء من مشكلاتها، على الأقل، بتكييف اقتصادها بحيث تحقق الفائدة القصوى من نمو اقتصادات الدول المجاورة لها. فكل نقطة مئوية واحدة يحققها البلد المجاور للبلد الحبيس على صعيد النمو تزيد من نسبة نمو البلد الحبيس بمعدل 07%. من جديد، إفريقية مختلفة. اقتصادات البلاد الإفريقية التي تعاني الاحتباس ليست مكيفة للاستفادة من اقتصادات الدول المجاورة لها. إذ إن بناها التحتية، وسياساتها معدة للتكيف مع التعامل إما مع الدخل، أو مع الأسواق العالمية، لا مع دول الجوار. فالدول المجاورة موجودة على الطرقات المؤدية إلى الأسواق العالمية فقط، لكنها ليست أسواقاً بذاتها.

وهذا يؤثّر على مسألة انتشار النمو. في إفريقية، إن حققت دول مجاورة لبلد معين نمواً إضافياً بمعدل 1%، فكم يجب أن يكون تأثير النسبة من النمو في معدل النمو في البلد الحبيس؟ حسناً، في إفريقية لا يفيد نمو الدول المجاورة للبلد الحبيس ذلك البلد بشيء. المعدل العالمي لفائدة البلد الذي يعاني الاحتباس هو 04%، وللبلد غير الإفريقي الذي يعاني هذه الحالة من الاحتباس هو 07%، فيما يخص الدول الإفريقية التي تعاني الاحتباس فهو 02%؛ وهي فائدة تكاد تكون معدومة. بطبيعة الحال، هذه الأمور لا تغير في الأوضاع شيئاً حتى يومنا هذا: عادة الدول الإفريقية المجاورة للبلد الذي يعاني ذلك الاحتباس لا تكاد تنمو. لذلك فإن نمو البلد الحبيس الذي يتحقق نتيجة لنمو دول الجوار لا يكاد يذكر. لكن نتيجة لواقع الحال، حتى إن بدأت البلاد الأوفر حظاً تحقق نمواً، فلن يساعد هذا البلد الذي يعاني الاحتباس.

حاولت أن أبذل الجهد القليل الذي أقدر على توظيفه لمساعدة جمهورية إفريقية الوسطى. ليس للمصرف الدولي، ولا لصندوق النقد الدولي موظف واحد مقيم في ذلك البلد. حاولت أن أحصل على منحة لذاك البلد، لكن المانح الرئيس قال: إن البلد لا يستحق المنحة لأنه يواجه مشكلات أمنية. ربما كان المانحون على علم ببعض الأمور: فبعد شهور قليلة، شهد ذلك البلد وقوع انقلاب عسكري ناجح. رئيس الوزراء السابق لجأ إلى إحدى السفارات حيث احتمى فيها عدة شهور، وهو الآن يعيش في باريس. وهكذا، البلد الآن عالق في فخ الانقلاب أيضاً، ومن الممكن أن كون في أي لحظة معرضاً للوقوع في أكثر من فخ.

obeikandl.com

إذاً، ماذا باستطاعة بلد يعاني الاحتباس أن يفعل؟

الاحتباس، وشح الموارد، والجيرة السيئة كلها عوامل تجعل التنمية أكثر صعوبة، وأشد تعقيداً. لكن هل يستطيع بلد يعاني تلك الأوضاع مجتمعةً أن يحقق التنمية إذا ما توافرت له حكومة تتصرف على النحو الذي ينبغي؟ هذا هو جوهر ما حاول رئيس وزراء جمهورية إفريقية الوسطى أن يعرفه. في سعينا لتقديم جواب عن هذا السؤال، نقوم باستكشاف حدود العمل الوطني لبلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر. لا يوجد إستراتيجية واحدة كفيلة بمفردها بتحقيق النمو للبلاد التي تعاني الاحتباس، وشحَّ الموارد، بحيث ترفعها إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط. لذلك على القائمين على إدارة تلك البلاد أن يكونوا حاذقين.

الإستراتيجية1: زيادة الاستفادة من نمو دول الجوار:

ما الذي يمكن عمله للاستفادة من نمو دول الجوار؟ التجارة العابرة للحدود هي بالمقام الأول مسألة بنية نقل تحتية، وسياسة تجارية. في كل الأحوال، تعتمد التجارة العابرة للحدود على البنية التحتية على طرفي الحدود. لذلك، نصف المشكلة تكون خارج دائرة سيطرة الحكومة التي يعاني بلدها الاحتباس. ماذا بشأن السياسة التجارية؟ سوف أتعمق في استكشاف هذا الموضوع في الفصل العاشر من هذا الكتاب. في حين أن للبلاد التي تعاني هذه الظاهرة مصلحة كبيرة، وقوية في الاندماج، والتكامل الإقليميين، وفي التخلص من معوقات التجارة البينية، وإزالتها؛ كذلك لها مصلحة كبيرة، وقوية في تقليص الحواجز التي تقف في وجه

التجارة بين الإقليم، وبين الدول التي تقع خارجه. إن حواجز التجارة الإقليمية تولد انتقالاً غير مرئي من البلاد الفقيرة التي تعاني الاحتباس إلى الدول المجاورة لها الأيسر حالاً، والأكثر تصنيعاً. لذلك على الدول التي تعاني هذه الظاهرة أن تضغط باتجاه تقليص الحواجز التجارية إلى أدنى حد ممكن. لكن من جديد، هذا يعتمد على الدول المجاورة. عندما أعادت مجموعة شرق إفريقية العمل بالتعرفة الخارجية المشتركة عام 2003، أجبرت أوغندة على رفع حواجزها التجارية في الدول غير الأعضاء.

الإستراتيجية 2: إدخال تحسينات على السياسات الاقتصادية لبلاد الجوار:

بمجرد أن يتحقق دمج أفضل لاقتصادات البلدان المتجاورة، يصبح الأداء الاقتصادي للبلاد المجاورة مسألة ذات شأن. كلما ازدادت سرعة وتيرة النمو الاقتصادي للبلد المجاور ازداد نمو البلد الذي يعاني الاحتباس. لا يقتصر الأمر على عدم قدرة البلد الحبيس على تحمل نتائج ارتكابه أخطاء سياسية، بل إنه لا يستطيع أيضاً تحمل نتائج أخطاء سياسية يرتكبها البلد المجاور له. من هنا، تكون خيارات السياسة الجيدة، والمتوازنة للبلاد المجاورة الأوفر حظاً، والأيسر حالاً ذات أثر طيب على البلد الحبيس، وهي تتحقق عبر القرارات القومية الفردية. لكن هذه القرارات ليست تبادلية التأثير: فتبنّي نيجيرية لسياسات جيدة يعد أمراً بالغ التأثير للنيجر. أما تبني النيجر لسياسات جيدة فلن يؤثر، بالنتيجة، في نيجيرية إلا في حدود ضيقة.

obeikandl.com

الإستراتيجية 3: إدخال تحسينات على حرية الوصول إلى السواحل:

الوصول إلى البحر يعد مصلحة حيوية للبلاد التي تعاني الاحتباس. لكن ينبغي أن نتذكر أن ذلك يعتمد على البنية التحتية للنقل، والقرارات السياسية، ودول الجوار الساحلية. وحيث إنَّ حكومات البلاد المجاورة للبلاد الحبيسة هي التي توفر الخدمات ذات المصلحة الإقليمية العامة فعادةً ما تكون دوافعها غير كافية لتقديم مزيد من تلك الخدمات الضرورية.

الإستراتيجية 4: أن يصبح البلد ملاذاً إقليمياً:

كثير من الخدمات التي تتطلبها التجارة، والأعمال تعتمد على التجارة البينية، وليس على التجارة العالمية. مثال على ذلك: بعض الخدمات المالية. هذا النوع من الخدمات يعتمد عادة على البيئة المناسبة التي توَّفرها السياسة الجيدة. إذا تبنى بلد معين سياسات أرقى مستوىً من سياسات البلاد المجاورة له فسوف يجتذب هذا النوع من الخدمات، ويصدرها إلى البلاد المجاورة، وإلى بلاد الإقليم كله. المثال التقليد للبلد الذي يقدم هذا النوع من الخدمات هو لبنان الذي أصبح مركزاً مالياً للشرق الأوسط كله. كما توضح حالة لبنان، لا ينبغي أن يكون بلد معين حبيساً كي يصبح ملاذاً إقليمياً. فالبلاد الحبيسة ليس لها مصالح مطلقة، لكن لها بكل الأحوال مصالح نسبية. لقد ثبت بالدليل أن الإستراتيجيات البديلة المتاحة للبلاد التي تعاني الاحتباس هي أقل من تلك المتوافرة للبلاد الأوفر حظاً، والأيسر حالاً. لذلك يجب أن تولى هذه الدول عناية خاصة توفر لها دافعاً قوياً لإجراء الإصلاحات الضرورية.

obeikandl.com

احتمال صيرورة البلاد التي تعاني الاحتباس مراكز إقليمية للبضائع، والخدمات التي تتطلب سياسات بالغة الحساسية مثل الخدمات المالية تمنح تلك البلاد دافعاً مُميزاً لتبني سياسات جيدة.

الإستراتيجية 5: لا تكن حبيس الجو، أو الأرض:

لقد تحولت تقانة التجارة إلى حد ما لتصبح في مصلحة الدول التي تعاني الاحتباس. فقد أضحى النقل الجوي أكثر أهمية مما كان عليه. ثمة اقتصادات مهمة، ولها وزنها باتت تستخدم النقل الجوي. وفي هذا السياق، تعد فائدة الدول التي تعاني الاحتباس معدومة لأنها أسواق صغيرة للخدمات الجوية. على أي حال، يمكن تقديم خدمات منخفضة الكلفة على المستوى المتوسط. وذلك عن طريق كسر القواعد التقليدية المتبعة في هذا المجال. تعد نيجيرية نموذجاً جيداً؛ إذ استطاعت عبر سياسة الأجواء المفتوحة أن تخفض كلفة الخدمات الجوية. قد تتمكن الشركات العاملة في نيجيرية من إرساء القواعد الأساسية لخدمات جوية واسعة النطاق، ومنخفضة الكلفة لخدمة إفريقية التي تعاني الاحتباس. عموماً، الدول التي تعاني الظاهرة المذكورة تحتاج إلى خدمات شركات تعمل على خفض التكاليف مثل شركة ريان الجوية، وإيزي جت، وساوث وست إيرلاينز. إن الخدمات الجوية الراهنة لدى تلك الدول هي باهظة التكاليف إلى حد صاعق، وتعاني إدارة الدولة السيئة لها. إن أكثر تلك الخطوط شهرة هي خطوط زائير الجوية التي تُعَدُّ طائراتها مجنَّدة دورياً لخدمة رحلات التسوق التي تقوم بها السيدة الأولى.

يمكن للخدمات البرية الآن أن تسهم في تحقيق نمو اقتصادي سريع. تلكم هي حال التنمية الاقتصادية التي باتت تحققها الهند منذ عهد قريب. حيث إن الهند هي بلد ذات اقتصاد يعتمد على السواحل، لديها عدة خيارات للاندماج العالمي. البلاد التي تعاني الاحتباس لا يتوافر لها هذا المجال الواسع من الخيارات. خدمات النقل الأرضي جذابة لأن المسافة ليست وثيقة الصلة، وشديدة التأثير في هذا الموضوع. الدعامتان الرئيستان لبلد ما كي يصبح منافساً في مجال الخدمات الأرضية هو امتلاكه بنية تحتية جيدة للاتصالات البعيدة، وتوافر عمال ذوي تحصيل علمي أعلى من المستوى الابتدائي. الاتصالات البعيدة الجيدة تعتمد على اتباع سياسات تنافسية، وتنظيمية جيدة. إنه لأمر بسيط نسبياً لتحديد مواطن الخلل: الأسعار عالية جداً مقارنة بالأسعار العالمية التي تُعد مراجع يستهدى بها، والتغطية غير مناسبة.

الإستراتيجية 6: تشجيع تحويل الأموال:

لأن خيارات النمو لاقتصادات البلاد التي تعاني الاحتباس هي قليلة، ومحدودة، فمن المحتمل أن يهاجر مواطنوها بأعداد كبيرة للعمل في بلاد أخرى. هذا يعتمدبالطبع على استعداد حكومات البلاد الأخرى للسماح لمواطني بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر دخول أراضيها. وهذا يفرغ المجتمع من أبنائه القادرين، والموهوبين. على كل حال، يمكن أن تعود هجرة الناس بشيء من النفع على البلاد التي تهاجر منها وذلك عبر تحويل المهاجرين أموالاً ضخمة إلى أوطانهم. زيادة التحويلات المالية إلى أقصى حد ممكن يعتمد على خطوات متعددة. إحدى هذه الخطوات تمر

obeikandl.com

عبر تثقيف الناس كي يتوجهوا إلى العمل في بلاد ذات مردود اقتصادي عالٍ بدلاً من العمل بوصفهم عمالاً يفتقرون إلى المهارات في بلاد مجاورة ليست في أغلب الأحوال أيسر حالاً من بلادهم.

الخطوة الأخرى تتمثل بتسهيل الحصول على فرص عمل في بلاد الاقتصادات ذات الدخل العالي. تعد الفيليبين نموذجاً للبلاد التي تتبع هذا الأسلوب، حيث يتم تدريب العمال بطريقة تستجيب لاحتياجات الاقتصادات ذات المردود المرتفع. ثم إن الحكومة توفر خدمات، ومعلومات عبر سفاراتها تمكن أرباب العمل في العالم من توظيف مواطنيها بسهولة. ثمة خطوة أخرى تتمثل بتشجيع العمال المهاجرين على تحويل جزء من الدخل الذي يحصلون عليه. وهذا الأمر يعتمد على الأنظمة المصرفية، وعلى أسعار صرف العملات، والرسوم المفروضة على الحوالات. فرض رسوم عالية على الحوالات يثقل كاهل أصحاب الحوالات، ويجعلهم يحجمون عن التحويل. إن اتباع إستراتيجية طويلة الأمد من شأنه أن يشجع المهاجرين على استثمار أموالهم في أوطانهم. مثال على ذلك: بناء مساكن للأسرة، ولزمن التقاعد، وربط الجيل الثاني من المهاجرين بأوطانهم بعروة أوثق.

الإستراتيجية 7: إيجاد بيئة، ودية، وشفافة فيما يتعلق بالتنقيب عن الثروات، والموارد الطبيعية:

تصنف البلاد ذات الدخل المنخفض التي تعاني الاحتباس حالياً بأنها شحيحة جداً بالموارد الطبيعية. إن احتمال وجود موارد طبيعية ثمينة في

obeikandl.com

باطن الأرض لمّا يتم التنقيب عنها بعد هو احتمال مرجح. قد يكون العائق الأساسي الذي يحول دون التنقيب عن الموارد الطبيعية متمثلا بالأخطار التي تتوجس منها شركات استخراج الموارد الطبيعية. بعض هذه الأخطار سياسي. لكن من الجائز أن يكون الخطر الأكبر هو ذاك المتمثل بالضرر الذي يمكن أن يلحق بسمعة الشركة في حال أصبحت عائدات الموارد الطبيعية في حكومة بلد محل شك وريبة علناً، بوضوح. لكن ليست كل الشركات من النوع الذي تهمه سمعته، فليس لكل الشركات سمعة طيبة ينبغي حمايتها، وصونها. على أي حال، هذا الواقع يعطي دفعاً لما يعرف تقنياً باسم «مشكلة الاختيار المعاكس»: الشركات التي تستهويها الأماكن المحفوفة بالمخاطر تلك التي لا تستاء من الحكومات الرديئة، وهي لذلك لا تهتم بالمساعدة على تحاشي مشكلات فخ الموارد.

هذا الاختيار المعاكس يمتد الآن، ويتوسع ليشمل حكومات تقف خلف كثير من شركات استخراج الموارد. قام نائب رئيس الصين الشعبية (عام 2006) بجولة إفريقية تحت شعار معلن: «لن نلقي أسئلة».

الإستراتيجية 8: التنمية الريفية:

لأن خيار التحول السريع نحو التصنيع غير متاح للبلاد التي تعاني الاحتباس، فسيبقى القسم الأكبر من سكانها ريفيين زمناً طويلاً. هذا يقتضي أن تحظى التنمية الريفية في تلك البلاد باهتمام أكبر، وأن تكون لها الأولوية أكثر من البلاد ذات الاقتصادات المختلفة. في حين

obeikandi.com

أن السياسات التي تتطلبها الصادرات الصناعية هي سياسات قياسية إلى حد بعيد في كل أنحاء العالم، فإن السياسات التي يجب تبنيها على صعيد التنمية الريفية ينبغي أن تتكيف مع ظروف كل بلد بطريقة مستقلة. وهذا يتطلب استثماراً أكبر فيما يتعلق بالمعرفة المحلية. ثمة عائق إضافي يحول دون التنمية في تلك البلاد يتمثل بالإعانات المالية الحكومية التي تدفع للمزارعين في كل من: أوروبة، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية.

الإستراتيجية 9: حاول أن تستقطب مساعدات:

حتى مع أفضل أنواع الأداء الحكومي على صعيد الإستراتيجيات التي استعرضتها، فمن المحتمل أن يبقى بلد معين فقيراً زمناً طويلاً. لذلك يتعين عليه أن يجتذب المانحين ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. سأتناول هذا الموضوع عبر الفصل التاسع من هذا الكتاب.

لماذا يعد هذا الموضوع مهماً لسياسة مجموعة الثمانية الكبار؟

الملاحظ أن معظم هذه الإستراتيجيات ليست خاضعة لسيطرة حكومة أي من تلك البلاد على نحو كامل. فهي تعتمد على الدول المجاورة، أو على أصحاب قرار دوليين مثل الدول المانحة. مع ذلك، فإن الحكومة الجيدة قادرة بكل تأكيد على إحداث تغيير في البلد الشحيح بالموارد الذي يعاني الاحتباس؛ حتى عندما يكون محوطاً بجيران سيئين. على سبيل المثال: حققت حكومات في أوغندة، وبوركينا فاسو معدلات نمو

obeikandi.com

مقبولة على مدى عقد من الزمن، بالرغم من أن بعضاً من تلك المعدلات كانت نتيجة تَعَافٍ من أضرارٍ ألحقتها بالاقتصاد حكومات سابقة رهيبة. بيد أني لم أعثر على مثال واحد لبلد شحيح بالموارد، ويعاني الاحتباس، ويحيط به جيران سيئون، واستطاع مع ذلك الصعود إلى مستوى الدخل المتوسط. سوف تبقى هذه البلاد فريسة للفقر إلى أن نمد لها يد العون أكثر كثيراً مما فعلنا حتى الآن. كيفية مساعدة تلك الدول ستكون محور أحد الأسئلة التي سأعرضها في الجزء الرابع.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الخامس

حكم سيّئ في بلد صغير

إن الحكومة، والسياسات الاقتصادية تساعد في تأطير الأداء الاقتصادي، لكن نتائج التطبيق الصحيح لتلك السياسات تختلف عن نتائج التطبيق الخاطئ. يمكن أن تساعد الحكومة الممتازة، والسياسة الاقتصادية الجيدة عملية النمو. بيد أن ثمة سقفاً ليس بوسع النمو المحتمل أن يخترقه وهو 10% تقريباً: لا تستطيع الاقتصادات أن تنمو بمعدل أسرع من هذا الحد بغض النظر عن أداء الحكومات. بالمقابل، تستطيع الحكومة السيئة، والسياسة الاقتصادية الخاطئة أن تنسف اقتصاداً برمته بسرعة مرعبة. على سبيل المثال، يجب أن يتحمل الرئيس روبرت موغابي المسؤولية عن انهيار اقتصاد زيمبابويه منذ العام 1998، الذي يبلغ معدل التضخم فيه 1000% سنوياً. يمكنك أن ترى هذا الانهيار بالعين المجردة من اللحظة الأولى التي تطأ فيها قدماك أرض ذاك البلد، وتشرع في السير في أرض المطار الدولي المتصحر. كل ذلك بسبب الحكم السيئ، والسياسات الخاطئة. لذلك من المحتمل أن يكون فرض قيود على هذا البلد أجدى نفعاً من الترويج لأداء فاعل للحكومة.

obeikandi.com

أعتقد أن المدافعين عن فكرة الحكومة الجيدة، والمدافعين عن فكرة السياسات الجيدة هم مجموعات مختلفة من الناس. كلا الفريقين بالغ في الترويج لأفكار بغية تسويقها. الحكومة، والسياسة الجيدتان تستطيعان الإفادة من الفرص المتاحة، بيد أنهما غير قادرتين على توليد فرص لا وجود لها على أرض الواقع. حتى أفضل أنواع الحكومات، والسياسات ليس بوسعها تحويل ملاوي إلى بلد غني، فهي ببساطة لا تمتلك الفرص، والمقوِّمات الضرورية لذلك. إن أفضل مرحلة شهدتها السياسة الاقتصادية النيجيرية (وإن لم تكن رائعة) هي مرحلة الإصلاحات التي طبقت في ثمانينيات القرن العشرين. لكن أُجهز على نتائج تلك الإصلاحات على نحو كامل كونها تصادَف تطبيقها مع انهيار السعر العالمي للنفط.

بالرغم من أن السياسات الحكومية السيئة تستطيع أن تدمر الإمكانات الواعدة جداً، فثمة أمور، وعوامل قد تعدل تلك السياسات، وتعايرها. أحد هذه الأمور يؤتي أُكُلَهُ على المدى القصير، إذا كان صدى الصدمات الخارجية مثل أسعار الصادرات ذا أثر إيجابي بما يكفي فإن هذا سيحقق دفعاً للمجتمع يمكّنه من الانطلاق. لقد فعلت نيجيرية ذلك إلى حد ما بين عامي 1974- 1986، في أثناء الانتعاش العالمي لأسعار النفط، والرئيس هوغو تشافيز يعيد هذه التجربة حالياً في فنزويلة. ثمة أمر آخر أقل وضوحاً بيد أنه أكثر أهميةً، وهو يتمثل بأن الحكومة، والسياسات ذات أبعاد كثيرة. ولا تتمتع كل الأبعاد بالأهمية في كل الظروف.

صنفت مؤسسات الشفافية الدولية العام 2005، كلاً من بنغلادش، وتشاد على أنهما أسوأ بلدين في العالم على صعيد تفشي الفساد. مما لا

شك فيه أن كلا البلدين يرزحان تحت وطأة حكم سيئ. المثير في الموضوع هو أنه بالرغم من كون بنغلادش أكثر بلاد العالم فساداً على وجه البسيطة، فإن هذا الأمر لم يمنع بنغلادش من تبني سياسات اقتصادية معقولة إلى حد ما، ولم يمنعها من النمو أيضاً. أحد التفسيرات يذهب إلى أن بعض السياسات الاقتصادية المتعلقة بأسعار صرف العملات، والرسوم تحقق نتائج سواء أكان موظفو الحكومة شرفاء وذوي كفايات أم لم يكونوا كذلك. لكني لا أعتقد أن هذا هو التفسير الصحيح، بل إن الأمر المهم على هذا الصعيد تقرره الاختلافات المتعلقة بالفرص المتاحة. بالرغم من أن بنغلادش كانت بكل تأكيد ستحقق نتائج أفضل فيما لو كانت معدلات الفساد فيها أقل، إلا أن حالها هو حال البلد الساحلي التقليدي ذي الموارد الطبيعية الشحيحة. إن سبيل مثل هذه البلاد المؤدي إلى التنمية هو واضح المعالم منذ ثمانينيات القرن العشرين على الأقل: وهو تصدير الخدمات، والمنتجات المصنعة التي تعتمد على الأيدي العاملة أساساً. إن اعتماد إستراتيجية تنموية من هذا القبيل لا يتطلب حضوراً، وتدخلاً كبيرين من قبل الحكومات. حتى إن نموذج حكومة «الدولة الصغرى» الذي رَوَّجَ له المصرف الدولي في حقبة ثمانينيات القرن العشرين؛ ذاك الذي يختصر به دور الحكومة، ووظيفتها إلى أقصى حد ممكن، من المحتمل أن يكون كافياً لتحقيق النجاح. كل ما هو مطلوب من الحكومة في هذه الحالة هو اجتناب التصرفات السيئة، والضارة، والمؤذية لا أن تكون فاعلة على صعيد تقديم الأعمال الجيدة. كل ما يحتاج إليه المصدِّرون هو توفير بيئة مناسبة تكون فيها الضرائب التي تفرضها الدولة معقولة، ومعتدلة، وتنعم باستقرار

اقتصادي واسع النطاق، ويتوافر فيها عدد قليل من التسهيلات التي تساعد عمليات الشحن، والنقل. يتحقق ذلك جزئياً بتوفير مناطق خاصة بمعالجة قضايا الصادرات، وجعلها جزراً خاصة تحظى بإدارة أفضل. لقد تصرفت حكومة بنغلادش بطريقة تجعل أداءها الحكومي السيئ بعيداً عن الأنشطة المتعلقة بالتصدير. تشاد -بالمقابل- هي بلد يعاني الاحتباس، لكن يتوافر فيه النفط، وتتوافر له مساعدات. لكن لا يتوافر له لديها مجال للتصدير. كي تستفيد تشاد من المساعدات، والنفط يتعين على حكومتها أن تنفق المال على نحو فاعل، ومؤثر. كي تؤتي هذه الإستراتيجية أُكلها يجب على الحكومة أن تكون أكثر طموحاً من مجرد الامتناع عن التدخل السيئ؛ إذ يجب عليها أن تكون قادرة -عملياً- على التدخل الإيجابي. نموذج «الدول الصغرى» غير قابل للحياة، والتطبيق في سياق وجود النفط، والمساعدات. يجب على الحكومة تحويل أموالها إلى مجالات الخدمات العامة. هل الفساد يعيق التنمية التي تتوافر لها هذه الفرص؟ الفساد يعيقها حتماً. جرى العام 2004 مسحٌ اقتفى أثر أموال حررتها وزارة المالية في تشاد بقصد إيصالها إلى المستوصفات الصحية الريفية. كان الهدف البسيط جداً للمسح هو معرفة مبلغ الأموال التي وصلت فعلاً إلى المستوصفات، لا معرفة هل قامت المستوصفات بإنفاقها على الوجه الذي ينبغي، أو هل كان العاملون في المستوصفات مدركين لما يقومون به من مهام. كان هدف المسح معرفة أين ذهبت الأموال فقط. المثير للدهَش هو أن 1% من تلك الأموال قد وصلت إلى المستوصفات، في حين تبخّر 99% منها، ولم يصل إلى حيث يجب أن يصل. هي حكومة السيئة في تشاد هي حكومة أكثر تأثيراً من

الحكومة السيئة في بنغلادش، لأن الخيار الأوحد المتاح في تشاد هو أن تقوم الحكومة بتقديم الخدمات، وقد أجهض الفساد هذا الخيار.

وهكذا نجد أن تأثير الحكومة، والسياسات مشروط بالفرص المتاحة، ومرتبط بها. لكن كيف نستطيع أن نعرف هل الحكومة، والسياسات مناسبة؟ تحديد أهمية هذين الأمرين هو مسألة شخصية، وذاتية، وقد تكون محل جدل واختلاف. هل الحكم في فرنسة أسوأ منه في الولايات المتحدة الأمريكية؟ وهل سياسات السويد الاقتصادية أفضل من سياسات بريطانية الاقتصادية؟ لحسن الحظ، يتضاءل الجدل، والخلاف ويتراجع كثيراً حينما يصل الأمر إلى بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر: لا أحد يشك جدياً في أن حكومة أنغولة أسوأ من حكومة الهند، وفي أن سياسات تشاد الاقتصادية أسوأ من سياسات الصين الاقتصادية.

الحكومة، والسياسات السيئة ليست بحاجة إلى أن تكون فخاً: تستطيع المجتمعات أن تتعلم من التجارب الفاشلة، وكثير منها تفعل ذلك. إن تصحيح أكثر الأخطاء مأساوية -في الأزمنة الحديثة- حدث في الصين. في ستينيات القرن العشرين قذف ماوتسي تونغ بالصين الشعبية إلى حيث الخراب، وبعضُ وسائل الإعلام الغربية التي هامت بها. لكن في معرض استجابتها لهذا الفشل، أدارت النخبة السياسة الصينية دفة السياسة 180 درجة، وحققت أكبر نجاح اقتصادي على مر التاريخ (لقد أسهم ماو في هذا النجاح إسهاماً لا يُقَوَّمُ بمال، وذلك عندما سقط ميتاً). لقد وفرت الصين حافزاً للهند، فكان جزءاً من العوامل التي جعلت الهند تقتفي أثر الصين. لماذا غيرت الصين، والهند، وكثير من

الدول سياساتها، في حين بقيت دول أخرى على سياساتها؟ ولماذا نجد الحكم السيئ متشبثاً بمواقعه، وقادراً على الاستمرار في بعض الأماكن بالرغم من عدم أهليته؟

السبب القاطع الدلالة هو أن الحكم السيئ لا يسبب خسارة الجميع. فقادة كثير من أشد البلاد فقراً في العالم هم أعضاء في نادي أثرى أثرياء العالم. إنهم يحبون أن تبقى الأمور على ما هي عليه. لذلك فهم ينفقون الأموال كي يبقوا مواطنيهم جهلة، وغير عليمين. لسوء الحظ، كثير من السياسيين، والموظفين الحكوميين النخبويين في بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر هم من الأوغاد. لكن الإصرار، والمثابرة ليسا خاضعين للمصلحة الذاتية فقط. فثمة كثير من الموظفين الرسميين، والسياسيين يعدون مثالاً للاستقامة، والأمانة. أحياناً تكون لهم اليد العليا في مجتمعاتهم بالرغم من كل شيء. أولئك هم من يُعَوَّلُ عليهم على صعيد الإصلاح. بيد أن الإصلاح الاقتصادي ليس مسألة إرادة سياسية فقط. إنه مسألة تقنية، وفي مجتمعات المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر، ثمة افتقار كبير إلى المعرفة العلمية الضرورية. قلة من المواطنين يحصلون على التدريب الضروري. والذين يحصلون عليه يغادرون بلادهم. غالباً ما يتعرض الإصلاحيون الشجعان إلى قوىً مختلفة في مجتمعاتهم تجتاحهم، وتقضي عليهم قبل أن يتمكنوا من تطبيق خططهم الإصلاحية الإستراتيجية. وأخيراً، لا يوجد كثير من الحماسة العامة للإصلاحات الاقتصادية لأنها اكتسبت سمعة سيئة. في ثمانينيات القرن العشرين حاولت مؤسسات تمويل دولية إجبار حكومات

على تنفيذ إصلاحات بصورة «شَرْطِيَّةٍ»، تستطيع حكومة من الحكومات أن تحصل على مزيد من المساعدات إن هي وافقت على تغيير بعض من سياساتها الاقتصادية.

ليس ثمة من يحب أن يكون مكرهاً على فعل شيء. وأكثر من يكره ذلك النخب المحلية القوية الجديدة التي تعاني فرط الحساسية لجهة مفهوم السيادة، ولجهة تعرض مصالحها للتهديد. تحولت شروط مؤسسات التمويل الدولية إلى نمر من ورق: إذ سرعان ما اكتشفت الحكومات أن كل ما هو مطلوب منها وعود بالإصلاح، ولا تنفيذاً فعلياً للإصلاحات. اليمين الغربي الذي كان حبيس صراع داخلي مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية رونالد ريغان، ورئيسة وزراء بريطانية مارغريت تاتشر قام بدمج الإصلاحات المحدودة كونها مفروضة بإلحاح على حكومات بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر في الوحشية الليبرالية الجديدة للدولة التي كانوا يتقاتلون معها في الوطن. نتيجة لذلك، أضحت الإصلاحات، التي كان ينبغي أن تحظى بشعبية واسعة من الجميع باستثناء النخب الفاسدة، سامَّةً عبر وسائل الإعلام داخل إفريقية، وخارجها. الصراع الأساسي الذي كان قائماً بين الأبطال والأوغاد داخل مجتمعات المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر تحول إلى صراع بين إفريقية وصندوق النقد الدولي.

ما الذي يحدد سرعة الإصلاحات، ونسبة تقدمها؟ تلك التي تبدأ من واقع تكون فيه الحكومة، والسياسات سيئة على نحو لا سبيل لإنكاره؟ في

obeikandl.com

الواقع، ما الذي يقرر الفائزون في الصراع على السلطة هم الأبطال، أم الأوغاد؟ كي نحلل الأمور تحليلاً إحصائياً، ليزا شوف، وهي باحثة فرنسية شابة، وأنا كنا بحاجة إلى أن نحيل كيانات غير منظمة مثل الحكومة، والسياسات إلى حسابات رقمية. استخدمنا دليلاً أعده المصرف الدولي يسمى: سياسة الدولة، والتقويمات المؤسسية.

عندما كنا نقوم بتنفيذ عملنا هذا لم يكن الدليل متاحاً للعموم. على أي حال، كان المصرف الدولي راغباً في معرفة ما الذي يمكن أن يُرَوِّج التحولات، لذلك أتاح قواعد المعلومات لنا لأغراض الدراسة. (قرر مجلس إدارة المصرف الدولي في ما بعد أن يجعل تلك المعلومات متاحة للعموم بدءاً من عام 2006).

يحتوي الدليل على فوائد مهمة متعددة: إنه يوفر قواعد معلومات عن حقبة ممتدة من الزمن، وهو مُعد لغرض عقد مقارنات بين الدول. ينطوي الدليل كذلك على بعض الأمور السلبية، فهو ذاتي لا يتسم بالموضوعية. لكن برغم مقاييس الحكم الموضوعية متاحة فقط بوصفها «لقطات فوتوغرافية اتفاقية»، إذاً، لا يوجد بديل حقيقي واقعي. من المحتمل أن يكون العائق الأساسي الذي يحول بيننا وبين تحقيق أهدافنا هو أن هذا الدليل يمكن التلاعب فيه من قبل الموظفين الذين يصدرون الأحكام بشأنه: التثمين الأعلى يجتذب برنامج إقراض أضخم. وقد يعود هذا بفوائد على الموظفين المعنيين بالأمر. من حيث المبدأ، وعلى صعيد الممارسة، هذا التلاعب يلاحق، ويضبط أمنياً. بيد أن القضاء عليه أمر بعيد الاحتمال.

obeikandl.com

نظام تسجيل النقاط يصنف عشرين مظهراً من مظاهر الحكم، والسياسة تبعاً لمقياس مؤلف من ست نقاط. فرضنا آلية تصنيف ذات سقف منخفض ليقتصر التعريف على ما هو سيئ فعلاً. إنني أشك بوجود رأي احترافي مخالف يحاجج في أن البلاد التي تقع خلف خط التصنيف هذا تعاني فعلاً حكماً، وسياسات رديئة. يوجد حتماً من يختلف مع هذا التقويم في أن بعض البلاد التي لا تقع خلف هذا الخط تعاني مشكلات حادة. على سبيل المثال، بالرغم من أن بنغلادش تبعاً لهذا المقياس تعاني فساداً كبيراً، فإنها تتبع سياسات اقتصادية -تجعلها إجمالاً- في مرتبة أعلى من هذا التصنيف. لم تكن الأمور دوماً كذلك. بنغلادش هي واحدة من الدول التي شقت طريقها، وسارت ببطء شديد في محاولة للخروج من الصورة المروعة للحكم، والسياسات إلى وضع، بالرغم من كونها ما تزال تعاني الفقر، لم يعد معه تحقيق النمو يعاني مَهْناً شديداً.

لرغبتي في استخدام تعبير أفضل لوصف البلاد ذات الدخل المنخفض التي تقع تحت خط التصنيف ذي السقف المنخفض بسبب حكوماتها، والسياسات الاقتصادية فيها، سوف أطلق عليها اسم «الدول المتخلفة». هذا هو التعبير الشائع المستخدم لوصف تلك الدول، وأنا لا أحب أن استخدمه عادة، لكن استعماله في هذه الحال معقول، ومنطقي. لقد أخفقت هذه الدول من ناحيتين. أما إخفاقها المباشر جداً فيتمثل بخذلانها مواطنيها. يعيش السكان، في معظم أنحاء العالم، في بلاد تنمو بسريعة، في حين تعاني هذه البلاد الركود. وما يثير القلق أكثر هو أن البلاد ذات الدخل المنخفض، التي فشلت في تحقيق النمو، تعيش حياة يكتنفها الخطر، كما لاحظنا في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

obeikandl.com

مع أن تعريف هذه البلاد هو تعريف صحيح إلا أنه مخادع. فليس كل الدول التي تقبع خلف خط التصنيف ذي السقف المنخفض الذي أتينا على ذكره يمكن تصنيفها ضمن منظومة الدول المتخلِّفة التي أخفقت على صعيد تحقيق النمو. فقد عانت بعض البلاد انهيارات عامة في حياتها الاقتصادية، ثم ما لبثت أن نهضت من جديد نتيجة لتغير سياساتها بسرعة نسبياً. هذه الانهيارات المؤقتة لا تدخل في دائرة اهتماماتنا. من المؤكد أن إعادة بلد ما إلى كنف السياسات العقلانية هي أسهل جداً في حال كانت هذه السياسات قد تم التخلي عنها مدة من استعادة بلد ظل ردحاً طويلاً من الزمن فريسة لسياسات سيئة. في الحقيقة، قد تكون الانهيارات الاقتصادية المؤقتة التي لاحظناها عبر قواعد المعلومات، أحياناً، نِتَاج تقويمات زائفة، ومزورة تم قَلْبُ الحقائق فيها رأساً على عقب. في تلك الحالة، نعد البلد «دولة متخلفة» إن بقي تصنيفه متدنياً أربع سنوات متعاقبات.

تزودنا هذه المعايير بقوائم تتضمن أسماء دول يمكن تصنيفها ضمن مجموعة الدول المتخلفة، سنةً فسنة. كي أبين ماذا يعني ذلك من الناحية العملية أقول: إن قائمة أسماء الدول المصنفة بأنها متخلّفة في الآونة الأخيرة تتضمن كلاً من: أنغولة، جمهورية إفريقية الوسطى، هايتي، ليبيرية، السودان، جزر السلمون، الصومال، زيمبابويه. إنه لمن الصعوبة بمكان المجادلة بشأن تقويم هذه البلدان، فأمر تخلفها مؤكد. جمهورية الكونغو الديمقراطية تتأرجح عند الحد الفاصل بين التخلف والنمو، فإن علمت أن هذه الدولة تتمايل عند الحد الفاصل، فلك أن تدرك كم هو

obeikandi.com

منخفض سقف التصنيف الذي اعتمدناه. تبعاً للتعريف الذي اعتمدناه، يعد ثلاثة أرباع المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر موجودين في بلدان خبرت ذات مرة معاني التخلف، والفشل، والإخفاق.

هل تغير الدول المتخلِّفة مسارها طوعاً؟

إن التغيير يتطلب شجاعة. لا أستطيع أن أقيس هذا الأمر، لذلك سأستثنيه من تحليلاتي، لكن خلف مراحل التغيير يقف دوماً أناس قلائل ممن قرروا أن يبذلوا كل ما يستطيعون في سبيل إحداث تغيير ما. التغييرات التي يكتب لها النجاح هي قليلة وليست شائعة. لكن لا يكمن سبب ذلك دوماً في الافتقار إلى الشجاعة. أتذكر لقائي الرجل الشجاع الذي قال للرئيس هستينغ باندا -ديكتاتور مالاوي- إن سياساته فاشلة. هذا الرجل (الذي كان يدعى أيضاً باندا بالرغم من عدم وجود صلة قرابة بينه وبين الرئيس) قال للرئيس: إن تقييد العمل الصحفي، ووجود دولة في قلب الدولة -تلك التي كان يعدها الرئيس باندا ملكاً شخصياً له- يقودان إلى الخراب، والدمار. هذه الشهادة كانت خطوة أولى ضرورية على طريق إقناع الرئيس بضرورة تغييره سياساته. إذا أخذنا سجل الرئيس باندا بالحسبان، فإن هذه المحاولة كانت محفوفة بالمخاطر. فالرئيس لم يكن غبياً على الإطلاق، بيد أنه يكره المعارضة. كانت البلد تنحدر نحو الهاوية مباشرةً ما لم يواجه الرئيس بالحقائق، لكنه قد يرد على من يواجهه بالحقائق بإطلاق النار عليه. كان موقفاً يتطلب شجاعة، وكانت الشجاعة حاضرة. باندا الرئيس لم يطلق النار على باندا الرسول، بل زج به في السجن. لقد أورثت الشجاعة هذا الرجل اثنتي عشرة سنة

obeikandl.com

خلف القضبان حبيس زنزانة. التحولات نادرة الحدوث لأنه غالباً ما يقمع الإصلاحيون، وأحياناً يدفعون أثماناً باهظة بسبب مناداتهم بالإصلاح. عبر المسيرة الطويلة مع الدليل الإحصائي القادم، حاول ألّا تفقد البوصلة التي تدلك على ما تستلزمه عملياً محاولات الإصلاح.

إن كان لا بد لنا من دراسة محاولات التغيير دراسةً إحصائيةً، يجب علينا أن نعرفها. طبعاً، يقتضي أبسط معيار قلب الظروف التي أدت إلى إخفاق الدولة رأساً على عقب، بيد أن هذا يؤدي بسرعة إلى أمور سخيفة، ومنافية للعقل. إن ارتفع المؤشر قليلاً فإن هذا لا يعد تغييراً، وتحولاً. بل قد يكون التحسن البسيط زائفاً، ومضللاً تبعاً للطبيعة الذاتية لهذا التحسن. حتى عندما يكون التحسن البسيط حقيقياً فإنه لا يكون حدثاً مهماً. لذلك فإننا نقتصر في تحليلاتنا على التحولات التي تكون من الضخامة بمكان بحيث لا تدع مجالاً للخطأ في تقويمها. لقد وضعنا بالحسبان أي تحول حاصل بغض النظر عن الزمن الذي استغرقه. تعد بنغلادش مثالاً للتحول التدريجي البطيء جداً: فلم تشهد هذه الدولة حدثاً دراماتيكياً على صعيد التحول يستحق الذكر. لكن التحول تم عبر مسيرة طويلة استغرقت خمسة وعشرين عاماً، شهدت عبرها السياسات، وبعض المؤسسات شيئاً من التحسن نقل البلد من قاع سحيق إلى مستوىً لا بأس به (بالرغم من أن الحكم لم يسهم في هذا الأمر كما مر معنا سابقاً في هذا الكتاب).

على أي حال، التحسن الضخم ليس كافياً، بل يجب أن يكون مستداماً. ويكون التحسن وفق تعريفنا مستداماً إن هو استمر خمس سنوات على

الأقل. هل اخترنا زمناً طويلاً جداً من أجل تحسن ما كي نعده مستداماً؟ سوف نستثني بعض الحالات من الشرط الزمني مثل إندونيسية. لقد بدأ التحسن في إندونيسية منذ العام 1967، واستمر زمناً طويلاً حتى حدوث الانهيار المرتبط بالأزمة المالية الآسيوية العام 1998، بدا لنا منطقياً أن نعزو الانهيار إلى الإخفاقات التي منيت بها الإصلاحات الأصلية.

حيث إننا قد وضحنا ما الذي عنيناه بالتحول في دولة متخلفة، فقد غدونا على استعداد للبحث عن الأسباب التي أدت إلى تخلفها. لقد بحثنا أولاً في الشروط الضرورية التي لا بد من توافرها قبل أن يحدث التحول. ثم حاولنا بعد ذلك أن نستكشف حظوظ التغييرعندما يبدأ في إحراز تقدم وصولاً إلى المرحلة الحاسمة التي تتمثل بالهروب من حالة التخلف.

الشروط التي ينبغي أن تتوافر قبل إحداث التحولات:

توفير الشروط السابقة لإحداث التحول تشبه تقنياً الظروف التي تسبق اندلاع حرب أهلية. لقد قدرنا احتمال حصول تحول، سنةً فسنة، عبر كل البلاد الذي يعد التحول فيها احتمالاً وارداً، وبحثنا في سلسلة واسعة من المواصفات التي تعد مهمة. وقد فوجئنا -إلى حد ما- حيث لم نستطع أن نعثر إلا على ثلاث مواصفات يمكن اعتمادها من حيث أهميتها في عملية حدوث التغيير، انطلاقاً من كون دولة ما «دولة متخلِّفة»، تكون حظوظها أكبر في إحداث تحول مستدام كلما كان عدد سكانها أكبر، ونسبة من أنهى التعليم الثانوي فيها كبيرة. ومما يدعو للدهش أكثر هو أن حظوظ البلد في التغيير المستدام تكون أكبر إن كانت قد خرجت، لتوّتها، من حرب

أهلية. في حين أن مواصفات أخرى كثيرة لم يثبت أنها ذات تأثير بأي حال من الأحوال، نذكر الديمقراطية، والحريأّت السياسية. دعونا نستعرض القائمة من جديد، بمزيد من التروي. لا يبدو أن الديمقراطية تساعد على صعيد التحوّل السياسي. إن هذا الوضع مخيب للآمال إلى أقصى الحدود للمدافعين عن الديمقراطية من ناحية، ولأن الديمقراطية أصبحت الآن أكثر انتشاراً في أوساط بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر من جهة أخرى. كثافة عدد السكان، وزيادة نسبة من أنهى التعليم الثانوي بين السكان تعدان عاملين مساعدين. قد يشير كلاهما إلى أمر واحد: إن البلاد تحتاج إلى أعداد هائلة من الناس المتعلمين؛ الأمر الذي يعد حاسماً في تحقيق إستراتيجية إصلاحية. ينبغي أن تأتي القوة الدافعة للتغيير من داخل المجتمع نفسه. قدرة الأبطال على النجاح تعتمد على الناس الذين يلتفّون حولهم. على سبيل المثال: الصين تحت قيادة ماوتسي تونغ، وتنزانية بقيادة يوليوس نيريري كلتاهما أخفقتا. لقد أخفقتا في الحقيقة عبر تبنيهما لإستراتيجيات متشابهة. لقد تمكنت النخبة الصينية من إعادة التفكير، ومن تبني إستراتيجية مختلفة جوهرياً. كما في الصين، في تنزانية، أيضاً، كان ثمة أناس على جانب كبير من المقدرة، والشجاعة مارسوا ضغوطاً من أجل التغيير تكللت بتحقيق انتصار على نحو تدريجي. لكن في ثمانينيات القرن العشرين لم يكن يتوافر عدد كاف من أولئك الناس، وقد واجهوا معارضة من الماركسيين الغربيين الذين تملقوا للحكومة مما جعلها تشعر بالرضا عن الذات (أذكر ما قاله أحد الإصلاحيين في ذلك الوقت: «إن كانوا يعتقدون أن الأوضاع رائعة جداً، فلماذا لا يأتون كي يعيشوا هنا؟»).

obeikandl.com

أخيراً، ثمة استنتاج مستغرب يفضي إلى أن تحقيق الإصلاح هو أكثر احتمالاً عقب حرب أهلية. إنه ليس غريباً جداً من الناحية العملية. قياسياً، وعلى الرغم من أن البلاد التي تشهد حروباً أهلية تستأنف حياتها عقب توقف القتال في ظل حكم بغيض، وسياسات كريهة، فإن العقد الأول فيها يشهد تحسناً جوهرياً. عادة ما تصبح السياسات سلسة، ومرنة وذلك بسبب اهتزاز المصالح القديمة، واضطرابها، لذلك يكون من السهل، نسبياً، إحداث تغيير. سوف أعود إلى هذا الموضوع في الجزء الرابع من هذا الكتاب، عندما نكون بصدد النظر إلى التدخلات.

أما الآن فقد وصلنا إلى الأخبار السيئة. وجدنا ،على نحو إجمالي، أن احتمال حصول تحوّل مستدام يبدأ في أي سنة هو احتمال ضئيل جداً: لا يتعدى 1،6%. وعليه يمكن أن تستمر البلاد بوصفها دولاً متخلفة ردحاً من الزمن. في الواقع، نستطيع أن نتوصل انطلاقاً من هذا الاحتمال السنوي إلى احتساب شيء يسمى الاستثناء الرياضي: وهو متوسط طول الزمن الذي تحتاجه دولة متخلفة للخروج من دائرة تخلفها. فكانت النتيجة أنها تحتاج إلى 59 سنة لتحقيق ذلك.

تحوّلات أولية:

لقد نظرنا أيضاً إلى مراحل الإصلاحات الأولى كي نتبين هل كان زَخْم القوة الدافعة للإصلاح مستداماً. يمكن أن يستمر التحسن وصولاً إلى المرحلة الحاسمة المتمثلة بالهروب من الفخ أو يحتمل انهيار عملية الإصلاح، مع ارتداد البلد إلى الحال الذي كان عليه قبل بدء الإصلاح. أو يتجمد البلد فيضحي حبيس الحالة الانتقالية سنة بعد سنة. لقد واجهتنا

obeikandl.com

أولاً قضية تعريف التحول الابتدائي. فانتهينا إلى البحث في وضعين مختلفين: الوضع الأول حيث عملية التحول قد انطلقت فعلياً، بيد أنها لم تقطع أشواطاً بعيدة. والوضع الثاني يتمثل باستلام رئيس جديد مقاليد الحكم. من الناحية التقنية، يتطلب كل وضع من الوضعين مقاربة مختلفة تماماً. السؤال المطروح هنا: ماذا سيحدث مع مرور الأيام، في حين يمكن تقليص الشروط التي ينبغي أن تسبق التحولات إلى عالم بسيط ينقسم إلى زمنين: قبل، وبعد.

ما الذي انتهينا إليه إذاً؟ سأميز هنا بين تدخلات خارجية يمكن أن تحقق النتائج المرجوة منها؛ الأمر الذي سأناقشه في الجزء الرابع من هذا الكتاب، وبين مواصفات ينبغي أن تتوافر كي تتكلل هذه التدخلات بالنجاح. يوجد ست من هذه المواصفات تبدو على جانب من الأهمية فعلاً. يزيد احتمال تقدم الإصلاح الأولي، وتحوله إلى تغيير مستدام إن توافر للبلد قدْر أعلى من الدخل، وعدد سكان أكبر، ونسبة أعلى من المتعلمين بين سكانه. ويقل احتمال إحراز تقدم إن كان قائد الدولة قد أمضى زمناً طويلاً في السلطة، وإن كان البلد قد خبر نقلةً واعدة على صعيد التجارة، وإن كان قد خرج منذ عهد قريب من حرب أهلية.

بالمقارنة مع الشروط التي ينبغي أن تسبق التحول يوجد بعض الأمور المتشابهة إلى درجة تثير الدهش، واختلاف واحد مدهش هو الآخر. الأمور المتشابهة:

حظوظ البلاد التي تتوافر فيها أعداد كبيرة من السكان، ومجموعات كبيرة من المتعلمين مضاعفة في تحقيق النجاح؛ ذلك لأن احتمالات

obeikandl.com

انطلاق عملية التحولات في هذه البلاد كبيرة، وكذلك احتمالات نجاح هذه التحولات متى انطلقت كبيرة هي الأخرى. الاختلاف الحاد يكمن في التجربة التي تعقب انتهاء الصراع. البلاد التي تشهد صراعات، يحتمل أن تحقق تحولاً مستداماً، بيد أن أي إصلاح أولي خاص هو أقل احتمالاً على صعيد تحقيق تقدم في مسيرة الإصلاح. كيف يمكن التوفيق بين هاتين النتيجتين اللتين تبدوان متناقضتين ظاهرياً؟ أعتقد أن ما توحيان لنا به هو أن انطلاق عملية الإصلاح في بلاد بعد انتهاء الصراع فيها أكبر كثيراً منه في بلاد متخلّفة أخرى لكنها لم تشهد صراعات. لكن كثيراً من هذه الإصلاحات الأولية تفشل لأنه من الصعب تأمين استمرارية أي برنامج يسعى إلى التغيير. هذا يوحي بوجود اختلاف مهم بين مواقف ما بعد الصراع وبين الأوضاع في الدول المتخلفة الأخرى. لنعد إلى الإحصاء الرياضي الذي توقع أن تحتاج بلد متخلفة إلى 59 سنة من أجل إحداث تغيير حاسم. الوضع الطبيعي للبلد المتخلف أن يكون عاجزاً عن الحركة، والتقدم بسبب هيمنة الحكم السيئ، والسياسات الرديئة. أوضاع ما بعد الصراع هي الاستثناء الأساسي.

صحيح أنها بلاد متخلفة، بيد أن التغيير سهل نسبياً. هذا يوحي بأنه يجب على سياستنا القائمة على التدخلات إذا ما أرادت مساعدة الدول المتخلفة أن تميز بين نماذج المواقف، والأوضاع، وأن تتعامل مع أوضاع ما بعد الصراع بوصفها فرصاً رئيسة للنجاح. سوف آتي على ذكر هذه القضية بشيء من التفصيل في الجزء الرابع.

obeikandl.com

تكاليف الإهمال: لماذا يعد هذا الموضوع مهماً لسياسة الثمانية الكبار؟

الدولة المتخلفة القياسية سوف تستمر في تخلفها ردحاً طويلاً من الزمن. هل هذا الأمر مهم؟ إن موضوع الدول المتخلفة بمجمله هو همٌّ متجدد، لأن الناس يشعرون بعدم الارتياح حياله لاحتمال أن يؤثر فيهم. بعد أحداث 9/11، ازدادت ميزانية المساعدات في الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل 50%، والدافع الأساسي لذلك كانت الحاجة إلى استقرار الأوضاع في الدول المتخلفة. سوف ترى في الجزء الرابع من هذا الكتاب كيف فشلت المساعدات في تحقيق ذلك؛ الأمر الذي يبعث على السخرية، فهذه المشكلات لا تحلها المساعدات. لكن هل نستطيع أن ننفذ إلى ما هو أبعد من الحس البدائي الذي يوحي بأن الدول المتخلِّفة تُعَدُّ مشكلة؟ هل نستطيع أن نحدد عملياً الكلفة المترتبة على كون دولة ما متخلفة؟

لنتذكر أنني كنت قد عرفت الدولة المتخلفة تبعاً لسياساتها المتخلفة، ونظام حكمها الرديء. إن جوهر التكلفة يتمثل بما تتمخض به السياسات المتخلفة، والحكم الرديء من نتائج ضارة باقتصاد البلد نفسه، وباقتصادات الدول المجاورة له. قررت مع ليزا شوف أن ننطلق من حساب أدنى حد ممكن من هذه التكلفة، وقد ضربنا صفحاً عن كثير من العواقب السيئة التي تترتب على تخلف بلد ما، وهي جديرة أن تؤخذ بالحسبان. على سبيل المثال: أسقطنا من حساباتنا تكاليف الأمن التي يقتضيها الخطر المتزايد المترتب على احتمال وقوع حرب أهلية، والتكاليف

الإنسانية المتمثلة بارتفاع نسبة وفيات الأطفال التي يمكن تفاديها. لإعطاء فكرة عن الأمور الكثيرة التي أسقطناها من حسابنا، يجب أن نتذكر ما مر معنا في الفصل الثاني من هذا الكتاب، حيث أدرجت رقم 64 مليار دولار بوصفه كلفةً قياسيةً لمنطقة تشهد حرباً أهليةً. لتجنب احتمال مضاعفة كلفة الوقوع في الفخاخ، سوف ألتزم هنا بحساب الكلفة للدولة المتخلفة التي بقيت في حالة سلام (لم تشهد حرباً أهلية).

تقدير الكلفة الاقتصادية لكون بلد ما متخلفاً يتطلب مجموعة أخرى من أساليب المعالجة المترابطة، والمتماسكة. وهذا بدوره يحتاج إلى مزيد من الوقت، وكنا واقعين تحت تأثير ضغوطات، لأن عملنا مُمولٌ من قبل هيئة مانحين. مَثلهم مَثل كثير من أهل عالم السياسة، فقد أرادوا أن يركز عملنا على حيث يعتقدون أنه المجال الذي يمكن أن يزوِّدهم بالإجابات التي يحتاجون إليها، وبناء على ذلك، كانوا راغبين في الحصول على الإجابات بالسرعة الممكنة. عالم السياسة قائم على أساس الشك العميق في عالم البحث، وله أسبابه المعقولة في معظم الأحيان. في عمل من هذا القبيل، لا يوجد «تقدم» من حيث النتائج التي يمكن استخدامها، والبناء عليها إلا في مراحل متأخرة جداً من العمل. ومع ذلك، فإن استخدام تلك النتائج، والركون إليها يعد أمراً محفوفاً بالمخاطر؛ لأنه يثبت في النهاية أحياناً أنها ليست مناسبة لتقديم إجابات مناسبة عن الأسئلة الملقاة، وعليه يُعَدُّ الجهد المبذول كله جهداً ضائعاً، لا طائل منه. في حالتنا هذه ولحسن الحظ توصلنا إلى نتائج قوية إلى حد يثير الذهول.

obeikandl.com

التكاليف الناجمة عن تخلف بلد معين تتزايد، وتستفحل سنة بعد أخرى. معدل النمو في الدولة المتخلِّفة يتناقص بحدة. في الواقع يمكن أن يكون النمو معدوماً تماماً. النمو لدى الدول المجاورة للبلد المتخلف متناقص أيضاً بحدة. برغم أن التغيير، والتحول في البلاد المتخلفة يتطلبان وقتاً طويلاً فإن الكلفة الناتجة عن كون بلد ما متخلفاً من المرجح أن تستمر في التصاعد مستقبلاً. يحول علماء الاقتصاد مقادير التكاليف المستقبلية إلى رقم وحيد يسمّونه «القيمة الراهنة المحسومة». لقد قدرنا كلفة تخلف البلد الواحد التي يتكبدها هو، إضافة إلى الخسارة التي يسببها للدول المجاورة له طوال زمن تخلفه بما يقارب 100 مليار دولار أمريكي. وهذا الرقم ناتج عن تقديرنا المنخفض جداً لما يمكن أن يحققه التحول، والتغيير المستدامان من نتائج في مثل ذلك الزمن. إنه رقم ضخم جداً. وماذا بعد، إن الظاهرة التي نرصدها هي ظاهرة مأساوية بكل ما في الكلمة من معنى: فلولا وجود الدول المتخلِّفة لكان العالم عالماً متحوّلاً. هل يعد هذا الرقم سخيفاً، ومثيراً للضحك؟ أعتقد أنه تتوافر حالة جيدة تحملنا على القول: إن هذا الرقم منخفض جداً؛ لأنه يأخذ بالحسبان تكاليف البلد نفسه، وتكاليف البلاد المجاورة له فقط.

للاستدلال على كيفية تقويم الدول الغنية للتحولات، انظر إلى موضوع العراق. إن التدخل العسكري الدولي في العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية يوفر لنا فرصة نادرة لحساب الفوائد التي يعتقد اللاعب الدولي الأساسي في العالم أنه سيجنيها من تحول بلد واحد فقط. لقد

obeikandi.com

أعلن هدف التدخل بصراحة، ووضوح: إنه تغيير النظام (نظام الحكم). لقد كان نظام الحكم في العراق مثالاً تقليدياً للتخلف، والفشل، لكن العراق كان دولة آمنة من الناحية السياسية، لذلك يقتضي المنطق أن ننظر إلى تكاليف التخلف في العراق بوصفها تكاليف متواصلة ومستمرة. وصلت نفقات الغزو العسكري للعراق إلى ما يقارب 350 مليار دولار أمريكي. لكن يجب علينا أن نلقي نظرة على التقديرات الأولية لتكاليف الغزو. كانت التكهنات بكلفة الحرب قبل بدئها تحوم حول رقم 100 مليار دولار أمريكي. كان قرار غزو العراق يقتضي ضمناً الحصول على مكاسب بسبب الغزو تتعدى الكلفة التقديرية للغزو نفسه. إضافة إلى ذلك، الفوائد المتوقعة من الغزو على صعيد تحفيز التحول، والتغيير تعتمد على القيمة التي سيتمخض بها هذا التغيير، لكن يجب تقليص هذه القيمة لاحتمال الفشل في تحقيق التحول المنشود. إن كانت حظوظ التحوّل من النجاح هي 50% فقط، عندها يجب خفض قيمة الفوائد التقديرية المتوقعة من التحول إلى النصف. لذلك نحن ندرك أنه في ما يتعلق بغزو العراق يجب أن تتجاوز القيمة المتوقعة لنجاح التحول القيمة المتوقعة لتكاليف الغزو، وعليه كان ينبغي تقويمها بما يزيد عن 100 مليار دولار أمريكي.

من الواضح، أن التدخل الدولي في العراق، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، كان تدخلاً غير عادي من عدة نواحٍ. إن ارتفاع قيمة التكاليف على أرض الواقع عن تلك التي كانت متوقعة قبل بدء الغزو جعل التدخل يبدو خياراً خاطئاً، لكن من وجهة نظري ينبغي أن نكف عن محاولة تحليل جدوى كلفة غزو العراق لنضرب صفحاً عن النظر

obeikandi.com

إلى هذا الموضوع عبر سياقه السياسي الأوسع، ولننظر بدلاً من ذلك إلى القيمة الكبيرة جداً التي تؤمنها محاولة التحول، والتغيير الناجحة للمجتمع الدولي بأسره.

لذلك، إن كنت تدعم شن الحرب على العراق، يجب عليك أن توافق على أن الفوائد التي تنجم عن تحول دولة متخلِّفة هي عظيمة جداً. لكن العكس غير صحيح. أما إن كنت تعارض الحرب على العراق، فأغلب الظن أن هذا لا يعني أنك لا تقدر التحولات في البلاد المتخلفة حق قدرها. لكن من المحتمل أن تكون معنياً بالتكاليف الفعلية لما تعده تدخلاً عسكرياً مثيراً للشك، والريبة. ألقِ على نفسك السؤال الآتي: كم كلفةُ ترك العراقيين يطيحون بالرئيس صدام حسين بأنفسهم، ويستبدلون نظام حكمه بآخر راسخ ومتوازن؟

في الجزء الرابع من هذا الكتاب سوف أعرض للتدخلات غير العسكرية التي ترمي إلى إحداث تحولات، وتغييرات في الدول المتخلفة، تلك التدخلات التي تدعم بالضرورة الجهود المحلية الهادفة إلى إحداث التغيير. نموذجياً، يزيد الدعم الاستخباري الخارجي من فرص التحول، لكن احتمال فشل أي جهد إصلاحي خاص هو احتمال وارد. قد نستطيع تقصير أمد بقاء دولة متخلفة عالقةً في فخاخ التخلف. هذه التدخلات سوف تكلف أموالاً. هل تستحق هذه التدخلات الأموال التي ستدفع من أجلها؟ الإجابة عن هذا السؤال مرتبطة بمدى قدرة هذه التدخلات على تأمين زيادة في فرص تحقيق تحولات مستدامة، وبالقيمة التي ستنتج عن

obeikandl.com

التحول الناجح. إن التحول الناجح لدولة متخلفة في تقديري يساوي 100 مليار دولار أمريكي للدولة ذاتها، وللدول المجاورة لها. وربما يساوي مبلغاً أكبر من هذا لبقية دول العالم. حتى تعزيز الاحتمالات البسيط جدير بالاهتمام، ويستحق العناء الذي يبذل في سبيل تحقيقه. كما سأناقش لاحقاً، أشارك ليزا في الاعتقاد أننا توصلنا معاً إلى أن التدخل غير العسكري يصبح مجدياً في أي حالة يقدر فيها عائد التحول بسبعة مليارات دولار أمريكي فقط. أي إننا توصلنا إلى اكتشاف تصور لصفقة رابحة، بالرغم من أن العالم لما يبرم بعد صفقة مثلها، أو لم يفعل ذلك على نطاق واسع على الأقل.

obeikandl.com